الأهرام

المصدر: السياسة الدولية
التاريخ: اكتوبر ١٩٩٥

دراسة

التحكيم الدولى والتسوية السلمية لقضية طابا

دراسة لقواعد التحكيم وتطبيقاتها فى العلاقات الدولية

د . أحمد حسن الرشيدى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

يعتبر مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من المبادىء الأساسية للقانون الدولى المعاصر ، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ عدم جواز استخدام القوة او التهديد بها فى العلاقات الدولية .

وتأخذ التسوية السلمية للمنازعات - فى التطبيق - احدى صورتين فهناك ، من ناحية أولى ، صورة التسوية السياسية ويقصد بها تسوية النزاع الدولى بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق وهناك ، من ناحية ثانية ، التسوية القانونية التى تتحقق من خلال اللجوء الى التحكيم والقضاء الدوليين .

وإذا كانت الدول - عموما - لاتزال تفضل

السياسية لمنازعاتها الدولية لما تتميز به هذه التسوية من مرونة وقدرة على المساومة وتبادل التنازلات وصولاً الى حلول توفيقية مقبولة من كافة الأطراف . إلا أن ذلك لا يعنى أن التسوية القانونية غير ذات جدوى فى نطاق العلاقات السياسية الدولية فالثابت أن ثمة انواعاً من المنازعات الدولية تعرف بالمنازعات القانونية .. كتفسير المعاهدات الدولية ، قد لا تحدى معها كثيراً - بل ربما قد لا تحدى معها أبدا - الوسائل السياسية ولا يصح التعامل معها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة يضاف الى ذلك من ناحية ثانية ، أن التسوية القانونية عادة ما تلائم وضع الدول الصغرى أو الصعيفة فى المجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى أو الأعضاء فى هذا المجتمع ، وذلك على خلاف التسوية السياسية التى تعكس - ولا شك - طبيعة توازن القوة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اهميته باعتبار أن اتفاق التحكيم هو الدستور أو القانون الأساسى الذى تلتزم به محكمة التحكيم منذ اللحظة الأولى لنظرها النزاع وحتى صدور الحكم الفاصل فيه أما النقطة الثالثة والأخيرة ، فنعرض فيها لنظام تنفيذ احكام محاكم التحكيم الدولية ولاشك ان أهمية هذا الموضوع تكمن فى دقة أن الهدف المتوخى من التحكيم الدولى - كوسيلة سلمية لفض المنازعات - لا يتحقق إلا بتنفيذ أحكامه من جانب الأطراف المعنية .

المبحث الأول

التحكيم الدولى تعريفه وأنواعه

١ - التعريف بالتحكيم الدولى

يقصد بالتحكيم الدولى ، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، ذلك الاجراء الذى يمكن بواسطته حل النزاع الدولى بحكم ملزم تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، وانطلاقا من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده .

ويتميز التحكيم الدولى ، بهذا المعنى ، بعدة خصائص[١] .

أ - فأولاً ، أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم ليس قرارا عاديا وإنما هو حكم Award يقرر حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولى العام أو قواعد العدل والانصاف أو أية قواعد قانونية أخرى

ب - أن القرار (الحكم) الصادر عن هيئة التحكيم ، هو قرار (حكم) ملزم بالضرورة لأطراف النزاع وهذا الالزام لا يتعارض مع الارادة الحرة للأطراف المعنية او مع مبدأ السيادة ، وذلك لانهم - أى أطراف النزاع - قد قبلوا بمحض أرادتهم أختيار اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاع القائم بينهم .

جـ - أن التحكيم الدولى لا يرتبط فيه بالضرورة أن يشمل كل جوانب النزاع المعروض ، فقد ترى المتنازعة أن مصلحتها المشتركة تقتضى إحالة النزاع برمته الى التحكيم للفصل فيه ، وقد ترى عكس ذلك ثم تكتفى بإحالة أحد أو بعض جوانبه الى التحكيم ، ذلك مثلاً ، أن مشارطة التحكيم المعقودة فى ١٩ سبتمبر ١٩٨٦ بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد قصرت اختصاص محكمة التحكيم فقط على تقرير مواضع تعلم علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين قبل الانتداب ، ولم تطلب منها - مثلاً - بحث شرعية أو عدم شرعية هذه المواضع من وجهة نظر أى من الطرفين .

د - أن الدول عادة ما تحدد - على سبيل الحصر - الموضوعات التى يمكن أن يكون النزاع بشأنها محلاً للتحكيم ، مستثنية من ذلك كل ما يتعلق بالاستقلال السياسى والشرف الوطنى والمصالح الحيوية وكذا المسائل التى تدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلى[٢] ومع ذلك ، فمن الصعوبة القول بوجود قاعدة عامة فى هذا الشأن ، لأن المعول عليه فى التحليل الأخير هو ارادة الدول المتنازعة ولذلك ، فكثيراً ما تحدد نزاع دولياً معيناً قد عرض على التحكيم للفصل فيه ، على الرغم من تعلقه بالمصالح الحيوية والاستقلال السياسى لكل أو لأحد أطرافه ولعل النزاع حول طابا دليل على ذلك ، حيث أنه كان يمكن أن يساق فى هذا الخصوص ، حيث أنه كان يتعلق بتمسك مصر بسيادتها على منطقة طابا ، بينما نازعت اسرائيل فى شرعية هذه السيادة انطلاقا من اعتبارات سياسية .

٢ - أنواع التحكيم الدولى

يأخذ التحكيم الدولى - فى التطبيق - صورتين ، يكون لكل منها مسمى خاص . وذلك طبقا للمعيار المستخدم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ـ أولا ، ومن حيث طبيعة الالتزام باللجوء الى
التحكيم من عدمه هناك التحكيم الاختيارى ، وهناك
التحكيم الاجبارى ففى حالة النوع الأول ، والذى يمثل
القاعدة بالنسبة للتحكيم الدولى عموما ، يكون لكل دولة
الحرية فى قبول أو رفض المثول امام هيئة تحكيمية ، وذلك
تطبيقا للمبدأ القانونى العام الذى يقضى بأن أية دولة لا
يمكن ان تجبر على عرض نزاعها أمام أية جهة ـ ولية
كانت ـ بأية طريقة كانت أما فى حالة التحكيم
الاجبارى[11] ، والأصل فيه أيضا ارادة الدول ، فإن
الدولة متى وافقت ـ سواء بمقتضى اتفاقات خاصة أو
بنصوص معينة ترد ضمن اتفاقات عامة ـ على
اللجوء الى التحكيم بالنسبة لطائفة معينة من
المنازعات لفصها سلميا ، فهنا لا يكون لهذه الدولة أن
ترفض التحكيم فى حالة نشوب نزاع مع دولة أو دول
أخرى قبلت التعهد ذاته . ومتى كان النزاع داخلاً ضمن
طائفة المنازعات التى سبق الاتفاق على تحديدها
ويندرج تعهد كل من مصر واسرائيل ـ بموجب نص
المادة ٧ من معاهدة السلام المعقودة بينهما عام ١٩٧٩ ـ
باللجوء الى التحكيم لفض أى نزاع يثور بينهما بشأن
تطبيق المعاهدة ، أو تفسيرها ، تحت هذا النوع من
التحكيم الاجبارى فطبقا لنص الفقرة الثانية من المادة
المذكورة « إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق
المفاوضة ، فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم » ولعلنا
نستطيع ، فى ضوء ذلك ، أن نفهم اصرار مصر على
اللجوء الى التحكيم بشأن طابا ، وعدم استطاعة اسرائيل
فض ذلك إطلاقا ، بعدما عجزت الدولتان عن التوصل
الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات

ب ـ ومن حيث أطراف النزاع ، يقسم التحكيم الدولى
الى نوعين فهناك ، أولاً ، التحكيم الدولى العام الذى
تكون أطرافه دولاً متمتعة بكامل الشخصية القانونية
الدولية ويكون موضوعه هو النزاع الدولى بالمعنى
الدقيق ، وهذا النوع من التحكيم هو الذى ، فى

أساسا القانون الدولى العام ، ومن تطبيقات تحكيم
الحدود بشأن اقليم كوتش بين الهند وباكستان والذى
وقعت مشارطته فى ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، وتحكيم طابا بين
مصر واسرائيل والذى وقعت مشارطته فى ١١ سبتمبر
١٩٨٦ وهناك ، ثالثا ، التحكيم الدولى الذى تكون
أطرافه إما من غير الدول ولكن تنتمى من حيث الجنسية
الى دول مختلفة ، وإما دولاً من جانب وأطرافا أخرى من
غيرها من جانب آخر ، ويكون موضوع هذا التحكيم ليس
النزاع الدولى بالمعنى الدقيق ـ والذى يعنى نزاعا بين
أشخاص القانون الدولى العام ـ وإنما العقود والمعاملات
الدولية الخاصة ويدخل هذا النوع من التحكيم الدولى
فى نطاق اهتمام القانون الدولى الخاص والقانون الدولى
التجارى

جـ ـ ومن حيث طبيعة الهيئة التحكيمية هناك
التحكيم الذى يتم بواسطة محكم واحد ، وهناك
التحكيم الذى يتم بواسطة هيئة تعرف بمحكمة التحكيم
يختار أطراف النزاع اعضاءها الذين يشترط فيهم أن
يكونوا جميعاً أو غالبيتهم من الشخصيات الدولية
المحايدة وقد جرى العمل الدولى ، منذ تحكيم الألباما
الشهير عام ١٨٧٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة ، على
أن يكون تشكيل محكمة التحكيم من عدد فردى عادة ما
يكون ٣[12] أو ٥ وقد أحدث مشارطة التحكيم بشأن
طابا بالنظام الخماسى ، حيث اتفق الطرفان على اختيار
المحكمين الاتية أسماؤهم د. حامد سلطان
(مصرى)، د. روث لابيدوث (اسرائيلية) كير بيليس
(فرنسى)، ديتريش شايدلر (سويسرى)، جونار
لاجرجرين (سويدى) ، وقد اختير هذا المحكم الاخير
ليكون رئيسا للمحكمة

ومحاكم التحكيم نوعان فهناك ، من ناحية أولى ،
محاكم التحكيم المؤقتة ، وهى المحاكم التى يتم الاتفاق
على تشكيلها للفصل فى نزاع دولى معين ثم تنفض بعد
ذلك ، ومثالها محكمة التحكيم التى فصلت فى قضية طابا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بين مصر واسرائيل ، وهذا هو الاصل العام بالنسبة لمحاكم التحكيم عبر انه على الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة لمحكمة التحكيم الا أن دورها قد لا ينتهى فور اصدار الحكم وانما قد تظل المحكمة قائمة فترة معينة بعد ذلك تحسبا لاحتمال قيام أطراف النزاع أو أحدهم بطلب تفسير للحكم او لاحدى فقراته أو بشأن تنفيذه وفى هذا الصدد ، نصت المادة ١٣ من مشارطة تحكيم طابا على أن أى نزاع بين الاطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم يحال الى المحكمة لتوضيحه إذا طلب منها ذلك ، أى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم وتسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب

وهناك ، من ناحية ثانية ، محاكم التحكيم الدائمة التى لا يرتبط وجودها بقيام نزاع دولى معين ، ومثالها محكمة التحكيم الدائمة التى أنشئت بموجب أحكام مؤتمر لاهاى الأول للسلام عام ١٨٩٩ وما أدخل عليها من تعديلات من جانب مؤتمر لاهاى الثانى للسلام لعام ١٩٠٧[١٤] والحق ، ان التحكيم الدولى الدائم يجد حماسا كبيرا له فى عصرنا الراهن فى نطاق التحكيم الدولى التجارى أكثر منه فى نطاق التحكيم الدولى العام

د ـ وأخيرا ، وليس اخرا ، ومن حيث طبيعة النزاع موضوع التحكيم ، يمكن التمييز بين عدة أنواع من التحكيم الدولى فهناك ، مثلا ، التحكيم الدولى الذى يتعلق بمنازعات الحدود ومثاله تحكيم الحدود بين مصر واسرائيل بشأن طابا وهناك ، كذلك ، التحكيم الدولى الذى يكون موضوعه مطالبات اقتصادية أو مالية معينة ويعتبر النوع الأول ، أى التحكيم الدولى لمنازعات الحدود ، من أهم وأبرز أنواع التحكيم الدولى وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل فيما يتعلق بأسباب منازعات الحدود[١٥] . إلا أنه قد يكون مفيدا التوكيد على حقيقة أساسية وهى أن التحكيم يعتبر حاليا من أنسب الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، ويعزى ذلك الى عدة أسباب فمن ناحية اولى فان نسبة العام الناتج عن كون أن مسألة قابلية النزاع الدولى ـ اى نزاع دولى ـ للعرض على التحكيم أو القضاء الدوليين هى عدمها ، هى الى حد بعيد ، مسألة مواءمة اكثر من كونها مسألة محكومة بقواعد قانونية صارمة ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن القانون الدولى العام قد شهد الى حد كبير فى تطوير قواعد قانونية مهمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع منازعات الحدود والعمل على حلها ، وصارت هذه القواعد تكون الآن فرعا جديدا من فروع القانون الدولى العام يطلق عليه القانون الدولى لمنازعات الحدود International Law of Boundary Disputes وهذه القواعد تساعد ولاشك فى تيسير عملية التسوية السلمية لمنازعات الحدود بالطرق القانونية ومن ناحية ثالثة ، فقد رأينا كيف أن التسوية القانونية تقوم على تطبيق القانون واحترام قواعده ، الأمر الذى يجعلها ويجعل نتائجها مقبولة من جانب الرأى العام فى الدول المعنية حتى ولو كانت نتيجتها فى غير صالح الوطن ، وبهذا فهى تختلف عن التسوية السياسية التى قد يرفضها الرأى العام الوطنى لأنه قد يرى فيها تنازلا أو تفريطا من جانب حكومته فيما لا ينبغى التفريط فيه أو التنازل عنه يضاف الى ذلك حقيقة أن التسوية السياسية ، خاصة إذا تمت من خلال المنظمات الدولية وبعض النظر عن طبيعة النزاع ، كثيرا ما تجعل هدفها الرئيسى منصبا على المحافظة على الوضع الراهن فى نطاق العلاقات المشتركة بين أطراف النزاع أكثر من كونه منصبا على صنع السلام الحقيقى بين هذه الأطراف

وبصفة عامة ، وأيا كان نوع التحكيم الدولى محل البحث ، فلابد له من اتفاق يعقده اطراف النزاع لتنظيم عملية التحكيم وتحديد خطواتها واجراءاتها وبالتالى تكون احكامه هى القانون الذى تطبقه المحكمة وتلتزم به منذ لحظة نظرها النزاع وحتى اصدار الحكم فماذا يقصد باتفاق التحكيم ؟ وما هى اشكاله أو صوره ؟ وما هى العناصر الأساسية التى ينبغى ان يتضمنها ؟ والى أى مدى روعى كل ذلك فى مشارطة التحكيم المعقودة بين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

...سرائيل بشأن طابا ؟
...ب عن كل هذه التساؤلات من خلال المبحث

المبحث الثانى
اتفاقات التحكيم الدولى ومشارطاته ...ها ، صورها ، مضمونها تطبيقها بالنسبة لقضية طابا

...رض التحليل لهذا الموضوع فى نقطتين الأولى ، ...ف اتفاقات التحكيم وصورها أما الثانية ، فتركز ...مضمون هذه الاتفاقات وفى الحالتين ، سنسير الى ...طة تحكيم طابا بين مصر واسرائيل كنموذج ...تى .

تعريف اتفاق التحكيم وصوره

...كن تعريف اتفاق التحكيم بصفة عامة بأنه ذلك ...اق الذى يتم بمقتضاه عرض النزاع الدولى على هيئة ...م دولية معينة ، يتم تشكيلها لعرض الفصل فيه ملزم[٢٠]

...هذا الاتفاق ، فى العمل الدولى ، إحدى الصورتين ...ين[٢١] اما صورة الاتفاق السابق على نشوء ...اع وهو ما يعرف بشرط اللجوء إلى التحكيم Clause d'Arbit... ، وأما صورة الاتفاق اللاحق على نشوء ...اع وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم Compromis ...لاحظ على إتفاق التحكيم السابق على نشوء ...ع - أى الشرط الخاص بالتعهد باللجوء إلى ...يم - أنه إما أن يرد فى معاهدة عامة معقودة بين ...ف النزاع ، كالتعهد المنصوص عليه فى المادة ٢/٧ ...عاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ...أن يرد فى معاهدات تحكيم خاصة (معاهدات ...كيم الدائمة)[٢٢]

أ - حالة ورود إتفاق التحكيم فى معاهدة عامة

إذا ورد النص على التعهد باللجوء إلى التحكيم فى معاهدة عامة معقودة بين الدول المعنية ، كمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فإنه قد يكون تعهدا خاصا أى مقيدا ، وقد يكون تعهدا عاما أى مطلقا[٢٣] ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم خاصا أى مقيدا ، إذا اقتصر النص على تقرير اللجوء الى التحكيم لتسوية أنواع معينة من المنازعات الدولية[٢٤] ومن ذلك مثلا ، نص المادة ٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية حيث أنه قصر اللجوء إلى التحكيم فقط بالنسبة للخلافات التى تثور بشأن تطبيق هذه المعاهدة أو بشأن تفسيرها وذلك دون غيرها من الخلافات ومن ذلك ايضا ، نص المادة ١٧ من الاتفاقية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٥ بين فرنسا وتونس[٢٥] ويثير هذا النوع من التعهدات باللجوء إلى التحكيم مشكلة أساسية ، تعرف بمشكلة تحديد قابلية أو عدم قابلية النزاع القائم للعرض على التحكيم ، بمعنى هل النزاع يندرج أو لا يندرج تحت طائفة المنازعات التى سبق الاتفاق على تحديدها[٢٦] فمثلا ، هل النزاع بين مصر وإسرائيل بشأن طابا ينطبق عليه نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام الذى يقضى باللجوء إلى التحكيم أو التوفيق إذا ما أخفقت المفاوضات فى تسويته ؟ كان الرأى الراجح فى صدد الاجابة عن هذا السؤال هو أن نزاع طابا يصدق عليه نص المادة المذكورة ، لأنه نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة السلام[٢٧]

ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم عاما أى مطلقا ، إذا قصد به إنصراف التحكيم إلى كافة المنازعات التى تثور بين الدول المعنية[٢٨] ومن تطبيقات ذلك نص المادة ١٥ من معاهدة مكة للصداقة وحسن الجوار المعقودة فى ٧ أبريل ١٩٣١ بين المملكة العربية السعودية العراق ، وكذا نص المادة ٢ من معاهدة بغداد للأخوة التحالف المعقودة بينهما فى ٢ أبريل ١٩٣٦[٢٩]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ومن جهة ثانية يلاحظ كذلك أن شرط التحكيم الوارد فى معاهدة عامة قد يكون مجرد تعهد بسيط باللجوء إلى التحكيم أى يكتفى فيه فقط بمجرد النص على ذلك ، وقد يتجاوز ذلك ليصير شرطا تنظيميا يحدد فيه الأطراف المعنيون شكل هيئة المحكمة التى يريدونها وطريقة تكوينها وقواعد الاجراءات التى تتبعها والقانون الذى تطبقه ، إلى غير ذلك من العناصر التى ينبغى أن يتضمنها أى اتفاق للتحكيم كما سنرى[٣٨] ومن تطبيقات التعهد الأول ـ التعهد البسيط ـ نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه أكتفى فقط بتسجيل تعهد الطرفين باللجوء إلى التحكيم الدولى لحل ما قد ينشأ بينهما من خلافات سواء بشأن تطبيق المعاهدة أو بشأن تفسيرها ، وذلك إذا لم يتيسر حلها من خلال المفاوضات ومن تطبيقات النوع الثانى ـ أى التعهد التنظيمى ـ نص المادة ٦ من الميثاق المنشىء للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، حيث تضمن أحكاما تفصيلية تنظم كيفية اللجوء إلى التحكيم[٣٩]

ب ـ حالة ورود اتفاق التحكيم فى معاهدة خاصة

كما أن الاتفاق الذى يتعهد بموجبه الأطراف باللجوء إلى التحكيم ـ كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ـ قد يرد فى معاهدة عامة على نحو ما رأيناه فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، فإنه قد يرد فى معاهدة مستقلة تعقد خصيصا لهذا الغرض وتعرف بمعاهدة أو معاهدات التحكيم الدائمة وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية وهذا هو ما جرى عليه العمل الدولى حتى الحرب العالمية الأولى تقريبا[٣] ، وقد تكون جماعية ومن أمثلتها الاتفاق العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المعروف باتفاق جنيف لعام ١٩٢٨ ، والذى أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعديلا عليه عام ١٩٤٩

٢ ـ مضمون اتفاق التحكيم التطبيق على متنازعة تحكيم طابا

إذا كان أطراف اتفاق التحكيم يستطيعون ـ تطبيقا لمبدأ سلطان الارادة وبوصفه اتفاقا دوليا ـ أن يدرجوا ما يشاءون من شروط وعناصر تشكل فى مجموعها النظام العام الذى تلتزم به هيئة التحكيم وذلك فى الحدود التى تسمح به المبادىء القانونية العامة والقواعد الآمرة ، إلا أن الملاحظ ـ فى ضوء الخبرة التاريخية ـ أن ثمة عناصر أساسية جرى العمل الدولى على تضمينها فى كل اتفاق للتحكيم (بطبيعة الحال يقصد باتفاق التحكيم مشارطة التحكيم أى الاتفاق اللاحق لنشوء النزاع ، وكذا إتفاق التحكيم السابق على النزاع والذى يكون له طابع تنظيمى بالنسبة إليه)

وتشمل هذه العناصر ما يلى[٣١] :

أ ـ التحديد الدقيق لموضوع النزاع الذى ستتولى هيئة المحكمة الفصل فيه فإذا كان النزاع مثلا بشأن الحدود ، فإنه يجب التحديد بدقة بجزء الاقليم المتنازع عليه أو بعلامات الحدود المراد معرفة مواضعها الصحيحة إذا كان النزاع متعلقا بمسائل اقتصادية أو مالية ، وجب تحديد هذه المسائل بأكبر قدر من الدقة

وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم المعقودة بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد حددت بوضوح شديد النزاع المطلوب من هيئة التحكيم الفصل فيه فى « تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب »[٣٢] وقد قضى الملحق المرفق بالمشارطة هذه العلامات بأنها تشمل العلامات ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ بل إن المادة ١ من الملحق المذكور قد قررت صراحة أنه « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف المقدمة من مصر أو إسرائيل والتى تم تسجيلها فى اللجنة المختلطة (وهى العلامات) الأربع عشرة السابق الإشارة اليها » كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر فى مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة فى فقرة أ »[٣٣] .

وهذا التحديد الدقيق لعناصر النزاع موضوع التحكيم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ضروريا للغاية ، ليس فقط لأنه يكشف ولاشك عن أطراف فى التوصل إلى حل سلمى للنزاع من خلال ، وإنما أيضا لأنه يعين هيئة التحكيم فى أن يأتى واضحا لا لبس فيه ولا غموض وغير متجاوز اختصاصها[٣٤]

يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أيضا ذكر الخاصة بطريقة تشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها المحكمين الذين تتكون منهم ويلاحظ ، بالنسبة المحكمين ، أن أطراف النزاع قد يتفقون على محكم واحد ، وقد يتفقون على الأخذ بنظام هيئة ذات التشكيل الثلاثى أو الخماسى أو غير ذلك رأينا كيف أن المادة ١/١ من مشارطة التحكيم بشأن قد نصت على الأخذ بالتشكيل الخماسى

ذكر فى الاتفاق ، عادة ، الأحوال التى تؤدى إلى المحكم لأهليته كمحكم ، وكذلك حالة إنسحابه أو عجزه عن القيام بمهامه ، وكيفية مواجهة كل كما قد يتضمن الاتفاق الاشارة إلى كيفية مواجهة إمتناع أو تباطؤ أحد اطراف النزاع عن الاشتراك تشكيل هيئة التحكيم ، كما لو إمتنع عن تعيين المحكم أو المحكمين المحايدين المطلوب منه تعيينهم[٣٥] أشارت المادة ٢/١ من مشارطة تحكيم طابا إلى بعض الأمور ، فذكرت مثلا أنه « يظل تشكيل المحكمة أشانها دون تغيير حتى صدور الحكم ومع ... حالة ما إذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لأى غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة وإذا كان رئيس كمة او عضو محايد فيها أصبح لأى سبب غير قادر أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام اولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما »[٣٦] ق ، أن هذا النص قد جاء قاصرا لأنه لم يحدد حسم الخلاف فيما لو لم يتفق الطرفان على تحديد ية رئيس المحكمة أو العضو المحايد الذى أضحى - لأى سبب - غير قادر على أداء مهامه[٣٧]

حـ - يحدد الأطراف ، كذلك القانون الذى ستتولى محكمة التحكيم تطبيقه على النزاع وهل يكون هذا القانون هو القانون الدولى العام ، أم قواعد العدل والانصاف ، أم أية قواعد قانونية أخرى[٣٨] أما إذا لم يتضمن إتفاق التحكيم تحديدا للقانون الذى تطبقه المحكمة ، فإنها تطبق من تلقاء نفسها قواعد القانون الدولى العام المشار إليها فى نص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية[٣٩] . احدة بغير الاعتبار ما يكون الأطراف قد إتفقوا عليه من شروط واحكام صمنوها إتفاق التحكيم أو مشارطته والواقع ، أن سكوت إتفاق التحكيم وعدم إشارته الى قواعد القانون الدولى العام ، لايعنى الاستبعاد الكامل لهذه القواعد من نطاق القانون الذى تطبقه المحكمة على النزاع المعروض فناهيك عن حقيقة أن اتفاق التحكيم ذاته هو اتفاق دولى يندرج ضمن نطاق المصادر التكليفية الثلاثة التى اشارت إليها المادة ١/٣٨ سالفة الذكر ، تشكل قواعد القانون الدولى العام - حتى فى حالة عدم الاشارة اليها - الاطار القانونى المرجعى الذى يحيل إليه القاضى الدولى كلما أعوزته الضرورة إلى ذلك - وكذا كلما كان فى حاجة ماسة إلى ادلة إثبات يؤسس عليها حكمه لعدم قطعية أدلة الاثبات التى يقدمها كل طرف من أطراف النزاع ولعل هذا الاستنتاج يصدق تماما على محكمة تحكيم طابا ، وندلل على ذلك مثلا بما يلى فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن هذه المحكمة قد أخذت بالرأى الراجح فى الفقه والعمل الدوليين فيما يتعلق بدور الخرائط كأدلة إثبات وبوصفها ذات قيمة إستدلالية فقط ولايمكن أن تدبص بذاتها كدليل إثبات قوى[٤٠] ، وتأسيسا على ذلك رفضت المحكمة القبول بالخرائط التى تقدمت بها إسرائيل لتبرير إدعاءاتها بشأن مواضع بعض علامات الحدود المتنازع عليها[٤١] ومن ناحية ثانية ، عولت المحكمة على قاعدة السلوك اللاحق كدليل إثبات قوى يصل فى قوته الاثباتية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الى بند تعديل النص الاتفاقى[٤٦] وذلك لكى تخلص إلى نفى إدعاءات إسرائيل بوجود تناقض بين مواضع بعض علامات الحدود وبين نصوص إتفاقية عام ١٩٠٦ المعقودة بين مصر وتركيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وفلسطين[٤٣]

د ـ كذلك ، يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أو مشارطته الاشارة إلى الاجراءات التى يتعين إتباعها أمام المحكمة وأثناء نظر الموضوع ، فيحدد مثلا هل تكون المرافعات شفوية أم مكتوبة أم تجمع بين النوعين ، كما يشار إلى طبيعة الجلسات من حيث السرية او العلانية[٤٤] وفى هذا الخصوص ، أشارت المادة ٣/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى أن الاجراءات ، تشتمل على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، »[٤٥] أما مسألة سرية الجلسات أو علنيتها فلم تشر إليها المشارطة المذكورة ، حيث إقتصرت إشارتها فقط ـ فى المادة ٢/٨٢ ـ على تقرير صدور الحكم فى جلسة علنية[٤٦] كما قد تشير الأطراف إلى لغة العمل أمام المحكمة ، مثلما هو الحال فى نص المادة ١٠ من مشارطة تحكيم طابا حيث نصت على أن « تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية »[٤٧] ، ولكنهم قد يتركون للمحكمة سلطة إختيار لغة العمل التى تراها[٤٨] ، وقد ينص على حرية كل طرف فى إختيار اللغة التى يريدها كما فى تحكيم جريرة ماماس بين الولايات المتحدة وهولندا عام ١٩٢٥[٤٩] .

هـ ـ وأخيرا ، وليس آخرا ، يتعين أن يشار فى إتفاق التحكيم الى القواعد التى يجب أن تراعى عند إصدار الحكم فتحدد مثلا الطريقة التى يصدر بها من حيث الاجماع او الأغلبية ، وعما إذا كان يصدر مسببا أم بدون تسبيب ، والمدة التى يجب أن يصدر خلالها ، وتطبيقا لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت فى المادة ٢/٤ منها على أن « تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء » وقد حسم الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بين الاجماع والأغلبية ، وذلك على النحو التالى[٥٠] بالنسبة للمجموعة الأولى من علامات الحدود المتنازع عليها ، وهى العلامات التسع الواقعة فى الجزء الشمالى من خط الحدود من جهة البحر المتوسط وفى اتجاه الجنوب (العلامات ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦) ، صدر الحكم فيها بالاجماع وعلى الوجه الآتى بالنسبة للعلامات الخمس التالية ٧ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ كان الاجماع لصالح مصر وبالنسبة للعلامات الأربع المتبقية وهى العلامات : ١٤ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ كان الاجماع فيها لصالح اسرائيل أما بالنسبة للمجموعة الثانية من علامات الحدود والتى شملت العلامات الأربع التالية ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والتى تقع فى المنطقة التى تعرف برأس النقب ، فقد صدر الحكم فيها بأغلبية ٤ أصوات ضد صوات واحد (هو صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث) وكان لصالح مصر وأخيرا ، وبالنسبة للعلامة ٩١ فقد صدر الحكم فيها أيضا بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (وهو أيضا صوت القاضية الاسرائيلية روث لابيدوث) وكان لصالح وجهة النظر المصرية بشأن تحديد موضع العلامة المذكورة

أما عن التسبيب ، فقد اشارت المادة ١/٨٢ من المشارطة إلى ضرورة أن يتضمن الحكم الأسباب التى إستند إليها[٥١] ، وهو ما راعته المحكمة فى كل فقرات الحكم الذى أصدرته[٥٢]

وإذا روعيت كل هذه الأحكام والشروط التى يمكن أن تتضمنها مشارطة التحكيم ، فإن دور محكمة التحكيم ينتهى بصدور الحكم ولكن صدور هذا الحكم لاينهى عملية التحكيم تماما إذ تبقى بعد ذلك مسألة تنفيذ الحكم الصادر ، وهذا ما سنتناوله فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المبحث الثالث
تنفيذ احكام محاكم التحكيم الدوليه

غنى عن البيان القَول بأن التحكيم الدولى بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات لايحقق الغرض المتوخى منه ، اى تسوية النزاع الدولى المعروض ، الا بتنفيذ الحكم الذى تصدره محكمة التحكيم فى شأن هذا النزاع . وغنى عن البيان كذلك القول بأن تردد اسرائيل فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء الى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا وكذا حول امكانية الاستفادة منه مستقبلا فى تسوية منازعات أخرى بين العرب واسرائيل ، وانما ايضا حول حدود سلطة الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم - مصر فى حالتنا هذه - فى اتخاذ اجراءات معينة يكون من شأنها ارغام الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها - وهى اسرائيل - على الامتثال للقانون والدخول على مقتضيات احكامه

ونحيب عن هذه التساؤلات من خلال تناول نظام تنفيذ احكام محاكم التحكيم الدولية طبقا لقواعد القانون الدولى العام

ويمكن القول ، فى هذا الخصوص وطبقا لما جرى عليه العمل الدولى ، بأن ثمة طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها الأولى ، وهى طريقة التنفيذ التلقائى أو الاختيارى لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام ، أى الدول التى تصدر ضدها هذه الأحكام والثانية ، وهى الطريقة القسرية التى تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام - أى الدولة التى صدر الحكم لصالحها - باللجوء الى اساليب قسرية معينة لحمل الدولة المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به وفى الحالتين قد تلعب القدرة التساومية والتفاوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه فى توظيف واستثمار ماهو متاح له من مصادر القوة دورا مهما فى تحديد الطريقة النهائية التى يتم بها تنفيذ حكم التحكيم وحدود هذا التنفيذ ، ومن ثم فقد تنجح الدولة الدائنة بالالتزام فى حمل الدولة المدينة به على تنفيذ الحكم الذى أشار اليه منطوق الحكم نصا وروحا ، وفى المقابل قد تخفق دبلوماسية هذه الدولة - اى الدولة الدائنة بالالتزام - سواء لاعتبارات موضوعية او لاعتبارات تتعلق بالاداء الدبلوماسى ذاته فى ممارسة اى ضغط حقيقى على الدولة المدينة فيتم فض النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ الحكم بطريقة توفيقية تحقق لكل طرف مكاسب يرضى عنها

أ - التنفيذ الاختيارى لأحكام محاكم التحكيم الدولية

يعرف التنفيذ الاختيارى ، فى نطاق الالتزامات القانونية بوجه عام ، بأنه الوفاء الذى يقوم به المدين اختيارا[٥٣] وطبقا لما تكشف عنه الحفريات التاريخية والمعاصرة فى مجال التحكيم الدولى ، فان التنفيذ الاختيارى أو التلقائى لأحكام محاكم التحكيم الدولية هو القاعدة وان الاستثناء هو ان يتم هذا التنفيذ قسرا فقد جرى العمل الدولى على قيام الدول المعنية بتنفيذ هذه الأحكام بصورة تلقائية وبمجرد صدور الحكم دون اجراءات لاحقه اللهم الا ماقد يتعلق منها مثلا بتفسير غموض معين فى الحكم . وذلك على خلاف الحال تماما - وكما هو مشاهد - بالنسبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الدولية غير ذات الطابع القضائى كالأجهزة السياسية للأمم المتحدة[٥٤]

وثمة أسباب موضوعية عديدة تفسر قبول الدولة التى صدر ضدها الحكم القيام بتنفيذه اختيارا ومن هذه الأسباب

أ - أن الالتزام بتنفيذ حكم محكمة التحكيم هو جزء لايتجزأ من عملية التحكيم ذاتها فالتحكيم بطبيعته ، ومن واقع تعريفه السابق الاشارة اليه ، يعنى أصلا تسوية النزاع الدولى سلميا بحكم نهائى وملزم[٥٥]

ب - أن اللجوء الى التحكيم هو عمل ارادى بحت ، بمعنى أن الدول هى التى تقرر - بمحض ارادتها وإعمالا لمبدأ السيادة - الموافقة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لفض منازعاتها وتأسيسا على ذلك ، فطالما أنها قد قبلت بارادتها الحرة التى لايشوبها أى عيب من عيوب الرضا اللجوء الى هذه الوسيلة - التى تعلم أنها ملزمة بالطبيعة - فانها بذلك تكون قد ألزمت نفسها مقدما وبارادتها المنفردة بالامتثال لما تصدره هيئة التحكيم من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

احكام حتي ولو كانت ضد مصلحتها

حـ ـ وإضافة إلى ماسبق ، فإنه قد يبدو فى اتفاق التحكيم أو مشارطته على تعهد اطراف النزاع بقبول الحكم الصادر باعتباره نهائيا وملزما ويجب تنفيذه بحسن نية . وهذا مانجده ـ مثلا ـ فى نص المادة ١٤ من مشارطة التحكيم بشأن طابا ، والتى نصت على أن ١ ـ تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما ٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام ، كما اشارت ديباجة المشارطة الى نفس هذا المعنى أيضا(٥٧)

ومثل هذا النص ، وإن أمكن اعتباره تزيدا لامبرر له لأن الحكم كما بينا يكون نهائيا وملزما دون حاجة الى موافقة خاصة من جانب أطراف النزاع ، الا أنه ـ مع ذلك ـ لايخلو من فائدة حيث أنه يوجد التزام تعاقدى اخر فى مواجهة أطراف النزاع بقبول نتيجة التحكيم والامتثال لها بحسن نية عملا بالمبدأ الذى يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين وعليه ، فإن مخالفة هذا الالتزام التعاقدى ترتب ـ بدورها ـ مسئولية دولية فى مواجهة الطرف المخالف ، مالم يكن رفضه تنفيذ الحكم راجعا الى ظروف استثنائية كحالة الضرورة أو حالة القوة القاهرة أو حالة اتفاق الأطراف أنفسهم على غير ذلك(٥٨) وهذا الاستنتاج يصدق تماما على اسرائيل فيما لو رفضت الامتثال لحكم محكمة التحكيم الصادر صدها بشأن طابا ، بالنظر الى الالتزامات التعاقدية التى التزمت بها فى مواجهة مصر سواء طبقا لمعاهدة السلام أو طبقا لأحكام المشارطة

د ـ وهناك ، كذلك ، حقيقة أن الدول المعنية قد قامت ـ قبل موافقتها على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض منازعاتها سلميا ـ بحساب التكلفة المتوقعة من جراء قبول هذه الوسيلة ، وهى تضع فى اعتبارها ولاشك امكانية أو احتمال أن تخسر معركة التحكيم ويتصل بذلك أيضا حقيقة أن النزاع موضوع التحكيم قد يكون محدود الأهمية ، الأمر الذى يعنى أن تحمل خسارة معركة التحكيم ربما يكون أخف وطأة من التضحية بأمور أخرى قد تكون اكثر اهمية بالنسبة للعلاقات المشتركة

وعلى ذلك ، فلنا ان نتصور ـ مثلا ـ أن استعداد اسرائيل لتحمل خسارة معركة التحكيم مع مصر بشأن طابا كان يفوق ولاشك استعدادها لتحمل خسارة معركة السلام والتطبيع معها ومعنى ذلك ، أن مراوغة اسرائيل وترددها فى تنفيذ الحكم لايخرجان عن كونهما مجرد محاولة للضغط على المفاوض المصرى أملا فى الحصول على تعازلات منه لمصلحتها ، بحيث اذا تبت لها صلابة موقف هذا المفاوض فلن يكون أمامها الانصياع امتثالا للقانون وحفاظا على العلاقات المشتركة ، وهو ماتحقق بالفعل على مايبدو ولو إلى حد معين قد لايصل الى درجة الالتزام الكامل بمنطوق الحكم الصادر عن المحكمة

هـ ـ وهناك أيضا الأسباب المتعلقة بالسمعة والمكانة الدوليتين فالدولة التى صدر صدها الحكم قد تضطر له وتقوم بتنفيذه احتيارا ، ليس انطلاقا من اعتبارات قانونية معينة ، وإنما حرصا على سمعتها ومكانتها بين الدول فالهند ، مثلا ، لم تقتنع بحكم محكمة التحكيم الصادر فى قضية اقليم كوتش عام ١٩٦٦ بينها وبين باكستان ، بل دفعت ببطلانه ووصفته بأنه ليس حكما award وإنما هو جائزة reward أهدتها المحكمة الى باكستان ، ومع ذلك أعلنت ـ أى الهند ـ انصياعها له وقامت بتنفيذه حفاظا على سمعتها وعلى مكانتها الدولية(٥٩) وتأسيسا على ذلك ، لنا أن نتساءل: هل ـ والى أى مدى ـ كان حرص اسرائيل على سمعتها الدولية احد العوامل التى حدت من مراوغتها وحملتها فى نهاية المطاف على قبول تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة التحكيم بشأن طابا(٦٠) ؟ إذا سلمنا بوجود علاقة بين حرص الدولة ـ أية دولة ـ على سمعتها وعلى مكانتها الدولية وبين احترام هذه الدولة لقواعد الشرعية الدولية والنزول على مقتضيات أحكامها ، لقلنا بدون تردد بأن العامل المذكور لم يكن له أى دور فى حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم الصادر ضدها بشأن طابا ، وحسبنا أن ندلل على ذلك بالموقف الاسرائيلى الرافض باستمرار لقواعد هذه الشرعية الدولية متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٢ ـ التنفيذ الجبرى لاحكام محاكم التحكيم الدولية

اذا افترضنا أن اسرائيل قد نجحت فى مراوغتنا ورفضت الامتثال لحكم الصادر عن محكمة تحكيم طابا ، فهل لمصر الحق فى اتخاذ اجراءات معينة لحملها على ذلك قسرا؟

نجيب عن هذا السؤال فى حالة استعراض موقف القانون الدولى العام فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى او القسرى لاحكام محاكم التحكيم الدولية[٦١]

وطبقا لما استقر عليه الفقه والعمل الدوليان ، يحق للدولة التى صدر حكم لمصلحتها اتخاذ اجراءات معينة لحمل الدولة التى صدر ضدها هذا الحكم على الامتثال له وتنفيذه وهذه الاجراءات عديدة ويمكن تصنيفها الى ثلاث طوائف فاولا ، هناك ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بالاساليب المساعدة الذاتية Self-help ، وهى الاساليب التى تلجأ اليها الدولة باستقلال بكاد يكون كاملا عن أى تعاون او تدخل من جانب أية اطراف ثالثة وهناك ، ثانيا ، الاجراءات التى تندرج تحت مايسمى بالاساليب المساعدة المتبادلة ، حيث تعمل الدولة ضد او تعاون اطراف ثالثة معها من أجل حمل الدولة المحجمة عن الامتثال لحكم القانون وقد تقوم هذه الاطراف الثالثة ـ أو الطرف الثالث أيا كان ـ بدور الوساطة بين الدولتين المتنازعتين أملا فى التوصل الى حل يكفل تنفيذ الحكم موضوع النزاع وثالثا هناك الاجراءات التى تتمثل فى سعى الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم فى اللجوء الى المنظمات الدولية ، فى محاولة من جانبها لاحلال النظم الدولى الجماعى والمنظم محل العمل الفردى والجماعى المحدود اللذين اثبتا عدم جدواهما.

آ ـ التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة الذاتية

يمكن تعريف المساعدة الذاتية ، فيما يتعلق بموضوع البحث ، بأنها مجموعة الاجراءات او الوسائل التى تقرر الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم اتخاذها ـ متى كانت تدخل فى نطاق اختصاصها فى حدود امكاناتها ـ بهدف حمل الدولة التى صدر ضدها الحكم على تنفيذه ، بعد أن رفضت القيام بذلك من تلقاء نفسها وحسبما تقضى به القواعد العامة لنظام التحكيم الدولى[٦٣]

وبصفة عامة ، تقوم المساعدة الذاتية على دعامتين هما اعمال الرد او المعاملة بالمثل Retorsion ، وأعمال الانتقام Reprisals أما الأولى ، فيقصد بها تلك الاجراءات غير الودية التى تتخذها احدى الدول ـ دون الخروج على الأصول والقواعد القانونية المرعية ـ ردا على تصرفات غير قانونية اتخذتها ضدها دولة اخرى[٦٤] وتدخل هذه الاجراءات ضمن النطاق العام لاختصاص الدولة التى قررت اللجوء اليها ، ولذلك فلا محل للدفع بعدم شرعيتها ومن تطبيقات ذلك خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسى لدى الدولة المخالفة ، تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وقف أو الغاء التسهيلات المالية او الجمركية التى كانت قد منحتها لهذه الدولة ،

أما الثانية ، أى أعمال الانتقام ، فيقصد بها كل مانقوم به الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أعمال الاكراه ، التى لاتصل الى حد الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة وإن كانت أشد اكراها من أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، فى مواجهة دولة أخرى ارتكبت ضدها ـ أى ضد الدولة الأولى ـ أعمالا غير مشروعة ، وذلك بقصد حملها على العدول عن ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة[٦٥] وعلى خلاف اعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، تعتبر أعمال الانتقام اعمالا غير مشروعة بحسب الأصل ، الا أن استخدامها ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولى العام ـ برفضها مثلا الامتثال لحكم محكمة التحكيم الدولية ـ يحيلها فى حدود معينة وفى اطار فكرة الضرورة التى تبررها الى أعمال وتصرفات مشروعة[٦٦] ، شريطة أن يتحقق التناسب بين المخالفة التى تجسدها الأعمال غير المشروعة الصادرة عن الدولة المخالفة وبين هذه الأعمال الانتقامية بوصفها من قبيل أعمال الدفاع أو قياسا عليها[٦٧] ولكن ، فى كل الأحوال يستثنى من هذه الأعمال الانتقامية الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة فى أعراض الاكراه أو حتى مجرد التهديد بها ، حيث أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتحدة أما ماعدا ذلك من أعمال الانتقام كتجميد الأرصدة المالية مثلا ، فيخرج عن نطاق الحظر الذى أوردته المادة المذكورة(٦٨)

وسواء كيفت المساعدة الذاتية على أنها أعمال رد أو معاملة بالمثل أو اعمال انتقام ، فانها تأخذ فى التطبيق صورا متعددة أهمها الصورتان الاتيتان الضغوط الدبلوماسية من جانب ، والضغوط الاقتصادية من جانب اخر

الضغوط الدبلوماسية

قد يكون أمرا طبيعيا أن تلجأ الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى استخدام الوسائل والطرق الدبلوماسية ، كالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة والاحتجاج الدبلوماسى أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى او حتى تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، من أجل حمل الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ هذا الحكم ، وذلك لأن اللجوء الى أساليب قسرية أشد ايلاما قد لايكون متاحا بسهولة كما انه قد لايكون مرغوبا فيه فى بادىء الأمر ولعل مطالبة الحكومة المصرية للولايات المتحدة القيام بدور الوساطة وممارسة ضغطها على اسرائيل لقبول تنفيذ حكم محكمة تحكيم طابا - وهو مااستجابت له الحكومة الأمريكية بالفعل - هى احدى صور هذه الضغوط الدبلوماسية(٦٩)

كما أن محاولة مصر الربط بين مسألة الاستمرار فى عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وبين حل مشكلة طابا ، حتى من قبل صدور حكم محكمة التحكيم ، هى أيضا من قبيل هذه الضغوط الدبلوماسية(٧)

والملاحظ ، أن فعالية الضغوط الدبلوماسية فى تحقيق الهدف المتوخى منها ، وهو ارغام الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ حكم التحكيم . تختلف من حالة إلى أخرى فمثلا ، المشاهد أن أقدام الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم على اتخاذ خطوة معينة لتجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو حتى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى مع الدولة المخالفة ، قد ينظر اليه بوصفه البديل الأخير الذى لابد منه لمواجهة أخطاء الأساليب الدبلوماسية الأخرى ومن جهة ثانية ، يمكن القول بأن فعالية هذه الضغوط ترتبط ، الى حد كبير ، بمستوى الأداء الدبلوماسى بصفة عامة فى الدولة المعنية وبقدرة اجهزتها المختصة بشئون السياسة الخارجية على حسن استثمار وتوظيف امكاناتها الذاتية لتعزيز مقدرتها التفاوضية ، انطلاقا من فهم صحيح للظروف والمعطيات الدولية المحيطة ومن جهة ثالثة ، فان التلويح - عملا - بأن خطوة معينة كخطوة تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى يمكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها ظروف موضوعية معينة ، كأن تكون الدولة المخالفة لها مثلا مصالح معتبرة فى الدولة الدائنة بالالتزام يهددها - ولاشك - اتخاذ مثل هذه الخطوة ، أو أن يكون الابقاء على العلاقات المذكورة وفى مستوى معين يشكل مطلبا ضروريا للغاية من وجهة نظر الدولة المخالفة(٧١) وتطبيقا لذلك ، يحق لنا أن نتساءل هل أدركت الدبلوماسية المصرية - فى مفاوضاتها مع اسرائيل من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم - أن الابقاء على العلاقات الدبلوماسية مثلا مسألة مهمة للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالتالى يمكن الاستفادة منها لصالح مصر ، وبعبارة أخرى ، هل كان الاقتناع بأهمية الابقاء على العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل من وجهة نظر هذه الأخيرة - على افتراض ثبوت هذا الاقتناع - يمثل ورقة رابحة فى قائمة حسابات المفاوض المصرى فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ، وإلى أى مدى نجح هذا المفاوض فى استخدام هذه الورقة - وغيرها - من أجل حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم نصا وروحا لتبقى على صفته كحكم تحكيمى ملزم وليس كقرار توفيقى يستجيب لمصالح اطرافه ؟ تساؤلات نطرحها دون الاجابة عليها ، لسببين الأول ، أن موضوعنا ليس هو تقويم دور الدبلوماسية المصرية خلال عملية المفاوضات مع اسرائيل بعد صدور حكم محكمة التحكيم بشأن طابا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وبقصد تنفيذ هذا الحكم ، وإنما هو الأجابة عن السؤال الآتى كما أسلفنا إلى أى مدى روعيت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لقواعد العامة للتحكيم الدولى - بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات - فى قصية التحكيم سار طابا منذ توقيع مشارطة التحكيم وحتى تنفيذ الحكم ، اما السبب الثانى ، فيتعلق بتعذر الوصول الى المادة العلمية - الوثائق والمستندات والمحاضر - الخاصة بسير عملية المفاوضات والتى لم يكشف عنها النقاب بعد

الضغوط الاقتصادية

بادى ذى بدء يتعين القول بأن هذه الضغوط الاقتصادية تمتح أثرها بالنسبة لمختلف أنواع أحكام محاكم التحكيم الدولية التى يثور الخلاف بشأن تنفيذها ، ولكن فعاليتها تتحقق بدرجة أكبر بالنسبة للأحكام التى ترتب التزامات مالية

وتشمل الضغوط الاقتصادية أساسا الاستيلاء على الممتلكات التى تخص الدولة المخالفة والموجودة فى اقليم الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم ويتم هذا الاستيلاء إما فى صورة نزع للملكية وإما فى صورة مصادرة لها[٧٢] وقد استقر الفقه القانونى - الداخلى والدولى على السواء - على تكييف اجراء نزع الملكية على انه عمل مشروع يدخل فى نطاق الاختصاص الاقليمى للدولة ، فى حين كيفت المصادرة على أنها - كمبدأ - اجراء غير قانونى ما لم يوجد سند مشروع يسوغها[٧٣]

كما يدخل فى نطاق الضغوط الاقتصادية كذلك محاولات الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم التأثير فى النشاط التجارى والاقتصادى العادى للدولة المخالفة ولعل المثال الدموذجى الذى يمكن ان يساق فى هذا الشأن ، هو ذلك الذى يتعلق بقضية شركة لينا للذهب بين بريطانيا وروسيا فقد حدث أن ترددت الدولة الأخيرة فى تنفيذ الحكم الصادر ضدها لصالح الشركة المذكورة ، فقامت بريطانيا - تطبيقا لمبدأ الحماية الدبلوماسية - بالربط بين مسألة تنفيذ الحكم وبين استمرار المفاوضات التجارية التى كانت دائرة وقتذاك بين الدولتين ، وقد نجحت بريطانيا فى ذلك ، حيث رضخت روسيا وقامت بتنفيذ الحكم موضوع النزاع[٧٤] .

ب - التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة المتبادلة

قد تطالب الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم من الدول الأخرى مساعدتها والوقوف إلى جانبها ، فى محاولة لتكتيل بعض الجهود الدولية الجماعية لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ هذا الحكم

وإذا كان المبدأ القانونى العام فى مختلف النظم القانونية يقضى بأن أحدا لا يدعى أن يؤيد تصرفا مخالفا للقانون ، وإلا اعتبر هذا التأييد بذاته هو أيضا مخالفة الأمر الذى يرتب مسئولية قانونية فى مواجهة الطرف الذى صدر عنه ولصالح الطرف المضرور[٧٥] ، إلا أنه لا يوجد - فى المقابل - ما يلزم أية دولة بالتعاون مع الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم من أجل الضغط على الدولة المخالفة لحملها على القيام بتنفيذه[٧٦] ومع ذلك ، هناك من يرى - عن حق - أن مثل هذا التعاون يكون مطلوبا ومرغوبا فيه طالما أنه لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة الدولة التى تتعاون مع الدولة التى صدر الحكم لصالحها[٧٧] وتكمن ضرورة هذا التعاون - الذى لا يرتب أية مسئولية دولية فى مواجهة من يقوم به - فى كونه أحد لزوميات حسن ادارة العدالة الدولية وكذا حسن انتظام العلاقات الدولية بوجه عام ، على اعتبار أنه لا توجد أية سلطة عليا فى المجتمع الدولى تستطيع أن تفرض على أعضائه احترام قراراته وأحكامه

ويتحقق مبدأ تعاون دولة أو دول ثالثة مع الدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

صاحبة المصلحة فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية بطرق شتى ، لعل من أبررها القيام بمحاولة لوساطة بين الدولتين المتنازعتين من اجل وضع الحكم موضع التنفيذ وتقديرنا أن محاولات الوساطة وما شابهها تكون محدية الى حد كبير فى إنتاج الأثر المرجو منها إذا توافر لها شرطان الأول ، أن تكون الدولة الوسيط قد اضطلعت بدور يحابى ملموس فى الوساطة بين الدولتين المتنازعتين خلال المراحل الأولى للنزاع والتى انتهت بتوقيع اتفاق او مشارطة التحكم ، كحالة الوساطة الأمريكية بين مصر واسرائيل قبل وبعد صدور محكمة التحكيم بشأن طابا أما الشرط الثانى ، فيتمثل فى ضرورة كون الدولة الوسيط لها ـ كقاعدة عامة ـ قدرة على التأثير على طرفى أو أطراف النزاع انطلاقا من اعتبارات موضوعية ، كأن تكون هذه الأطراف مستفيدة تماما من علاقاتها بهذه الدولة أو تنظر اليها باعتبارها الضامن فى عملية السلام ، أو لأن كل طرف من أطراف النزاع يحرص على تحسين علاقاته مع تلك الدولة(٧٨) ولعل هذا يصدق أيضا على دور الوساطة الأمريكية بين مصر واسرائيل فيما يتعلق بقضية طابا ، حيث أنه ليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور معتبر فى المفاوضات التى جرت بين الطرفين سواء قبل توقيع مشارطة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ أو طيلة عملية التحكيم أو حتى خلال المفاوضات التى جرت بشأن تنفيذ الحكم(٧٩)

جـ ـ اللجوء إلى المنظمات الدولية

إذا أخفقت محاولات الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية ، سواء من خلال وسائلها الذاتية الدبلوماسية والاقتصادية أو من خلال تعاون دولة أو دول ثالثة معها ، فى حمل الدولة المحالفة على الامتثال للحكم الصادر ضدها ، فانها ـ أى الدولة الأولى ـ قد تقرر اللجوء إلى المنظمات الدولية

وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه فيما عدا منظمة الأمم المتحدة ، لا يكون اللجوء إلى أية منظمة دولية مناسبة لهذا الموضوع ميسورا إلا إذا نصت مواثيقها المنشئة على ذلك . وعليه ، فسنقصر حديثنا هنا على محاولات تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية من خلال اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة(٨٠)

اللجوء إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية

لم يتحدث ميثاق الأمم المتحدة صراحة عن نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية ، إذا ما رفضت احدى الدول المدينة بالالتزام الامتثال للحكم الصادر ضدها فالاشارة الوحيدة التى أوردها الميثاق ، فى هذا الخصوص ، تقتصر فقط على بيان نظام تنفيذ الأحكام التى تصدرها محكمة العدل الدولية ، وهى كما هو معلوم محكمة قضاء دولى وليست محكمة تحكيم دولى(٨١) وتأسيسا على ذلك ، ذهب جانب من الفقه إلى القول ـ وبحق ـ بأن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء أضعف بكثير من عهد عصبة الأمم فيما يتعلق بهذه المسألة(٨٢)

ولكن ، حيث أن النزاع بشأن تنفيذ حكم صادر عن محكمة تحكيم دولية هو نزاع سياسى لا قانونى ، فالمطر الى أن دور هذه المحكمة ينتهى بصدور الحكم وذلك ما لم يكن رفض التنفيذ مرجعه الدفع بالبطلان أو اختلاف وجهتى نظر الدولتين المتنازعتين بشأن تفسيره أو لاصرار الدولة المخالفة على إعادة النظر فى الموضوع لتكشف وقائع جديدة جوهرية ، لذا فانه يمكن تصور حالتين لتدخل الأمم المتحدة فى هذا النزاع الحالة الأولى ، وهى الحالة التى تتقدم فيها الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم (مصر بالنسبة لتحكيم طابا) بشكوى الى الأمم المتحدة لبحث النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ الحكم وهنا تبحث المنظمة هذا النزاع بالطرق العادية ومن خلال أجهزتها المختصة شأنه فى ذلك شأن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اى نزاع اخر يعرض عليها مع ملاحظة انه اذا تبت ان النزاع المعروض ليس نزاعا سياسيا وانما هو نزاع قانونى فان مجلس الامن يوصى اطرافه بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه وذلك تطبيقا لنص المادة ٣/٣٦ من الميثاق أما الحالة الثانية ، فهى حالة تدخل المنظمة من تلقاء نفسها ، ويكون ذلك فى حالة ما إذا كان النزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الحكم قد تطور على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويكون تدخل المنظمة فى هذه الحالة واجبا إعمالا لنص المادة ٣٩ من الميثاق

ولما كان احتمال تحول النزاع الناشىء عن عدم تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى نزاع من النوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين هو احتمال غير وارد أو بعيد الوقوع خاصة وأن الموضوعات التى تقبل الدول عموما اللجوء إلى التحكيم بشأنها قد تكون كقاعدة عامة محدودة الأهمية ، وأيضا لما كان لجوء الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم الى الأمم المتحدة قد لا يوفر لها ضمانه أكيدة لحمل الدولة المخالفة على الانصياع ، لذا فالمشاهد هو عزوف الدول عن اللجوء إلى هذه المنظمة الدولية فى مثل هذه الأحوال مؤثرة عليها الاعتماد على وسائلها الذاتية وعلى تعاون الدول الأخرى معها فى هذا الشأن

والواقع ، أن مصر لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة التى استقر عليها عرف الدول فيما يتعلق بتفصيل الحلول الدبلوماسية بغية حمل الدولة المخالفة على تنفيذ حكم محكمة التحكيم فقد عولت الدبلوماسية المصرية على إسلوب المفاوضات - التفاوضية اساسا بالاضافة إلى تلك التى تمت بحضور ودعم امريكيين - فى تناولها لمسألة تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بشأن طابا وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوما التى حددتها المادة ١٣ من مشارطة التحكيم لامكانية قيام اى من الطرفين باحالة نزاع إلى محكمة التحكيم يتعلق بتفسير أو تنفيذ الحكم ، وكان من أولى نتائجها التوصل الى عقد ما سمى باتفاق روما التنفيذى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذى نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الإسرائيلى من الأرض المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها[٨٣] أما النتيجة النهائية للمفاوضات ، فقد تمثلت فى الاتفاق الذى أصبح نافذا ابتداء من ١٥ مارس ١٩٨٩ والذى قد تحقق بموجبه سحب اسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التى أعيدت إلى السيادة المصرية ، فى مقابل ترتيبات معينة التزمت بها مصر وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التى آلت ملكيتها إليها

وبهذه النتيجة يكون التحكيم الدولى قد حقق الهدف المتوخى منه وهو التوصل الى تسوية سلمية للنزاع وهذا الاستنتاج يسعى التسليم به ، حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتقويم هذه التسوية واتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأسانيد القانونية التى حاول كل من طرفى النزاع - مصر واسرائيل - تأسيس ادعاءاته عليها □ .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : اكتوبر ١٩٩٥

دراسة

أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية

د . أحمد أمين عامر

استاذ العلوم السياسية المساعد
وعميد كلية التجارة جامعة قناة السويس

حينما كانت مصر فى قبضة الدولة العثمانية وجزءا متمما لممتلكاتها كانت تعين واليا على مصر لادارة شئونها الداخلية الى أن قامت الحرب بين السلطان العثمانى ووالى مصر محمد على باشا الذى انتصر على قوات السلطان العثمانى فى عدة مواقع فى الشام منها موقعة نزيب فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ حيث هزم ابراهيم باشا القوات العثمانية التى أرسلها السلطان محمود لاسترداد سوريا ولكن السلطان مات بعد هذه الموقعة بأسبوع فخلفه السلطان عبد المجيد ، ولقد اثارت انتصارات القوات المصرية على الجيوش العثمانية مخاوف الدول الأوربية التى تكتلت لتقف فى وجه محمد على وعقد مؤتمر لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين روسيا وبروسيا والنمسا وانجلترا والدولة العثمانية وقرر المؤتمر أن يكون حكم مصر لمحمد على وذريته الأكبر فالأكبر من بعده على قاعدة الوراثة فى السلطنة العثمانية وأن تكون له ولاية

عكا مدة حياته على أن يتنازل لقاء ذلك عن كل فتوحه
وبعثت الدولة العثمانية الى محمد على تبلغه هذه
القرارات رسميا ولكن محمد على رفض الاستسلام
واستعد للقتال وكانت فرنسا تؤيده فى ذلك - فأعلن
السلطان العثمانى فرمانا بعزله عن ولاية مصر ، ولكن
الدول الأوربية المتحالفة تدخلت لتفرض على محمد على
تسوية بمقتضاها يعترف له ولذريته من بعده بحكم
مصر على أن تجلو جيوشه عن سوريا وفلسطين
فأضطر محمد على الى الرضوخ لتلك الشروط والتى
ظلت تؤثر بدرجة لها اعتبارها فى الدبلوماسية المصرية
بل وفى النظام السياسى المصرى حتى الحرب العالمية
الأولى فقد اعترف مؤتمر لندن بولاية محمد على
على مصر وفى الوقت ذاته احاط تلك الولاية ببعض
الشروط التى تربط مصر بالباب العالى بنوع خاص من
التبعية كما يتضح ذلك من المذكرة التى أرسلها مؤتمر
الدول الأوربية المتحالفة فى مؤتمر لندن الى الباب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تنص على [1] « تكلف الدول الحضرة
ان تتعامل مع محمد على ليس فقط بكرم
الغاء الامر الذى أصدرته بسقوطه ، بل
بان أولاده من صلبه يتولون باشوية مصر
آخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب
الباشا الذى كان يتولاه .. وأن الدول
ى الى صلح مناف لحقوق السلطان
ى طريقة مخالفة للواجبات المفروضة على
سفة كونه من رعايا الدولة العثمانية
ير باسمها مقاطعة عتمانية وأن
والشرائع العثمانية الحاضرة والمقبلة
وجبها ايضا فى ولاية مصر كما هى
الممالك العتمانية ، وذلك الشرط تعتبره
ى لاتصال مصر بالدولة العتمانية كأنها
ء ، ولقد كان من أثر ذلك أن تدخلت

الدول الأجنبية ليصدر السلطان محمود الثانى الفرمان العالى الشاهانى أو الخط الشريف بمنح محمد على ولاية مصر وراثية فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م الموافق ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ والذى صادق عليه مندوبو انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا وجاء فى الفرمان « طول اختباركم ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة وادارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة من تعاطفاتنا الملوكية وتقتنا بكم فتقدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هده المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومسحناكم فصلا عن ذلك ولاية مصر عن طريق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الميراث » وقد أرفق بالفرمان خطاب وخريطة ونص فيه أيضا على « أبقى فى عهدتكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى بطريق الامتياز حكم وادارة ولاية مصر المحدودة بحدودها القديمة المعينة فى الخريطة التى أرسلها لكم الصدر الأعظم مختومة بخاتم الصدارة مضموما الى ذلك الوراثة وشروطها ، أنه كلما خلا محل الوالى يكون أسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الاكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية » . [٢] وعلى كل فهذا الفرمان يثبت فيه السلطان محمد على واليا على مصر ويجعل الحكم وراثيا فى أسرته وكانت معه خريطة تحد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل خط مستقيم يبقى فى شرقه ولاية الحجاز وسوريا ، والباب العالى يستشهد بهذه الخريطة أحيانا ، على أن هذه الخريطة لم يعثر لها على أثر سواء فى مصر أو الآستانة [٣] ولكن حكومة مصر لم تعترف مطلقا بالحد المشار اليه بل جعلت حد مصر الشرقى خطا مستقيما ممتدا من رفح على نحو ٢٨ ميلا من العريش الى جنوب قلعة الوجه فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح والوجه بدليل انها كانت تدير سيناء وهذه القلاع وتحميها بجنودها قبل فرمان سنة ١٨٤١ ، ذلك أنه بعد أن نجح محمد على فى القضاء على الحركة الوهابية سنة ١٨١٨ ، استولى على الحجاز وقلاعه وجعل نفسه حامى الحرمين وفى نهاية الحرب بين محمد على والدولة العثمانية فى عهد السلطان عبد المجيد سنة ١٨٤٠ استرجع السلطان الحجاز وجعلها ولاية عثمانية ولكن بقى الجنود المصريون والموظفون المصريون يحمون طريق الحج المصرى الذى يمر بطور سيناء والعقبة ومدائن صالح فى قلاع نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه الى أن اهمل هذا الطريق حين بدىء ارسال المحمل المصرى بحرا من السويس ولم تعد هناك حاجة لطريق البر وذلك سنة ١٨٨٥ فقامت الدولة العلية تطالب مصر بهذه القلاع لتربطها من الناحية الادارية بولاية الحجاز ، ولما كانت مصر فى ذلك الحين مشغولة بالثورة السودانية وقد أنهكتها الثورة العرابية أيضا ، ولم يكن لها حاجة ماسة بالقلاع الحجازية بل كانت تنفق عليها بدون جدوى فسلمت الوجه سنة ١٨٨٧ ثم ضبا والمويلح سنة ١٨٩١ ثم العقبة سنة ١٨٩٢ ، وكان سعد زغلول رفعت قومندان سيناء عند اخلائه العقبة قد نزل فى وادى طابا [٤] على نحو ثمانية أميال من العقبة وحفر بئرا فى فم الوادى وأقام بجنوده هناك حوالى ثمانية أشهر ولكنه شكا بعد المشقة ووعورة الطريق وقلة الماء فى طابا فأرسلت الحربية المصرية مندوبا ليختار مكانا فيه ماء فاختار النويبع حيث بنى قلعة صغيرة سنة ١٨٩٢ لتكون مركزا للشرطة وهى واقعة على نحو ميلين من مصب وادى العين شمالا و ٥٠ ميلا من العقبة جنوبا [٥]

مقومات الازمة :

كانت تولية الخديو عباس حلمى الثانى ـ عقب وفاة الخديو توفيق سنة ١٨٩٢ ـ بادرة أزمة حول الحدود المصرية بل وحول شبة جزيرة سيناء كلها خاصة وان شق قناة السويس قد أظهر الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء سواء فى التنافس الدولى الأوربى أو فى نظر الباب العالى الذى حاول جاهدا استرداد جزء منها وضمها الى ولاية الحجاز أو متصرفية فلسطين ، وفى حين صدر فرمان تولية عباس حلمى الثانى حدوديا على مصر فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ مخالفا لفرمانات التولية ولأحكام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ على أمل أن تمر المسالة دون أى اعتراض وبالتالى تكون سابقة لتسجل حقوق الباب العالى على شبة جزيرة سيناء [٦] الا أن رد الفعل المصرى ورد الفعل البريطانى جاءا على غير ما توقعت الدبلوماسية العثمانية ذلك أنه لما جاء فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى من السلطان عبد الحميد وقد أخرج منه شبه جزيرة سيناء نهضت مصر تطالب بحقها وأيدتها انجلترا فى ذلك ، فقد اعترض المعتمد البريطانى فى مصر السير افلن بارنج [٧]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

Avelyn ـ اللورد كرومر فيما بعد ـ على
قراءة الفرمان رسميا حتى جاء التصحيح
انة فى صورة تلغراف جواد باشا الصدر
فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ يدخل سيناء فى الادارة
ينترك القديم على قدمه فقبلت مصر الفرمان اذ
التلغراف متمما لفرمان التولية [٨] وقد جاء
تلغراف « فى علم فخامتكم أن جلالة السلطان
د اباح قيام عدد كاف من الضبطيات تضعها
المصرية فى الوجه والمويلح وصبا والعقبة فى
الحجاز ، وفى بعض الأماكن فى شبه جزيرة طور
سبب مرور المحمل الشريف المصرى عن طريق
ولما كانت هذه الأماكن غير واردة فى الخريطة
سنة ١٢٥٧ والمسلمة الى المرحوم محمد على
رابينة فيها حدود مصر لذلك فقد عاد الوجه الى
الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية ، كما عادت
اماكن الصبا والمويلح وقبل ذلك قد ضمت العقبة
الى ولاية الحجاز المذكورة ، أما ما تعلق بشبه
طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقى كما هى ،
ادارتها فى يد الحديوية المصرية كما كانت فى عهد
فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق
،[٩] وهكذا فان الجهود البريطانية أحبطت
الدولة العثمانية وكانت سببا فى اقرار مبدأ أساسى
على سوء تفاهم فى المستقبل بشان الحدود ويتلخص
الدا فى أن حكومة بريطانيا لن توافق على أى
ل الفرمانات التى ترسى أسس العلاقات
لان بين مصر والباب العالى بدون رضاها ، ولذا
مر المعتمد البريطانى السير افلن بارنج بارسال
وزالى وزير الخارجية المصرية تجران باشا فى ١٣
ريل سنة ١٨٩٢ جاء فيها . [١٠] « معلوم لدى
فخامتكم انه لا يمكن تغيير شىء فى الفرمانات التى تقرر
تلك بين الباب العالى بدون رضا حكومة جلالة
بريطانيا العظمى وبناء على تلك الأسباب وكل الى
وجه انظاركم الى ما ذكر بالفرمان الحاضر من
عدم مخالفة لما جاء فى الفرمان الصادر لسمو
دو السابق واذا قرىء على حدة يفهم منه ان شبه
جزيرة سيناء تكون ادارتها تابعة فى المستقبل الى ولاية
مباز لا الى الخديوية المصرية . » وقد تحددت
الحطوط الفاصلة بين مصر والممتلكات العثمانية على
أن شبه جزيرة سيناء أى الاراضى المحددة شرقا بخط
وهمى من الجنوب الشرقى من نقطة تبعد مسافة
قصيرة عن شرق العريش الى خليج العقبة تستمر
ادارتها بيد مصر أى تابعة للحديوية أما قلعة العقبة
الواقعة شرقى الخط المذكور فتكون تابعة لولاية
الحجاز [١١] ، وقد بعث السير افلن بارنج بمذكرته هذه
رسميا الى سفير انجلترا فى الآستانة الذى أبلغها
بدوره الى الباب العالى ، وأرسل أيضا صورة منها مع
صور جميع المكاتبات والمراسلات التى دارت بشأن
فرمان التولية الى الدول الأوربية الأخرى الموقعة على
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، فاعترفت هذه الدول بقبولها
أما الباب العالى فلم يجب عنها لا بالقبول ولا
بالرفض ، وقد وافق الخديو من جانبه على هذا المبدأ
الذى أقرته الدبلوماسية البريطانية ، وهكذا تطابقت
المصالح المصرية مع المصالح البريطانية خلال أزمة
فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى والتى انتهت
بالاعتراف الصريح بأن شبه جزيرة سيناء حرء من
الولاية الخديوية لا يجور اجراء أى تعديل فيها بدون
موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن الصامنة لبقاء
الأوضاع التى تقررت بالنسبة للحدود بين مصر والدولة
العثمانية لقد كان المنطق يقضى ألا تقوم الحكومة
البريطانية بتلك المساعى والجهود الدبلوماسية المكثفة
الا بعد حصولها على تفويض أو توكيل من الدول
الموقعة على معاهدة لندن ؛ لا أن ذلك لم يتحقق واكتفت
الدبلوماسية البريطانية بابلاغ تلك الدول بما تم مؤكدة
بذلك عزمها على تثبيت مركزها الخاص فى مصر ،
والملاحظ أن موافقة الدول المشتركة فى معاهدة لندن
على ما حدث تم بخطابات متبادلة بين ممثليها ووزارة
الخارجية المصرية مما يدل بوضوح على نية
الدبلوماسية المصرية على الاحتفاظ بالطابع الدولى
للمسألة المصرية حتى لا تنفرد بها انجلترا وحدها
[١٢]

وعلى كل فانه يمكن القول أنه حينما تولى عباس
حلمى الثانى حديوية مصر أراد الباب العالى اخراج
سيناء من فرمان التولية فعارضته انجلترا ومصر
وانتهت أزمة فرمان التولية بأن استولت الدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العثمانية على العقبة وتركت شبه جزيرة سيناء لمصر بمقتضى تلغراف

ولقد اعقب ازمة فرمان التولية زيارة الخديو عباس لبعض المواقع فى سيناء تأكيدا للسيادة المصرية عليها ، فزار الطور سنة ١٨٩٦ والعريش سنة ١٨٩٨ ووصل الى الحدود المصرية عند رفح ، وقد سجل عثمان بك فريد محافظ العريش تاريخ تلك الزيارة على عمودى الحدود الفاصلة بين المتصرفية الفلسطينية ومصر فنقش على عمود الحدود المواجهة لمصر العبارة الآتية « فى يوم السبت المبارك ١٢ شوال سنة ١٣١٥ و ٥ مارس ١٨٩٨ اشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولى النعم سمو عباس حلمى باشا الثانى الأفخم فى سماء الحدود المصرية فكست هذه العلامة الكائنة برفح حلل انوار البهاء محفوفا ببعض أعاظم رجاله الكرام الذين منهم اصحاب السعادة عبد الحليم عاصم باشا سرياور وحسن عاصم باشا سرتشريفاتى وحسين محرم بك قومندان الحرس . حرس الله ملكه بحسن تدبيره وأدام عزه وتأييده وابتهاجه امين ـ محافظ العريش عثمان فريد » (١٣)

ويجب أن نشير الى أن أزمة فرمان التولية لم تكن هى المشكلة الوحيدة عندما تولى عباس حلمى الثانى خديوية مصر فقد كانت هذه التولية فاتحة عهد جديد فى الحركة الوطنية والفكرية فى مصر وذلك بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال البريطانى لمصر عقب فشل الثورة العرابية ، اذ بدأ الشعور الوطنى المصرى بقيادة مصطفى كامل متأثرا بأفكار الشيخ جمال الدين الافغانى كما يجب أن نشير أيضا الى أن عودة العقبة الى الادارة العثمانية كان مقدمة لنشاط ملحوظ من جانب الباب العالى ولكن أزمة فرمان التولية فتحت أعين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة تحركات الدولة العثمانية فى حدودها بشبه جزيرة سيناء ، وقد تأكدت مصر أن السلطان أمر بانشاء نقطة عسكرية عند عين القصيمة وأخرى عند متساش الكنتلا فى وادى الجرافى وكلا الموقعين داخلان فى حدود سيناء ، وكان السلطان قد انشأ قائمقامية جديدة فى بئر سبع سنة ١٨٩٩ فأخذت مصر ترقب حركات الباب العالى على حدودها بعين ساهرة (١٤)

ازمة الحدود الغربية سنة ١٩٠٤ :

حينما كان الخديو عباس فى سيدى عبد الرحمن حضر اليه مأمور مرسى مطروح واخبره أن الاتراك فى السلوم التابعة لمصر مخزنين للمؤن بحجة انه يجب عليهم أن يصعدوا بها على الجبل المطل على الميناء حيث تقع النقطة التركية ، وأن مأمور العشور التركى نزل الأراضى المصرية على بعد يوم ونصف من هذا السلوم الذى يعتبر حدا فاصلا بين مصر وطرابلس وجبى العشور من العربان مع أنهم فى أراض مصرية .....وقد عاد الخديو عباس الى مصر أمر أحمد شفيق بك رئيس الديوان الخديوى أن يكتب مذكرة بتلك الواقعة الى بطرس باشا غالى ليبلغها بدوره الى اللورد كرومر ، وأن الخديوى يرى أن ترسل سفن تابعة للخفر السواحل لاحتلال ميناء السلوم وأن ينبه على سفن خفر السواحل بزيادة المرور على هذا الميناء وأن تنشأ نقطة مصرية على مسافة يومين من مرسى مطروح تتكون من ملازم ثان وستة جنود قبل ان يضع الاتراك يدهم على هذه الأراضى لأنهم يعتبرون أن الحدود هى أم الرخم التى لا تبتعد عن مرسى مطروح باكثر من ثلاث ساعات سالهجين ، اذ من الضرورى الاسراع بعمل الاحتياطات اللازمة لحفظ حقوق مصر ، لانه لو استولت الدولة العلية على السلوم فستخسر مصر ميناءا حربيا هاما هذا فضلا عن أنها اقرب طريق الى واحة سيوة كما اقترح الخديو ايضا ارسال منتر باشا مدير عموم خفر السواحل والقائمقام دومريكر لعمل مشروع للحدود يرسل لكرومر بعد الاتفاق عليه وبالفعل التقى بطرس باشا غالى باللورد كرومر وبحثا فى تلك الحادثة ورأى الخديو عباس بشأنها ، فشكى اللورد كروم الخديو عباس ووافق على مقترحاته ، وقد احتجت الحكومة المصرية لدى الدولة العلية على هذا الاعتداء وأوعز اللورد كرومر الى سفير انجلترا فى الأستانة بالاحتجاج على سلوك الجنود الاتراك فى السلوم التابعة لمصر لأن الضابط العثمانى قال للمندوبين المصريين انه تصرف بناء على أوامر الدولة العلية (١٥) غير أن مصر استردت اراضيها .

أزمة طابا الأولى سنة ١٩٠٦

كانت الظروف الدولية سنة ١٩٠٥ مهيأة الى تحاول الدولة العثمانية استرداد نفوذها فى مصر حيث كان الرأى العام المصرى يؤيدها فى كل مبادرة لمناهضة الاستعمار البريطانى متأثرا بتعاليم جمال الدين الافغانى والتى تتلخص فى أنه لا جنسية للمسلم خارج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يجب تحقيق وحدة الدول الاسلامية فى جامعة ، ومن ثم أتخذ مصطفى كامل من فكرة حول الخلافة الاسلامية أساسا لجهاده ، واقامة جبهة متحالفة موحدة بزعامة ضد المطامع البريطانية التى تشكل الخطر على مصر ، وشجع السلطان والدبلوماسية الحركة الوطنية لاستعادة نفوذه فى مصر وفى لتحريرها من الاحتلال البريطانى . وازاء تلك العثمانية حاولت الدبلوماسية المصرية أن سيادتها على سيناء فانتهزت فرصة حادثة قتل فى سنة ١٩٠٥ وقررت وزارة الحربية المصرية بناء مصر عالى خديوى ارسال قومسيون للتحقيق المتهمين ونفذ حكم الاعدام فى المتهمين فى قلعة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ وكان الغرض الرئيسى من التحقق من نشاط الجنود الاتراك على الحدود ، وتأكيدا للسيادة المصرية على سيناء عينت المصرية المستر براملى – وهو شاب انجليزى مفتشا على شبه جزيرة سيناء » والذى أسرع قوة صغيرة من الشرطة فى نقب العقبة وشرع فى بعض الاصلاحات الادارية وتنظيم قوة من شرطة والمشاه . فأشاعت بعض الصحف المصرية للاحتلال البريطانى خبرا مؤداه أن الانجليز رجالهم الى سيناء ليبنوا القلاع على حدودها ، والى سوريا برقية بهذا المعنى الى السلطان طلب بدوره من مصر رجوع الجنود الانجليز عن فأجابته مصر بكذب هذه الاشاعة .

جلاء الدولة العلية على طابا :

صدر نظارة الحربية المصرية فى أوائل يناير سنة ١٩٠٦ امرها الى براملى بالتوجه إلى نقب العقبة مع خفر من الشرطة فى نقب العقبة لمراقبة الحدود التهريب الأسلحة ولما وصل براملى الى نقب العقبة رأس قوة صغيرة من الشرطة ، ولما لم يجد فى هذا الماء الكافى لأنشاء نقطة دائمة فى هذا الموقع توجه الرتش فى سفح النقب على الجانب الغربى من رأس خليج العقبة ولكن اللواء رشدى باشا قائد الحامية العثمانية فى قلعة العقبة ذهب الى المرشش وطلب من براملى – بكل تلطف – الرجوع عنها ، فرجع ووضع تقريرا بالواقعة الى الحكومة المصرية التى طلبت بدورها من السلطان تعيين لجنة مشتركة من المصريين والاتراك لتحديد التخوم نهائيا بين سيناء والممتلكات العثمانية فى الحجاز والشام ، ولكن السلطان أبى ولم يحرك ساكنا [١٦] وقد اعتبرت الحكومة المصرية عدم رد الباب العالى على الاقتراح المصرى رفضا له . ازاء هذا الرفض العثمانى لتشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود رأت نظارة الحربية المصرية ارسال قوة من الجنود النظاميين مع الأميرالاى سعد بك رفعت قومندان سيناء وبراملى على سفينة خفر السواحل المصرية« نور البحر » لاحتلال وادى طابا[١٧] ولكن اللواء رشدى باشا قائد حامية العقبة العثمانى كان قد سبق وأرسل حامية من الجنود الاتراك احتلت هذا الوادى ، ويقول سعد بك رفعت فى تقريره عن مهمته هذه« فلما وصلت سنا البارخة ميناء طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التى تطل على طابا من الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشى واقفا على الشاطىء ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول الى البر وسبقتهم اليه فاستقبلنى القائد المذكور وقال · ما الخبر ؟ قلت · قد جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا . قال ان طابا فى حد العقبة وجزء منها فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها . قلت : بل طابا فى حد الجزيرة وقد أقمت فيها بنفسى مع العساكر بعد اخلاء العقبة سنة ١٨٩٢ تسعة اشهر وحفرت فيها هذه البئر ودللته عليها ، وفيما أنا اناقشه فى ذلك حضر المستر براملى برا من نخل بوادى طويبة واشترك معنا فى المناقشة . فأصر القائد على قوله أنه يقاومنا اذا انزلنا العساكر الى البر وكانت عساكره قد انتشرت على التلال وصوبت نيرانها نحونا . فرأينا من الصواب اجتناب سفك الدماء ، فعدنا إلى البارخة ونزلنا فى جزيرة فرعون[١٨] على نحو ميلين من طابا ثم ارسلنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الخبر الى حكومتنا ومكثنا ننتظر اوامرها » [١٩]
وهكذا منع الضباط المصرى وقواته من النزول فى طابا بل وهددوه . باستخدام القوة اذا اقبل على ذلك .
كانت التعليمات التى ارسلها المستر فندلى نائب المعتمد البريطانى فى القاهرة الى مستر براملى يقتر عليه تعيين مراكز الحدود كالآتى .

١ ـ بيور : وهى آبار عند راس الخليج يمتلكها البدو المصريون(٢٠ جنديا وضابطا) .
٢ ـ نقب العقبة : مركز يتحكم فى الطريق من الساحل الى الداخل(١٠ جنود)
٣ ـ طابا : التى تتحكم فى الطريق على طول الساحل .

وتضمن التعليمات أيضا انه باحتلال تلك المراكز يمكن سد الطرق بين الاراضى المصرية والممتلكات العثمانية ومنع اى قوة من التغلغل داخل الهضبة ، وانه يجب احتلال تلك المراكز بمنتهى الحذر والا يتراجع عنها اذا ما تم احتلالها الا تحت ضغط القوة وانه على المستر براملى كسياسة عامة ترك المراكز المنخفضة على راس الخليج .

ولكن عليه احتلال المركزين الاخيرين نقب العقبة وطابا لاهميتهما حيث يتحكمان فى الطرق الى الداخل ويمنعان مبعوثى الدولة العثمانية من الوصول الى قبائل سيناء واثارتها .

وهكذا نشأت أزمة طابا فهناك قوة مصرية كانت لديها تعليمات محددة بالتواجد فيها ، وهناك ايضا قوة عثمانية سارعت باحتلالها ورفضت تماما اى انزال مصرى فيها ، وقوت مركزها فيها اذ بلغ عدد الجنود العثمانيين فيها ١٥٠ رجلا اما البقتش براملى فكان معه٢٥ رجلا نزلوا فى جزيرة فرعون وقد بعث اللواء رشدى باشا قائد الحامية العثمانية برسالة جاءته من الصدر الاعظم الى سعد بك رفعت الذى نزل فى جزيرة فرعون تقول :« لما كانت طابا تابعة للدولة السنية فليس من حق القوات المصرية النزول فيها وعلى ذلك لا يسمح لها بالنزول بأى حال » وهكذا بدا الأمر كأن الدولة العثمانية خلقت أمرا واقعا وتحركت الدبلوماسية العثمانية فى كل اتجاه فى محاولة لتثبيت الأمر الواقع ، بينما تحركت الدبلوماسية المصرية فى محاولات لاعادة الأمور الى نصابها تدعمها الدبلوماسية البريطانية التى تمكنت من تعبئة قوى دولية وممارسة ضغوط سياسية وعسكرية لم تنجح الدبلوماسية العثمانية فى مجاراتها فيها .

وقد بعث الصدر الأعظم برقية الى الخديو عباس ١٠ يناير سنة ١٩٠٦ هذا نصها« علمنا من جواب اللواء رشدي باشا أن الأميرالايين سعد بك رفعت وبراملي بك الانجليزي المرسلين من طرفكم على الوابور« نور البحر » الى طابا أنزلا هناك خمسين جنديا نصبوا لهم معسكراً صغيرا ، وانه على الرغم من ان امير اللواء رشدي باشا افهمهما بأنه لا يسعه لاقامتهم تجاه القره قول العتماني فانهما اصرا على رايهما ومن حيث أن هذه الحال ربما جاءت بنتيجة لا تتفق مع الرضاء العالي ومن حيث انه يفهم انكم لم تعطوا للآن تنبيهات من قبلكم ، فنرجو حينئذ ودبانتكم المسلم بها العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة» [٢٠] ولكي نفهم قصد الدبلوماسية العثمانية من هذه البرقية يجب أن نستقرىء الحياة السياسية المصرية واوضاع قواها السياسية فى ذلك الوقت فقد كان الخلاف مستحكما بين الخديو عباس وبعض كامل ذلك لانه منذ وقع الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا يئس الخديو عباس من امكانية نجاح سياسيته المناهضة للسياسة البريطانية فى مصر وبدأ يتقرب من الانجليز مما أبعده ـ بالطبع ـ عن الحزب الوطني ولكن الخديو أصبح فى مركز حرج بعد ان مسعاه للتقرب من الانجليز لم يكلل بالنجاح وعداؤه للحزب الوطني أبعده عن الشعبية التي كان قد اكتسبها منذ تولى العرش ، وحاولت الدبلوماسية العثمانية ان تستغل موقف الخديو الحرج لصالحها .

فاي مسلك يسلكه الخديو ؟ هل يؤيد مع الحزب الوطنى وجهة النظر العثمانية او يقاومها فيظهر بمظهر المؤيد للسياسة البريطانية فى مصر ؟ ... وعلى كل فقد كان الغرض من هذه البرقية هو احراج الخديو عباس . فهو اما ان يجبر على الاصطدام مع الانجليز واما ان يفقد شعبيته لدى الراى العام المصرى الذي كان يؤيد السلطان تحت تاثير الحزب الوطنى ، وفوق ذلك فقد كان السلطان يعلم أن مصر تحت الاحتلال البريطانى وانه ليس فى وسع الخديو أن يتصرف الا فى قليل او كثير ، الى جانب ذلك فعلى أثر نشوب ازمة طابا شنت جريدة اللواء لسان الحزب الوطنى حملة تتهم فيها السلطات البريطانية باعداد شبه جزيرة سيناء لاعمال حربية ضد الدولة العثمانية . والملاحظ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رغم ان الهدف الأساسى من التحرك العثماني
ح سيناء عن مصر الا أن حقد الراى العام
على الاستعمار البريطانى فى ذلك الوقت قيد
ن رؤية المصالح الحيوية المصرية . فبالرغم من
ا بريطانيا للمصالح الحيوية المصرية فى طابا لم
موى ستار يخفى هدف بريطانيا الحقيقي وهو
كل ما يهدد قناة السويس من ناحية الشرق ،
يكن الامر فأن المصلحة هنا مشتركة وتأييد
البريطاني كان ينسجم مع المصالح المصرية .
ى الخديو بطرس باشا غالى[٢١] على اثر
برقية الصدر الاعظم ودرس معه المسألة ثم اجتمع
غالى باشا بعد ذلك بالنظار ثم تقرر بعد أن صدر
بسحب القوة المصرية الى جزيرة فرعون الرد على
الاعظم بالتالى :« من القديم فأن موقع طابا
ادارة الحكومة المصرية ومن الثابت أن التلغراف
رد من مقامكم السامي يوم ١١ رمضان سنة ١٣٠٩
٨ ابريل سنة ١٨٩٢ م بخصوص شبه جزيرة
ء بقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه ، ومن حيث
ميدان العقبة يمانع فى وجود العساكر المصرية
فى حين أن الغرض من وجودهم هو منع تهريب
سلحة ولكن منعا لسوء التفاهم امرنا بسحبهم ومن
ان تقتنى بأن هذا لا يرضى صاحب الجلالة الخليفة
ما لديه المشاكل ومنع تكرارها أرجو تعيين مندوب
بلكم ليتفق مع المندوب المصرى على تعيين الحد
فصل وبذلك لا يقع تعرض آخر لاقامة العساكر
بة الدين تقتضي الضرورة وجودهم » [٢٢] ولقد
ت الدبلوماسية العثمانية الى ابعد من ذلك فى احراج
الخديو عباس فأيدت برقيتها الى الخديو فى ١٠ يناير
١٩٠٦ برسالة أخرى فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٦

شكت فيها من أن ضابطا انجليزيا يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكرا بالقرب من العقبة عن طريق غزة واعلن عن نيته فى اقامة مراكز حراسة فى هذه النقطة وفى غيرها من الاراضى التركية وأرسل الباب العالى تلك الشكوى الى السفير البريطانى فى الآستانة طالبا التوسط لسحب تلك القوة من المركز الذى احتلته« خارج الاراضى المصرية »[٢٣] وظلت المسألة معلقة ، وكان واضحا أن قصد الباب العالى هو الضغط على الخديو واستغلال عدم اكتراث الانجليز بالمصالح المصرية بغية الحصول على بعض المكاسب اسوة بما وقع اثر ازمة فرمان التولية فقد راينا أنه حصل على العقبة وبعض المراكز الاخرى ، فقد يكسبه موقفه من ازمة طابا بعد المساومة مع الانجليز مواقع جديدة فى سيناء وفى الضفة الغربية من خليج العقبة ، واعتقدت الدبلوماسية العثمانية أن الانجليز لن يروا فى تفاهة تلك المواقع ما يستحق قيام أزمة حادة لذلك تشدد فى موقفه وأعاد الكرة فى أواخر يناير سنة ١٩٠٦ ببرقية وردت من الصدر الأعظم الى الخديو جاء فيها « لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين حد فاصل ونرجو بذل همتكم فى منع الخطر الذى يحدث من انشاء نقطة عسكرية هناك» [٢٤]

التدخل البريطانى فى الازمة :

ازاء رفض الباب العالى الموافقة على مبدأ تكليف لجنة مشتركة للفصل بين الحدود دخلت الازمة فى دور خطير اذ ظهرت بوضوح نيات الدبلوماسية العثمانية وتدخل اللورد كرومر فى الازمة بصراحة بعد أن ظل مستترا وراء السلطات المصرية ، فأرسل الى سفير بريطانيا فى الاستانة برقية قال فيها : « من المتوقع أن تستمر الازمة طالما لم تعين حدود بصفة حاسمة »

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وهكذا تدخلت بريطانيا لمنع تكريس الأمر الواقع الذى خلقه احتلال الجنود العثمانيين لطابا ، ولم يأت هذا التدخل فقط نتيجة لموقفها كدولة محتلة وانما الأهم من ذلك بسبب رفضها التام لأى اقتراب لأية دولة حتى ولو كانت تركيا من قناة السويس شريانها الامبراطورى ، وكان الاحتلال العثمانى لطابا يمثل خطرا فى هذا الاتجاه فلجأت بريطانيا الى الضغط الدبلوماسى والى التلويح باستخدام القوة العسكرية فقد أرسل السير أوكونر برقية من استانبول فى ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ جاء فيها أنه التقى بوزير الخارجية التركية فى هذا اليوم وذكر له أن عمل السلطات العسكرية التركية كان مفاجأة ، وأن طابا تقع فى سيناء على الشاطىء الغربى لخليج العقبة ، وسأله عن مدى ماتراه الحكومة العثمانية فى عملها من عدالة ، وفى اليوم نفسه تقدم السير أوكونر السفير البريطانى فى الاستانة بالمطالب التى سبق أن قدمها اللورد كرومر والتى تتلخص فى

١ ـ عدم الاكتراث بالتهديدات التركية التى كانت تتحدث من حين لآخر عن طرد القوات المصرية من مواقعها حتى ولو كان الألمان وراء التشدد العثماني

٢ ـ الاصرار على تشكيل لجنة مشتركة لرسم الحدود بين مصر والسلطنة العثمانية

٣ ـ جلاء القوات التركية عن طابا والاراضى التى تحتلها فى ارض يعتبرها مصرية

ولكن توفيق باشا وزير خارجية تركيا قال انه سيعرض هذه المطالب البريطانية على مجلس الوزراء العثمانى ، وفى اليوم التالى أى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦ قدم السفير البريطانى فى الاستانة احتجاجا الى الصدر الاعظم على احتلال القوات التركية لطابا وقال له انه ليس من حق الاتراك احتلال المكان الذى لاشك فى كونه أرضا مصرية ونصح السفير البريطانى الصدر الاعظم بانهم اذا كانوا فى طابا فعليهم الانسحاب لتجنب أزمة حادة وفى اليوم نفسه أبلغ توفيق باشا وزير خارجية تركيا السفير البريطانى فى الاستانة بأن المسألة فى طريق الحل وان اتفاقا قد تم بين القائدين التركى والمصرى

وهكذا يلاحظ أن الموقف العثمانى كان سلسلة من التسويف والتردد الغرض منها حس نبض الانجليز ومعرفة الى أى حد قد يلجأون الى استخدام القوة لحل الأزمة ونشير أيضا الى أن نبأ الاتفاق بين القائدين التركى والمصرى كان تأويلا خاطئا لحديث دار بين القائدين ذكر فيه اللواء رشدى باشا لرفعت بك انهما اخوان يخدمان نفس السلطان وأن جلالته تحدث الموضوع بالتفصيل لسمو الخديو فتبين انه ليس هناك خلاف ، ولكن السلطات البريطانية فى مصر نفت حدوث أى اتفاق كما يزعم الوزير التركى ، كما بعث السير براملى تقريرا الى القاهرة فى ١١ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيه أن الاتراك يهددون المراكز المصرية فى جزيرة فرعون مما اضطره الى ابقاء الباخرة « نور البحر » لتسهم فى الدفاع عن المواقع المصرية عند الضرورة وأشار التقرير الى أن الاتراك استولوا على مواقع أخرى على الساحل العربى منها نقب العقبة . (٢٠)

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦ قطع القائد العثمانى فى العقبة كل اتصال بالمواقع المصرية فى سيناء وأعلن انه يحملها عواقب عدم انسحابها منها ، وفى تلك الأثناء كانت الانباء ترد بأن الاتراك يعززون مواقعهم وانهم أرسلوا لواءين من المشاة الى العقبة ، ومرة أخرى يسعى سفير بريطانيا لدى الدولة العثمانية فيقرر الصدر الأعظم عقد مجلس الوزراء لاتخاذ قرار ولكن المجلس يفض دون نتيجة ، ولذا لجأت الدبلوماسية البريطانية الى التلويح والتهديد باستخدام القوة فابلغت وزارة الخارجية البريطانية السفير التركى فى لندن بأنها عازمة على ارسال بارجة حربية الى مياه خليج لعقبة هى البارجة « دياتا » اذا لم يذعن الباب العالى لمطالب الحكومة البريطانية ، وفعلا نفذت بريطانيا تهديدها فصدرت الأوامر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ بوضع البارجة « دياتا » تحت تصرف اللورد كرومر الذى تركت له حرية اختيار الوقت الملائم لارسالها الى العقبة ، وفى الوقت ذاته كانت الدبلوماسية العثمانية تبذل مكثفة لتثبيت الأمر الواقع ففى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦ بعث السلطان برسالة الى السير اوكونر السفير البريطانى فى الاستانة يبلغه فيها بأن طابا وغيرها من الأماكن التى تحتلها القوات العثمانية ضمن الأراضى التى تديرها الدولة العلية ومن ثم ليس هناك أى عدوان ، وبعد ذلك بيومين أرسل السلطان عبد الحميد الثانى رسالة أخرى الى سفير بريطانيا فى الاستانة بنفس المعنى وان كان قد أضاف أن قائد العقبة اللواء رشدى باشا قد أبلغه بأن طابا ومكانيين اخريين تقع داخل الأراضى العثمانية ... ولذا لم ينتظر اللورد كرومر طويلا فأصدر أوامره الى الكابتن « فين هورنبى » قومندان البارجة دياتا فى السويس بالتوجه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جزيرة فرعون للمحافظة على الجنود المصريين
ن بها ومنع الجنود العتمانيين من التوغل فى
. كما صدر الامر الى نعوم بك شقير بمرافقة
ة مندوبا من قبل المخابرات المصرية فوصلت
ة جزيرة فرعون مساء ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦
رافق البارجة القائمقام باركر بك مساعد مدير
ابرات المصرية الى العقبة ، وعند المرور بطابا
د ركاب البارجة الحدود الاتراك ويقدر عددهم بنحو
ى رجل كانوا لا يزالون يحتلون وادى طابا وكانوا فى
ضع استعداد تام لاطلاق النار [٢٦] وقد التقى الكابتن
ورنبى وباركر بك ونعوم بك شقير مع اللواء رشدى
ا قائد الحامية العتمانية فى العقبة ودار الحديث عن
سل النزاع وعد اللواء رشدى باشا نزول المستر
اليى الى رشدى تحرشا بالدولة العلية ، وقال ان
ابا والنقب يتحكمان فى العقبة لذلك فهما منها ولابد من
يهما اليها لاجل سلامتها ، وأن المنطقة المحيطة
رأس الخليج تكون ميناء طبيعيا واحدا ومن ثم فهى
من تركية وعلى ذلك فان طابا والقطار ونقب العقبة
القصيمة كلها بلاشك تركية ولكن البعثة
صرية - البريطانية ردت عليه بأن المعلوم لدى
كومة مصر أن شرق الخليج تابع للعقبة وغربه تابع
سباء وقد سبق للجنود المصريين أن احتلوا طابا عدة
هر بعد اخلاء العقبة ولم تتركها مصر الا لبعدها
عودة طرقها ومن ثم فان احتلال الجنود العثمانيين
ابا والنقب قبل تحديد التخوم رسميا بين الدولة
علية ومصر يعد تحرشا بمصر ، وقال الكابتن هورنبى
، وانا الان عائد الى جزيرة فرعون وسأبقى فيها الى
أن ترسل لجنة لتحديد التخوم » . [٢٧]

وبعد ان وصلت الامور الى حد الأزمة بدا الباب العالى فى التراجع فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦ فابدى السلطان موافقته على ارسال لجنة مهمتها « التحرى عن موقع الأماكن موضوع النزاع » وان الباب العالى « سيسحب قواته اذا ماتبين أن تلك المراكز واقعة فى الأراضى التى تديرها مصر » . وأسرع سفير انجلترا فى الاستانة بابلاغ هذا النبأ الى اللورد كرومر ، وفى اليوم التالى قابل وزير خارجية تركيا سفير انجلترا فى الاستانة الذى ذكره بالشرط الذى تصمم الحكومة البريطانية على تنفيذه لحل الأزمة وهو سحب القوات العثمانية من طابا وغيرها من المواقع التى تحتلها فى الاراضى المصرية

وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ وصل ياور اللواء رشدى باشا الى جزيرة فرعون ليخبر البعثة التى على البارجة نيابا بأنه ورد خبر من الاستانة أن الغازى مختار باشا [٢٨] مندوب الدولة العثمانية فى مصر قادم الى العقبة لتعيين الحدود . وفى اليوم نفسه وصلت الباخرة نور البحر من السويس الى جزيرة فرعون لتخبر البعثة التى على البارجة نيابا أن الحكومتين المصرية والعثمانية اتفقتا على ارسال مندوبين لتعيين الحدود وان مندوبى الدولة العلية هم ضابط من حامية العقبة وضابطان من الاستانة هما أحمد مظفر بك ومحمد فهمى بك وانهما قد غادرا الاستانة فى طريقهما الى مصر . وأما مندوبو مصر فى اللجنة المشتركة لتعيين الحدود فهم الاميرالاى أوين بك مدير المخابرات [٢٩] واللواء اسماعيل باشا سرهنك وكيل الحربية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والأميرالاى سعد بك رفعت [٣٠] قومندان سيناء .

الا ان الدبلوماسية العثمانية لجأت الى المراوغة والمناورة مرة اخرى اذ أرسل الصدر الأعظم برقية الى الخديو عباس فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيها « مما لاشك فيه ان حوالى العقبة هو تحت ادارة السلطة السنية وايضا فان المقاطعة المصرية هى من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولاحاجة لتعيين مندوب لاقامة خط الحدود وبالرغم من أنه كان يلزم صرف النظر عن انشاء القره قولات العسكرية التى ارسلنا عنها برقيتين ، فقد علمنا اخيرا مع الأسف بارسال مدرعة من طرفكم الى طابا وارسالها لايتفق مع سابق اشعار فخامتكم ، ومن هنا تحدث مسألة لاموجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية اذا فرض وانزلت المدرعة العساكر واقامت نقطة هناك فنرجو خاصة سحب المدرعة » . [٣١]

وهكذا اتضح بجلاء موقف الباب العالى ومطامعه ليس فقط فى بعض المواقع ولكن فى سيناء كلها وتقدم وجهة نظر جديدة تهدم أساس الاتفاقات الدولية المبرمة بشان مركز مصر الخاص تحت ولاية بيت محمد على باشا ووجهة النظر الجديدة هى أنه « مادامت مصر ولاية عثمانية فلا يمكن أن توجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للادارة العثمانية مباشرة حدود وتخوم » [٣٢] وقد تبنت جريدة اللواء لسان الحزب الوطنى هذه النظرية الجديدة ودافعت عنها ، ولم يكتف الباب العالى ببرقية الصدر الأعظم ولكنه كلف الغازى مختار باشا المندوب السامى العثمانى فى مصر بتقديم مذكرة مطولة الى بطرس باشا غالى ناظر الخارجية يشرح فيها موقف الباب العالى وقد جاء فى المذكرة [٣٣] « قبل الدخول فى ماهية الحادثة نبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول أنه فى ١١ كانون الثانى سنة ١٣٢١ رومى تسلمت برقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : ان الادارة المصرية شرعت فى احداث نقط عسكرية فى جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الحديوية المصرية تلغرافيا بصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ذلك لأن الدولة العلية لايمكنها السماح بانشاءات عسكرية فى نقط كان متروكا ادارتها لمصر صفة مؤقتة ، وبناء عليه لما زرت الخديو واكدت له المسألة قال لى بأنه أرسل تلغرافا الى فخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتدعيم النظام فى تلك النقط ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فانه طلب فى تلغرافه المذكور ارسال مندوبين لتعيين الحدود ، وبعد ذلك سمعت بأن قومندان العقبة اخطر مأمورى مصر بعدم القيام بعمل أى منشآت هناك وأنه على الرغم من هذا الاخطار فقد علم بحصول الانشاءات ، لذلك أرسل قوة عسكرية لهدم ما استحدث ومنع العمل ، وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نور البحر واخراجه خمسين نفرا من العساكر للقيام بعمل الانشاءات ، ومن هذا الوقت حدث الخلاف الذى مازال مستمرا . ولازالة هذا الخلاف يجب ايضاح ماهية المسألة فى تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وادارة أمورها الداخلية :

كانت مصر من القديم فى قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعين من قبلها واليا عليها لادارة شئونها الداخلية لأنها من الأجزاء المتممة للدولة .

ولكن لسبب من الأسباب فان الوالى محمد على باشا قام ضد الدولة وانتصر عليها

وكان من أثر ذلك تصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالى رقم ٢ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧ الذى جاء فيه .... أبقى فى عهدتكم بطريق الامتياز ادارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة ، مضموما الى ذلك الوراثة وشروطها انه كلما خلا محل الوالى يكون اسناد الولاية لأولاده واولاد اولاده الذكور ، الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية

وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة وليس لأبناء الاناث حق فى منصب الولاية ... الخ .. وفى هذه العبارة ثلاث نقط هامة .

أولا : الخريطة المذكورة ، وعندى صورة منها ، وهى تحدد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قديم يبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز

كلمة « ابقاء » التركية ، معناها أن هى بحسب القديم ، أما ادارة مصر الداخلية قيود معينة منها امتياز الوراثة ، أما حق الملكية فهى بمثابة سائر الايالات الشاهانية كانت فى قبضة الدولة العلية) .

ل هو أولا انه عند انقراض الذكور ترجع الى ور الادارة وثانيا سكان مصر هم تابعون العثمانية وثالثا أنه ليس للخديوية مناسبات مع الدول الأجنبية ورابعا قوتها العسكرية من القوة العمومية العثمانية وأمثال ذلك لايجعل مس فرق بين مصر وسائر الولايات وفقط ادارة الامور الداخلية تدخل تحت الموضوعة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة من أولاده وأحفاده الذكور ، وخلاصة القول أنه ودة لكلمة (مصر) يرد على الخاطر تصرفات والادارة الداخلية ، فالكلمة الاولى دائما فة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة د المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو ل رتبة الصدارة .

طريق الحج : قديما كان طلب والى مصر التصريح ستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية فظة على طريق المحمل الذى يمر بطور سينا دية ومدائن صالح ، ودام هذا الحال خلفا بعد سلف قبل ١٥ سنة . ولما صار البدء بارسال المحمل رى بحرا من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر رات أن تربط ادارته بولاية الحجاز . وعلى هذا دود مصر تبتدىء من الوجه وبعده ضبا ع . وبعد تولية الحضرة الخديوية صار استرداد ة وصار ترك شبه جزيرة طور سينا لمصر بصفة ود (بمقتضى تلغراف) يستبان منه هذه سيلات : أن الدولة بحسب قرار الدولة المعين فيه د من العريش الى السويس هو عبارة عن جزء الحق على لزومه الى الخريطة المصرية . ولزوال الحاجة استرداد قسم منه وبقى شبه جزيرة طور سينا ارة مصر تحت استرداده عند اللزوم . لهذا لا قبوله بصفته حدودا وان قيام الادارة المصرية ات عسكرية فيه مخالفة ظاهرة كالشمس .

ساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هى فظة على هذا الحق وق قسم من ممتلكات الدولة لحقا بمصر على سبيل الامانة ، وقد يستخلص ا أن التصرفات الملكية فى مصر هى بيد الدولة مثل رانها فى باقى الولايات وليس فى الأمر معاهدة

مبرمة عن طريق أجنبى فالدوله باعتبارها صاحبة الالحاق لها كذلك حق الاسترداد ، خصوصا وان الأراضى المتحدث عنها خارجة عن القرار الدولى

لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات

فاذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف رقم ٨ ابريل سنة ١٨٩٤ بقيت لمصر ، كما صار ابلاغ بعض الدول ، فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الالحاق وليس هناك صراحة قطعية بذلك بل على العكس فان كلمة ابقاء التى ذكرت البلاغ لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهى بمثابة اعلان فقط بأن مصر هى المرجع فى كل مايتعلق بهذه النقطة .

لذلك لم يفهم السبب الموجب للحدة والاعداد الحاصل من جراء منع الانشاءات العسكرية ، وعدم قبول تعيين الحدود فى ارض تركت لمصر مع قابليتها للاسترداد ، مع كون ذلك من الحقوق الصريحة للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بارسال الوابور البحرى ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة والعريش ، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طور سينا وقنال السويس وخليج العقبة من الشمال والخط الواصل منها الى الجنوب يتشكل منها قطعة مثلثة .

وان هذا الخط هو حدود بين الدول ـ فادارة المثلث المتخلف من هذا الخط بين العريش والسويس وان كانت لولاية الحجاز الا أنه صار السكوت عليها الى الان .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم فى موقع طابا ان هو الا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه .

وفى الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة الى العريش وان كان يشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مع ايصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هى طور سينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العلية فى كل يوم ارسال عساكرها لغاية جهة السويس .

موقع طابا المختلف عليه والداخل فى شبه الجزيرة ان كانت ادارته تركت لمصر فان مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لاتكون فى يد ادارتين ومع أن الملكية للدولة فان كل ما هناك هو عبارة عن مساحة جبلية صخرية لاتنفع بشىء وان ترك ادارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر فى شىء .

وحيث أنه لم يكن لدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابا فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأية شكوى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فحق الكلام هو لسمو الخديو وحده فلذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هناك .

وحيث انه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج ، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاة مصر الا انه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبورا على القيام به .

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء ان تتفضلوا بمطالعة الشيء فى وقته » .

الادعاءات العثمانية :

بهذه المذكرة المطولة التى قدمها الغازى مختار باشا الى وزارتنا الخارجية المصرية تكون الدبلوماسية العثمانية قد كشفت كل أوراقها فاتضحت أن الاطماع العثمانية تتعدى بكثير موقع طابا وترمى الى الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء أو حتى سيناء بأسرها متى اراد ذلك وفى هذه المذكرة أيضا تتلخص الادعاءات العثمانية فى الاتى :

١ ـ لايمكن للدولة العلية السماح لمصر باقامة منشآت عسكرية فى نقاط كانت متروكة ادارتها لمصر بصفة مؤقتة .

٢ ـ بالرجوع الى فرمان رقم ٢ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧ هـ الذى أبقى بعهدة محمد على باشا بطريق الامتياز ادارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة يتبين .

ا ـ أن الخريطة المذكورة ـ وعند الغازى صورة منها ـ تحد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل خط مستقيم تبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز وسوريا .

ب ـ أن كلمة « إبقاء » التركية معناها أن مأموريته هى بحسب القديم أما ادارة مصر الداخلية فهى تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة أما حق التصرفات الملكية فهى بمثابة سائر الولايات الشاهانية .

٣ ـ ظلت شبه جزيرة سيناء الى ادارة مصر تحت استردادها عند اللزوم ولذا لا يمكن قبولها بصفة حدود .

٤ ـ الجنود العثمانيون الموجودون فى موقع طابا هم للمحافظة على هذا الحق وهم فى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية كان ملحقا بمصر على سبيل الامانة فالدولة باعتبارها صاحبة الحق لها كذلك حق الاسترداد .

٥ ـ يحق للدولة العثمانية فى أى وقت شاءت ارسال جنودها لغاية السويس

٦ ـ أن موقع طابا المختلف عليه والداخل فى سيناء وان كانت ادارته تركت لمصر الا أن وضعه قد تغير بمرور فرع السكة الحديد الحجازية من العقبة فجعل منه ميناء بالخليج وسواحل الميناء لايمكن أن تظل فى ادارتين :

٧ ـ أن موقع طابا المتنازع عليه رغم أنه ملك للدولة العثمانية الا أنه عبارة عن مساحة جبلية صخرية لاتنفع بشيء وترك ادارتها للدولة العثمانية لا يضير مصر شيء .

٨ ـ ليس لدولة انجلترا أى مصلحة فى طابا وعلى ذلك فليس لوجود البارجة ديادا أى معنى فحق التحدث بشأن طابا هو لسمو الخديو وحده ولذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه البارجة هناك .

الحجج والأسانيد المصرية :

حين اطلع الخديوى على مذكرة الغازى مختار باشا والتى هى بمثابة تقرير تباحث الخديو مع مصطفى فهمى باشا [٣٤] رئيس الوزراء وبطرس عالى باشا فيما جاء بهذا التقرير وبعد اتصال الأخيرين بالوزير كرومر قدما للخديو تقريرا للرد على مذكرة الغازى مختار باشا وبعد مناقشة هذا التقرير رأى الخديو عباس تعديل صياغته بحيث تستبعد منه العبارات الشديدة وتقرر ارسال هذا التقرير السرى الى الصدر الاعظم وينص على . [٣٥]

« بناء على التلغراف الوارد أخيرا من فخامتكم حصلت محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا ، وكان من الطبيعى الرد على جوابه فى اليوم التالى » .

فحضر لدينا فى اليوم التالى الرئيس مع ناظر الخارجية ، وعرفنا بأن تقرير دولة مختار باشا لايمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة ، ولما الينا تقريرا بهذا الصدد وقالا بوجوب ارساله الى الباب العالى . فبعد محو واثبات فيه قبلناه منهما مع الاضطرار والأسف ، لأن الرفض قد لايمكن توفيقه مع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولا أرى من حاجة للايضاح
ة هذا التقرير هو أن الحدود المصرية فى شمه
طور سيا تنتهى بالعقبة . ويدخل فى هذا
موقع طابا ، ذلك لأنه بورود تلغرافكم السامى
مان الأخير كانت نظارة خارجيتنا ببيت الحدود
بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر . وهذا
ب الاحتجاج الواقع الان
كان هذا التقرير معايرا بالمرة لارائى وان
ى ووجدانى لايقبلان كتمانه . وكنت ايضا مجبرا
قديمه ، فقد فعلت ذلك بعد محو واثبات ، تاركا
الواقع لشرف فخامتكم
ث انه من ضمن الأعراض الحفية . التى يعمل
هم عليها ، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة
، لكنى أبين بان حالى ومقالى يحولان دون

ما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة
ى جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير
فكر بما يأتى
ن التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر
رمان دون سواه . وعلى كل حال فانه من الأمور
لم بها أن الدولة التى تترك مؤقتا لجهة من جهاتها
ادارة جهة ، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها
ل فى هذه الحال
ت الصرورة بالحاق الجهة الفلانية بصورة
ية الى ولاية الحجاز ، والحدود المصرية تعتبر من
ذا ، كذا » ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض
ر عن جوابنا الذى نص فيه على عدم القبول هذا
ى ماظن هو الحا .
وحيث إنه ثابت من تحرياتى الخصوصية انه ليس
من حق سياسى ولا من سبب للتطور فانى كفيل بأنه
يمكن تدخل أى طرف احر . »
وعلى اثر وصول هذه الرسالة السرية للاستانة جاء
ربما يأتى « كان قد صرح للادارة المصرية بايجاد
تقدير مقدر اللزوم فى الوجه ومويلح وطابا والعقبة
بعض مواقع من شبه جزيرة طور سينا وسواحل
حجاز بسبب ارسال المحمل المصرى بطريق البر كما
و فى علمكم السامى .
وبما أن هذه المواقع لم تدخل فى خريطة التحديد
صرية المرفقة مع الفرمان الصادر الى المرحوم محمد
ى باشا فى سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمساس الحاجة أعيدت
جه أولا وبعدها طابا ومويلح والان العقبة الى ولاية
حجاز
ما شبه جزيرة طور سينا فقد صدرت الارادة
ثمانية بالمحافظة على الحدود الممنوحة الى محمد
ى باشا وجدكم اسماعيل باشا ووالدكم كما كانت من
قبل »
ومن هذا التقرير يمكن أن نلخص الحجج والأسانيد المصرية فى الاتى
١ ـ أن الحدود المصرية فى سيناء تنتهى بالعقبة ويدخل فى هذا التحديد موقع طابا وانه بورود تلغراف الباب العالى فى الفرمان الأخير كانت نظارة الخارجية المصرية بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن
وهكذا القى الخديو عباس مسئولية الأزمة على الدبلوماسية البريطانية
٢ ـ أن هذا التقرير فى جوهره يتفق مع آراء الخديو بالمرة وانه مجبر على تقديمه وقد فعل ذلك بعد أن عبر عن لهجته التى أعدت من جانب حكومته
٣ ـ يؤكد الخديو عباس ولاءه للسلطان ويذهب الى أبعد حدود النفاق فيقدم الاقتراحات المنافية لوجهة النظر المصرية بل ويتبنى وجهة النظر العثمانية بقوله « ان التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه ، وعلى كل حال فمن الامور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتا لجهة ما من جهاتها امر دارة جهة لها عند اللزوم أن تستردها »
٤ ـ يتشجع الخديو عباس السلطان فى موقفه المتشدد دون اكتراث بمصالح مصر الحيوية ويؤكد للصدر الأعظم أن الأزمة لن تأخذ شكلا خطيرا اذا أصر الباب العالى على رأيه . وهكذا يقترب الخديو من نظرية الحزب الوطنى ويلتقى معها ، بل ويدخل مع مصطفى كامل فى مزايدة الغرض منها خلق المتاكل وازعاج سلطات الاحتلال البريطانى .
ومهما يكن من أمر فقد سر الباب العالى من موقف الخديو وقام بوضع مقترحاته موضع التنفيذ وأبدى الصدر الأعظم ارتياحه فى برقية بعث بها الى الخديو عباس تقول « اتشرف بأن أعرض لسموك أن اشعار فخامتكم المتضمن اعادة موقعى طابا والمويلح الى ادارة ولاية الحجاز وتبليغكم الفخيمة فى شأن طريق الصدق والاخلاص الذى اتخذتموه مع الباب العالى قد استوجب حصول التقدير والمحظوظية لدى مولانا ملجأ الخلافة ، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلامة الحضرة السلطانية العالى وعلى حسب اشعار فخامتكم فقد أجرينا التنبيهات على من لزم لأخذ موقعى طابا والمويلح تحت الادارة مباشرة» ... واختتم الصدر الأعظم رسالته الى الخديو بان ألح عليه برفض كل تدخل أجنبى فى الأزمة فيقول الصدر الأعظم »
والمهمة الجليلة التى تقع على فخامتكم فى هذا الباب تستلزم محظوظية على افرادها لدى الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم المسلمة للاعتاب العلية حصول هو هذا الأمر بدون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اعطاء فرصة لتمكن الداخلة الأجنبية واستكمال الأسباب السريعة لاعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه سيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور »[٣٦]

ومن هنا نرى أن الأزمة قد ضمت عناصر متناقضة أهمها :

١ ـ تطلب الحكومة المصرية تشكيل لجنة مشتركة بتعيين الحد الفاصل بين سيناء والممتلكات العثمانية ، بينما وزارة الخارجية المصرية تؤكد حق مصر فى طابا وفقا للفرمانات السابقة .

٢ ـ يشجع الخديو عباس ـ فى الخفاء ـ الباب العالى على التمسك بحقه فى سيناء .

٣ ـ يؤيد الانجليز وجهة النظر المصرية بغية ابعاد الأتراك ووراءهم الألمان ـ قدر المستطاع ـ من احدى المناطق التى تعتبر داخلة فى نفوذهم .

٤ ـ يؤيد الحزب الوطنى المطالب العثمانية باسم التضامن الاسلامى .

ولقد علم اللورد كرومر بمضمون التقرير السرى الذى بعث به الخديو الى الصدر الأعظم اذ تمكن الانجليز فى مصر وفى الآستانة من الحصول على صور البرقيات والرسائل السرية المتبادلة بين الخديو عباس والآستانة وكانت كلها ضدهم وأن الخديو كان يظهر لهم عكس ما يبطن اذ كان يقول أن اتصالاته بالآستانة هى فى صالح بريطانيا ولذا بعد أن كان ملك انجلترا يعطف على الخديو ويعتقد انه مخلص ازاء هذا العطف قال الملك ادوارد السابع بعد أن اطلع على مراسلات الخديو مع الآستانة « كنت أظن ان الخديو معنا ولكننا نعرف الآن انه يظهر لنا غير ما يضمر فلا نثق به »[٣٧] .

وهكذا غيرت أزمة طابا مجرى الأمور ، فكان من نتيجة موقف الخديو وحيرة الحكومة المصرية أن اخرجت الدبلوماسية البريطانية أزمة طابا من محور التنشيط الدبلوماسى بين الدبلوماسية العثمانية والدبلوماسية المصرية وتولت الدبلوماسية البريطانية ـ كرومر بنفسه بالاشتراك مع سفير انجلترا فى الآستانة ـ المفاوضة مع العثمانيين وذلك بعد أن كانت هناك جهتان تتفاوضان بشأن طابا هما **الجهة الأولى** : هى الباب العالى وانجلترا عن طريق اللورد كرومر وسير أوكونر ، أما **الجهة الثانية** : فهى الغازى مختار باشا والخديو والحكومة المصرية كان التفاوض الأساسى بين بريطانيا والباب العالى بينما ظل الغازى مختار باشا يحاول اقناع الخديو وعلى الحكومة المصرية .

ظلت الحال على ما هى عليه فى العقبة وطابا بين مرعون . القوات المصرية تحتل جزيرة فرعون لحماية البارجة ديانا ، والقوات العثمانية تراقب طابا والعقبة ، ولقد خفف من حدة تصاعد الموقف تطمين كل من الحكومتين العثمانية والمصرى بتفادى أى تحرش قد يؤدى الى براع مسلح[٣٨] ولقد طلب الكابتن هورنبى قائد البارجة ديانا من يعوم بك شقير أن يذهب الى اللواء رشدى باشا قائد الجامية العثمانية فى طابا ليبلغه نبأ تشكيل اللجنة المشتركة المصرية العثمانية لتعيين الحدود وتم ذلك فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ وتحادثا بشأن الحدود بصفة غير رسمية وتبين فى حديث اللواء رشدى باشا أنه يظن ان الانجليز يقومون بأعمال حربية فى سيناء ويقصدون البر بالدولة العلية وأن براملى قد أرسل الى المرتفع عمدا لفتح باب الحرب ولكن يعوم بك شقير أزال هذا الظن والوهم وحياه السلام بقوله : « أنت تعلم أن بدو سيناء يعيشون دائما بين الغارة بعضهم على بعض والسبب الأقوى (١٩٠٥) عمت الفوضى سيناء كلها وقتل اثنان من غزاة البدو اخوين من أهالى نخل على درب الحج وفرا الى سوريا ، وكلما ارتكب بدوى جناية فى سيناء فر الى سوريا أو الحجاز وليس على الحدود من رادع أو مراقب فاضطرت الحربية المصرية أن تعين سبعة رفعت قومندانا على سيناء بعد أن أحيل الى المعاش نظرا لمعرفته حال البلاد ومقدرته على سياسة البدو وعينت معه المستر براملى مفتشا ومساعد قومندان لدراسة أحوال البلاد الاقتصادية والزراعية ، وان كل ما تريده حكومة مصر الآن هو أن يعين الخط الفاصل بين سيناء وسوريا لتتمكن من وضع حفر فى بقط معينة على الحدود لمنع غزاة سوريا من الدخول الى سيناء ومنع غزاة سيناء من الخروج الى سوريا والوقوف فى وجه الجناة الفارين من البلدين ، وربما كان قصدها الهام أن يكون القنال بعيدا عن كل خطر » .. واضاف نعمة بك شقير أنه « يرى القوم مصرين على طلب اجلاء طابا قبل الشروع فى تعيين الحدود ولذلك يحسن جدا أن ننصحوا باجلاء هذا الوادى قبل أن يقدم الطلب رسميا »[٣٩]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

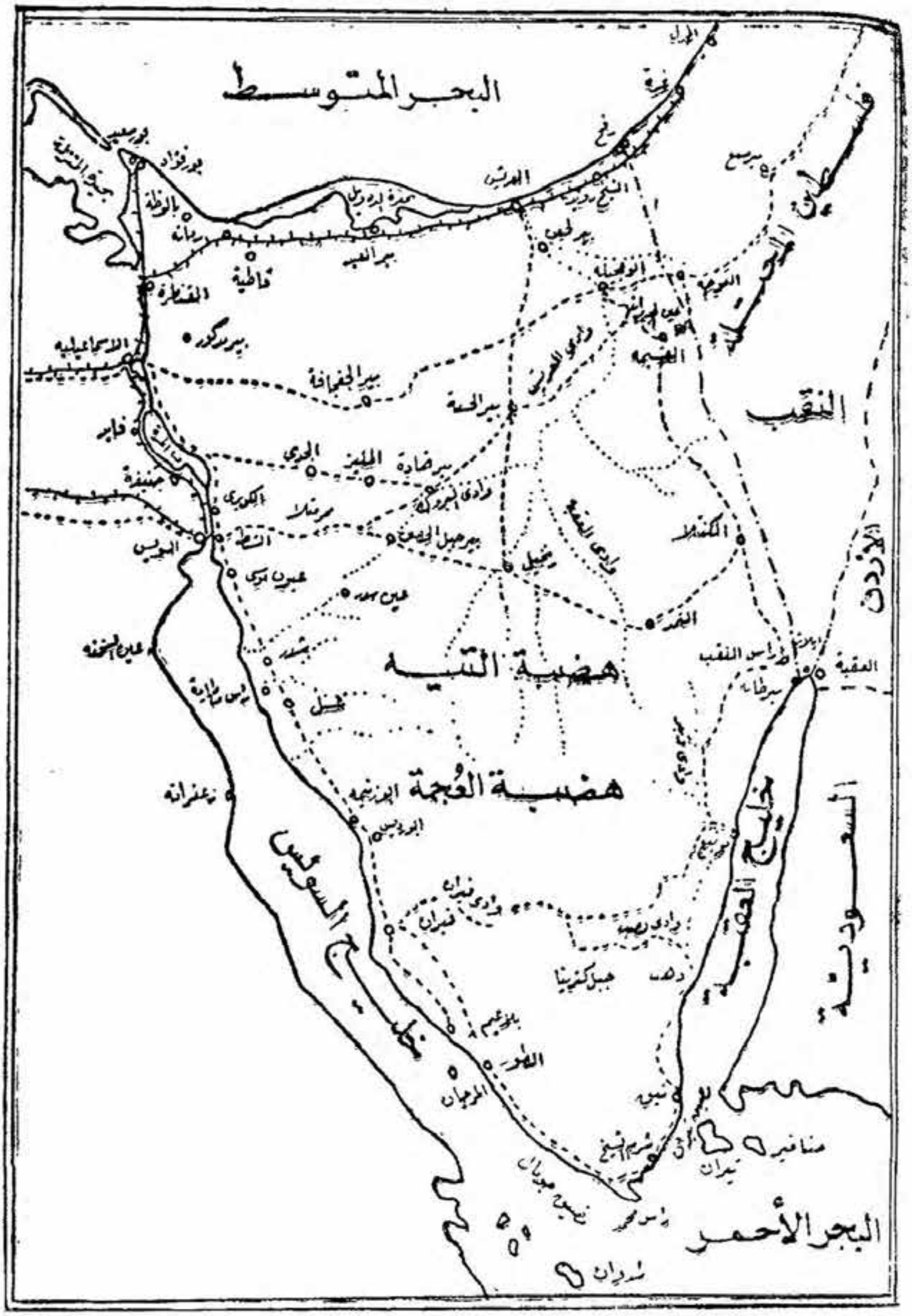

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويجب أن نشير هنا الى أن المندوبين العثمانيين فى اللجنة المشتركة لتعيين الحدود قد وصلا الى مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ وبدلا من أن يتصلا بالحكومة المصرية نزلا ضيفين فى دار الغازى مختار باشا تم صدر لهما الأمر فسافر الى العقبة عن طريق دمشق فى ٢ مارس سنة ١٩٠٦ دون أن يتحادثا مع أحد بشأن مهمتهما مما أغضب المسئولين المصريين والانجليز فقد كان معنى ذلك واضحا وهو أن الباب العالى أراد أن يظهر ان اللجنة مكلفة فقط باجراء تحقيق وليست مكلفة بالتفاوض وعلى كل فقد أثار موقف المندوبين العثمانيين استياء الخديو عباس لأنهما حصرا الى مصر ولم يكلفا نفسيهما مشقة طلب مقابلة الخديو ، ولما لفت نظر الغازى مختار باشا الى تلك المخالفة أجاب · أنهما جاءا الى مصر لمعاونته فقط وليس لهما أية سلطة للتفاوض ، واقتصر رد الدبلوماسية العثمانية بعد ذلك على أنها فى انتظار تقارير المندوبين[٤٠] وقد دعا هذا التطور أن يطلب السفير البريطانى فى الآستانة الاجتماع بالسلطان فى ٢ مارس سنة ١٩٠٦ ليمارس الضغط عليه فيذكر له السلطان بأن المعلومات التى قدمت اليه تثبت أن طابا ضمن الأراضى التى أدارتها تركيا وأن المسألة تحتاج الى عناية فى البحث لاتصالها بالأماكن المقدسة ، ولكن السفير البريطانى فى الآستانة السير أوكونر يطلب اللقاء بالسلطان بعد ذلك بيومين فيلتقى به فى ٥ مارس سنة ١٩٠٦ ليضغط على السلطان بأقصى ما يستطيع وذلك حتى لا تتحول المسألة الى أزمة حادة ، وعلى خريطة حملها السفير إلى السلطان يطلعه على المواقع المذكورة على الجانب المصرى العربى من الخليج . أما بالنسبة الى الدبلوماسية العثمانية فقد سبق أن رأينا كيف أن المندوب السامى التركى فى القاهرة الغازى مختار باشا قد التقى بالخديو وأخذ يحثه ويضغط عليه لقبول الأمر الواقع والا يدع بريطانيا تتدخل بينه وبين متبوعه السلطان غير أن رد الحكومة المصرية كان واضحا فى عدم قبول ما عرض عليه ، وفى لندن استمر السفير العثمانى فى العاصمة البريطانية يداور ويماور وقد أبرز للمسئولين البريطانيين برقية وصلته من حكومته تقول . « بما أن طابا تابعة للعقبة فنحن نثق فى قدرتك على اقناع الحكومة البريطانية بذلك .

ازداد التوتر على اثر تقديم المندوبين العثمانيين أحمد مظفر بك ومحمد أفندى فهمى تقريرهما فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٦ والذى جاء فيه أن طابا تدخل ضمن الأراضى العثمانية ، وفى تلك الأثناء قدم الغازى مختار باشا طلبا الى الخديو يعرض فيه اجراء مفاوضات لحل الأزمة وهو يريد بذلك أن يفهم الانجليز أنهم ليسوا طرفا فى الأزمة وفى الوقت ذاته احراج الخديو عباس حلمى الثانى وتذكيره بما قاله الخديو من أن على الباب العالى أن يسير فى خطته دون الاكتراث بما تضطر الحكومة المصرية الى كتابته تحت الضغط البريطانى ، وكان رد الخديو على اقتراح الغازى مختار باشا هو قبول التفاوض بشروط هى · أن ترسل الآستانة رسميا الى مختار باشا تفويضا يمنحه حق التفاوض وأن يشترك فى المفاوضات رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية . وفعلا عقدت أول جلسة للمفاوضات بين الخديو عباس والغازى مختار باشا بحضور مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار وبطرس باشا غالى ناظر الخارجية .

وتقدم الغازى مختار باشا بمشروع تضمن عدة مقترحات هى .[٤١]

١ ـ مع عدم المساس بالفرمان وملحقه المؤرخ فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ .

٢ ـ تتكون سيناء من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس .

٣ ـ شمال تلك المنطقة تسير الحدود المصرية مع خط مستقيم بين رفح والسويس .

٤ ـ الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس وجنوبا الخط من السويس الى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهى أراضى تركية .

وقد أطلق على هذا المشروع اقتراح السلطان وهو يقضى بضم معظم بلاد التيه الى الدولة العثمانية وذلك برسم خط من العريش الى السويس ومن هذه الى نقب العقبة بحيث يكون شرق هذا الخط للدولة العثمانية والباقى لمصر[٤٢] ويلاحظ أن من نتائج هذا المشروع ما يلى .

١ ـ تمتد الأراضى العثمانية حتى شواطىء قناة السويس .

٢ ـ تقع طابا فى الأراضى المصرية

٣ ـ تقسم شبه جزيرة سيناء بحيث أن الجزءين المعترف بهما للحكومة المصرية تفصلهما أراضى تركية تمتد حتى حتى القناة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رفضت مصر هذا المشروع او حتى مجرد النظر
لبث العازى مختار باشا أن أخرج من جعبته
عا اخر يتلخص فى مد خط مستقيم بين رفح
محمد[٤٣] يكون غربه تابعا لمصر وشرقه تابعا
العثمانية وهذا المشروع أطلق عليه اقتراح الباب
او اقتراح العازى لأن العازى مختار باشا صرح
فى استطاعته حمل السلطان على قبوله . واما
هذا المشروع فهو غلق خليج العقبة عند جزر
وبذلك يصبح الخليج بحرا تركيا مما يهدد الطريق
الهند .

رفضت مصر النظر فى هذين المشروعين وأصرت
الخط الذى بخوله فرمان تولية عباس حلمى باشا
رفح الى العقبة [٤٤] ذلك لأن كلا من المشروعين
بوضوح نيات الباب العالى واطماعه فى سيناء
فى سلخ جزء منها من السيادة المصرية[٤٥] .
وتوقفت المفاوضات بين الغازى والجديو فى ١٢
ريل سنة ١٩٠٦ ، وفى اليوم التالى بعث الخديو
رقية الى الصدر الأعظم يتمسك فيها بفرمان التولية
البرقية الملحقة كاساس لكل تفاوض .

ة شفيق باشا[٤٦] فى الآستانة لانهاء الأزمة :

قررت الدبلوماسية المصرية ايفاد احمد شفيق باشا
يس الديوان الحديوى الى الآستانة وذلك فى ١١ ابريل
نة ١٩٠٦ ومعه ملف كامل بجميع صور المراسلات
والمكاتبات والوثائق المتعلقة بأزمة طابا وكانت تعليمات
لخديو اليه أن يقول أحمد شفيق باشا فى السراى أن
جناب العالى الخديو بذل كل ما يستطيعه ولا يزال
لى ولائه للسلطان ، وأن يقابل أحمد شفيق باشا
سفير انجلترا فى الآستانة ولكن لا يبوح له بالمكاتبات
صرية ، وقد استشار احمد شفيق باشا بطرس باشا
لى وزير الخارجية قبل السفر الى الآستانة فيما اذا
ب السفير البريطانى محادثته فهل يحادثه فى شىء ؟
الجاب غالى باشا بأنه لا مانع وأنه سيخبر كرومر
لك[٤٧] .

وصل احمد شفيق باشا الى يلدز فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٦ ولما لم يجد رئيس الكتاب تحسين باشا توجه الى نورى باشا وسلمه الوثائق وفى اليوم التالى قابل احمد شفيق باشا رئيس الكتاب الذى دخل على السلطان وعاد فأبلغه بأن جلالة السلطان متأكد أن سمو الخديو يعاضد الرغبات السلطانية فى مسألة العقبة وابدى ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من اراضى الدولة وكلف احمد شفيق باشا أن يكتب الى الخديو بذلك ، ثم قال تحسين باشا رئيس الكتاب « ان مختار باشا ارسل يطلب أن تبعث الدولة برقية معينة الى الحكومة المصرية فلم يوافق السلطان عليها وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو[٤٨] .

فى ١٦ ابريل سنة ١٩٠٦ تحدث أحمد شفيق باشا مع فريد باشا الصدر الأعظم بشأن مسألة طابا وقال فريد باشا انه الوحيد الذى دافع عن الخديو وقد سبب له ذلك إتهام السلطان له بالتحيز للخديو ولكن السلطان إقتنع أخيرا باخلاص الخديو عباس وأن من صالح الدولة العلية أن يكون التابع والمتبوع على وفاق لاسيما والخديو رجل مخلص وصادق الاسلام ومحب للدولة العلية والسلطان ، ثم كلف الصدر الأعظم أحمد شفيق باشا أن يخبر الخديو بأنه سيبذل كل مجهود لمعاونته فى الآستانه فى المسائل الرسمية ، وانه ينصح أن تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى رأسا وأن بريطانيا أميل الآن إلى التساهل فى الموضوع . وفى اليوم التالى إلتقى أحمد شفيق باشا بالمستر أوكونر سفير بريطانيا فى الآستانه ودار الحديث حول مسألة طابا ، وقد أوضح السفير البريطانى لأحمد شفيق باشا بأنه فى بداية الأزمة طلب إلى الباب العالى إخلاء طابا أولا وبعدئذ تدور المفاوضات لحل المشكلة ، وكان الباب العالى عازما على القبول إلا أنه ثبت أن العثمانيين ينوون إحتلال جزيرة فرعون لولا إرسال الجنود المصريين وإحتلالهم إياها وقد هددهم العثمانيون باخراجهم بالقوة إلا أن وصول البارجة دياتا حالت دون ذلك ،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وأن الباب العالى كان قد عين إثنين من الضباط للتفاهم فى مسألة الحدود ولكنهما عادا إلى الآستانه بعد مقابلة الغازى مختار باشا لهما ، ويعزى تغيير موقف الباب العالى فى التمسك والتشدد إلى الغازى مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا وقد فهم أحمد شفيق باشا من حديث السفير البريطانى أن حكومته متمسكة بوجهة نظرها وهى إخلاء طابا من الجنود العثمانيين وذلك عكس مافهمه من الصدر الأعظم أمس عن موقف بريطانيا وقال السفير البريطانى « أن هذه المسألة لو سلم فيها الباب العالى فانه يتدخل بعدها فى كل شىء [٤٩] وأشار السفير إلى أنه يلاحظ أن الصحف المصرية ـ عدا المقطم ـ تناصر الباب العالى وتساءل عن السبب فى ذلك فأجابه أحمد شفيق باشا بأن جريدة اللواء لسان حال مصطفى كامل وجماعته متصلة بالغازى تبدأ بنشر آرائه وتتبعها الصحف الاخرى والمح السفير البريطانى إلى أحمد شفيق باشا بأنه يجب القيام بعمل شىء لتدارك هذا التيار الضار الذى يناصر الباب العالى ضد إنجلترا المدافعة عن الأراضى والحقوق المصرية . [٥٠]

وهنا نلاحظ إستمرار ميوعة بل وتناقض موقف الخديو ، فكان يرسل رسميا إلى الباب العالى رفض الدبلوماسية المصرية قبول مقترحات الغازى ، ويبعث فى الوقت ذاته إلى أحمد شفيق باشا برسالة موجهة إلى الصدر الأعظم يقول فيها ، أنه إضطر إلى أن يجارى سلطات الاحتلال البريطانى فى قبول وجهة نظره ويبدى أسفه لذلك ، ويكلف مندوبه أن يبلغ شفاهة الصدر الأعظم الأسباب التى إضطرته إلى رفض المقترحات العثمانية ، ويقوم أحمد شفيق باشا بتلك المهمة [٥١] وقد وردت إلى أحمد شفيق باشا فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٦ رسالة من مصر باسم الصدر الأعظم وطلب منه أن يسلمها بنفسه إلى الصدر الأعظم ذلك أن الصدر الأعظم كان قد أرسل برقية لمصر بنتيجة الاتصالات والمفاوضات مع الغازى مختار باشا فأرسل الرد عليه فى صيغة غير لائقة وإضطر الخديو أن يجارى الدبلوماسية البريطانية أو سلطات الاحتلال البريطانى فى قبول هذه الصيغة وهو يأسف لذلك ، ويكلف أحمد شفيق باشا بابلاغ الصدر الأعظم شفاهة ، فضلا عن أن الخديو كتب له تقريرا بالأسباب التى دعت إلى أن يكون الرد بهذه الصيغة وأرفق التقرير مع الرد ، وتوجه أحمد شفيق باشا فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ إلى الصدر الأعظم ليسلمه الرسالة ويقول له الصدر الأعظم « إن الجناب العالى أننا نجرى اللازم الآن لانهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا » . ويلمح أحمد شفيق باشا إلى الصدر الأعظم بضرورة إرضاء بطرس باشا غالى ويعرض تساهل الباب العالى فى مسألة الدير القبطى فى القدس فيرد عليه الصدر الأعظم « على بطرس باشا أن يساعدنا فى مسألتنا وعلى أن أرضيه تمام الرضا » وهكذا بدا للدبلوماسية العثمانية أن مسألة طابا كافية لحمل مسئول مصرى على تجاهل مصالح مصر الحيوية ، ويبدو أن شفيق باشا أراد أن يبين للصدر الأعظم شدة تمسك بطرس باشا غالى بحقوق مصر فى سيناء وأن يفهمه أنه الرجل الوحيد الذى يمكنه التأثير على الدبلوماسية البريطانية وحملها على التساهل ولذا فانه يحسن إرضاؤه بدلا من الضغط على الخديو الذى ليس فى وسعه المساعدة . [٥٢]

أزمة رفح سنة ١٩٠٦ وإحتجاج الحكومتين المصرية والانجليزية رسميا :

قابل الخديو عباس الغازى مختار باشا فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٦ وحضر المقابلة رئيس النظار وناظر الخارجية ولم يقدم الغازى أى إقتراح أو تنازل بل نفد ينذر بوجوب طاعة اوامر السلطان ، وفى نفس اللحظة وردت الأنباء عن تدفق الامدادات العسكرية العثمانية على العقبة وأن اللواء رشدى باشا يستعد لشن حملة داخل سيناء فى إتجاه نخل . وتفاقمت المشكلة فقد نعت أزمة طابا وإمتدت إلى منطقة رفح فى أقصى الشمال ذلك أن العثمانيين بعد إحتلالهم طابا أرسلوا قوة من الجنود لاحتلال رفح فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة وإقتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر رفيح وإستبدلت بالعمودين الفاصلين بين الحدود أعمدة عثمانية ونصبت الخيام بين السدرة وطريق رفيح ، فلما بلغ الخبر حكومة مصر من أسعد افندى عرفات مراسل جريدة المقطم فى العريش قبل أن يبلغه محمد بك إسلام ناظر قلعة العريش (أول أغسطس سنة ١٩٠٢ ـ آخر أبريل سنة ١٩٠٦) إلى الحكومة المصرية إستدعى إلى مصر والحقت محافظة العريش إداريا بالحربية التى أرسلت إليها القائمقام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مساعد مدير المخابرات لادارة شئونها . وامرت الحكومة المصرية البارجة البريطانية التى كانت مرابطة فى ميناء بورسعيد بالتوجه إلى رفح للتحقق من صحة الخبر ، وعين الكابتن ، قومندان البارجة معتمدا للدولة البريطانية بك شقير معتمدا للحكومة المصرية وطلبت ة المصرية منهما التثبت من صحة الخبر هما حتى إذا ماوجداه صحيحا إحتجا على العمل ا باسم الحكومتين المصرية والبريطانية معا الاحتجاج الرسمى المشترك إلى ضابط الجنود شانيين فى رفح ثم تعود البارجة منيرفا بعد ذلك إلى ر وقد حذرتهما الحكومة المصرية فى الوقت ذاته من ى حدود رفح شمالا . (٥٣)

بحرت البارجة فى ميناء بورسعيد بمصر عصر يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٦ فوصلت رفح ٣٠ أبريل للتحقق صحة واقعة إزالة عمودى الحدود ، وتبين من أقوال شهود أن العمودين قد أزيلا فعلا يوم ١٢ أبريل فضلا عن إستبدال ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرى فى رفح بأعمدة عثمانية فى ٢٨ أبريل ، كما دلت تحريات أن مايقرب من خمسين جنديا عثمانيا وعلى رأسهم يوزباشى أركان حرب (مفيد بك) قد نصبوا خيامهم الخمسة فى حد مصر ، فبعث نعوم بك شقير إلى قائد القوة العثمانية برسالة مع أحد جنود حرس الحدود يقول فيها أنه حضر مندوبا من قبل الحكومة المصرية لمقابلة قومندان الجنود العثمانيين المعسكرين الآن فى رفح مقابلة خصوصية ودية (٥٤) وقد وجه الكابتن أ و . ويموث رسالة إلى مفيد بك هذا نصها · « قومندان العساكر الشاهانية برفح ـ بعد السلام يكتب إليكم هذا لأخبركم انى جئت مندوبا من قبل الحكومة البريطانية لمقابلتكم بشأن خط الحدود يمكننى الانتظار هنا ساعتين فقط فاما أن تأتوا إلى أو أن اذهب إليكم ومعى نعوم بك شقير مندوبا من حكومة مصر وأرجو أن تتكرموا بالرد حالا مع رافعه . اعلموا أن مأموريتنا هذه هى مأمورية ودية سلمية يمكن إنهاؤها بمقابلة صغيرة » (٥٥) فلما لم يحضر مع الانتظار أرسل إليه المعتمدان إحتجاجا من على ظهر البارجة منيرفا فى ميناء رفح فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦ هذا نصه (٥٦) « حضرة قومندان العساكر الشاهانية برفح ـ نعلم حضرتكم أننا إنتظرنا خمس ساعات فى بيت التلغراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم فلا حضرتم ولا حضر منكم جواب فعدنا إلى الوابور ، وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللذين كانا قائمين على جانبى السدرة التى عسكرتم بقربها قد رفعا من مكانهما ، ولاحظنا أيضا أن عمد التلغراف المصرى من خط الحدود إلى طريق بئر رفيح قد بدلت بعمد أخرى . فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا إحتجاجا شديدا ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى اماكنها وتحافظوا على الحدود المقررة . وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحل والعقد من المصريين والانجليز فى مصر . وإذا أحببتم مخاطبتنا فالطراد لايسافر من ميناء رفح قبل صباح الغد الثلاثاء الساعة تسعة أفرنجى . »

التوقيع	التوقيع
أو. ويموث قومندان الطراد مينرفا	نعوم بك شقير
معتمد الحكومة البريطانية	معتمد الحكومة المصرية

وعند الفجر حضر احد الضباط العثمانيين وأبلغ المعتمدين أم مفيد بك آت لمقابلتهم فى الساعة الثامنة صباحا ، وحضر مفيد بك ومعه ١٥ فارسا وقال موجها كلامه إلى نعوم بك شقير · « بما أنك معتمد الحكومة المصرية فانى أفاوضك فى الأمر وأما الكابتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فانى أستقبله كزائر ، وكل ماأعلمه عن مركز الانجليز فى مصر أنهم يديرون ماليتها وليس لهم حق التدخل فى مسألة الحدود ، فالمفاوضة فى الحدود إنما تكون بين مصر وهى ولاية ممتازة من ولايات الدولة العليا وبين متصرفية القدس الشريف . » ثم أضاف · « وهل تقصدون بكتابكم الأخير هذا بلاغا نهائيا ؟ » فأجاب نعوم بك شقير « لا ، إنما هو إحتجاج رسمى على إزالة عمودى الحدود من مكانهما » ولما أنكر مفيد بك ذلك قال له نعوم بك شقير · « إننى أنصحكم بصفة ودية وليس كممثل للحكومة المصرية وأن مسألة الحدود الآن قد دخلت فى دور حرج جدا وأن القول بأنه لم تكن هناك عمد تدل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على الحدود لاينجينا من الحرج ، وأن مصر وبريطانيا قد عقدتا النية على تنفيذ مطالبهما وترك القديم على قدمه بالرضا أو بالقوة ، فان كان رجال الدولة العلية واثقين فى قدرتهم على الثبات فى هذا المضمار فليفعلوا ماشاءوا وإلا فانى أنصحهم أن يجدوا لهذه المشكلة حلا يحفظ كرامة الدولة العليا ولايعرضها للفشل والخذلان » . وأضاف نعوم بك شقير : أنه كلبنانى الأصل ذى صبغة عثمانية يغار على كرامة دولته ولذا فانه يرى حفظا للمسألة وأبسط حل للقضية أن يكتب مفيد بك إلى حكومته بأن يجلوا الجنود العثمانيون عن طابا والعقبة ـ وأن تشكل لجنة مشتركة مصرية ـ عثمانية لتعيين الحدود الفاصلة بصورة جدية وودية ، وقد علم نعوم بك شقير أن الجنود العثمانيين ظنوا أن البارجة منيرفا عازمة على إنزال الجنود المصريين إلى البر فاصطف الجنود العثمانيون على رؤوس التلال المشرفة على الشاطىء لمنع البارجة من إنزال الجنود ، بل أكثر من ذلك فكر ـ الجنود العثمانيون فى إلقاء القبض على المعتمدين الانجليزى والمصرى وهما فى كوخ التلغراف . (٥٧)

ثم أقلعت البارجة منيرفا من العريش فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ ووصلت البعثة المصرية البريطانية إلى القاهرة فى اليوم التالى .

البلاغ النهائى من الحكومة البريطانية إلى الدولة العلية :

عند هذا الحد قررت حكومة بريطانيا توجيه بلاغ نهائى أو إنذار إلى الباب العالى وإتخذت الدبلوماسية البريطانية كافة الخطوات والتدابير والاستعدادات اللازمة لذلك ، وهى مزيج من الضغط الدبلوماسى والتهديد باستخدام القوة وكان أمام الدبلوماسية البريطانية عدة بدائل وخيارات فى هذا الصدد ، وإستبعد منذ الوهلة الأولى مبدأ القيام بمظاهرة بحرية بريطانية فى البحر الأحمر حتى لايثير ذلك غضب العالم الاسلامى وسخطه ، كماإستبعدت أيضا فكرة إرسال قوة إنجليزية لطرد القوات العثمانية من مواقعها فى طابا وعلى الحدود الغربية إذ يتطلب ذلك حملة عسكرية كبيرة فضلا عن أن حرارة القيظ فى هذا الموسم من العام قد يجعلها شاقة على القوات البريطانية ، إستبعدت الدبلوماسية البريطانية كل هذه البدائل والخيارات ، أما البديل الذى أصبح قرارا فهو القيام بمظاهرة بحرية أمام الشواطىء التركية فى البحر الأبيض بشأن طابا ، ففى ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦ تم إجراء تعبئة بحرية فى ميناء بيريه باليونان فاذا لم يؤد ذلك للضغط تقوم البحرية البريطانية باحتلال بعض جزر بحر إيجه والبقاء فيها إلى أن يرضخ الباب العالى للانذار البريطانى وفى الوقت نفسه تقرر إبقاء البارجة ديانا أمام العقبة حتى إذا ماتقدم الجيش العثمانى صوب نخل فى وسط سيناء دمرت البارجة ديانا أبار المياه فى العقبة مما يجعل تقدم القوات العثمانية فى سيناء مستحيلا . (٥٨)

ولما انتهت كل التدابير والاستعدادات من جانب الدبلوماسية البريطانية التى نجحت فى الحصول على تأييد دولى قوى خاصة من كل من فرنسا وروسيا واللتين كانتا تشكلان مع بريطانيا قوة ضغط لها إعتبارها على الباب العالى ، ففى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ أبلغ السفير الفرنسى فى لندن الحكومة البريطانية بأن حكومته قد أرسلت تعليماتها إلى سفيرها فى الآستانه لاستخدام كل نفوذه لاجبار السلطان على الانسحاب من الأراضى المصرية ، وفى اليوم نفسه أبرق وزير خارجية روسيا إلى زينوفييف سفير روسيا فى الآستانه يطلب منه تنسيق جهوده مع زميليه البريطانى والفرنسى للضغط على الباب العالى بشأن طابا .

ولما كانت الدبلوماسية البريطانية ترى أن فى قبولها المقترحات العثمانية بشأن طابا تمثل خطرا على الملاحة فى القناة وعلى نفوذها فى مصر وعلى العائلة الخديوية ايضا أوعز السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية إلى السير نيقولاس أوكونر سفير بريطانيا فى الآستانه فى ٣ مايو سنة ١٩٠٦ أن يتقدم إلى وزير الخارجية العثمانى بمذكرة طويلة إعتبرت بمثابة بلاغ نهائى وجاء فى هذه المذكرة « خلافا لما جاء فى فرمان تولية الخديو عباس وبرقية ٨ ابريل بشأن إدارة سيناء فان الحكومة الامبراطورية قد إحتلت طابا بقوة عسكرية رفضت أن تسحبها رغم تكرار الطلب بذلك ورغم أن طابا واقعة ضمن الأراضى الخاضعة لادارة سمو الخديو بدون شك .... وعلى الحكومة العثمانية أن تعلم ان الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على إنتهاك حقوق سمو الخديو والعدوان على أراضيه ... وعلى ذلك لى الشرف أن أبلغ سموكم بأن وزير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ة البريطانية قد أصدر لى التعليمات لابلاغكم
الحكومة العثمانية ان توافق على تعيين خط
بين رفح وراس خليج العقبة على أساس برقية
سنة ١٨٩٢ وأن تجلو عن طابا .... وأن أى
سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف
انه إذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون
وخيمة للغاية . »
كذا تتلخص المطالب البريطانية التى وردت فى
النهائى فى الآتى . (٥٩)
إخلاء طابا .
عودة الجنود العثمانيين فى رفح إلى الحدود

إعادة عمودى الحدود فى رفح إلى مكانهما .
تكتف الدبلوماسية البريطانية بهذا الاجراء
ارادت أن تصبغ تصرفها وسلوكها بصبغة شرعية
من الدول الأوربية الموقعة على معاهدة لندن فى
١٨٤٠ ومن المانيا تأييد تصرفها ، ولما تحقق لها
إطمأنت إلى أن الأزمة لن تكون لها مضاعفات
. والواقع أن الدبلوماسية البريطانية كانت تلعب
سهلة لأن الحجج والادعاءات العثمانية كانت
غة واهية من الناحية القانونية فضلا عن أن غالبية
الموقعة على معاهدة لندن كانت مرتبطة مع
انيا بمصالح مشتركة ففرنسا ترتبط مع إنجلترا
اق الودى سنة ١٩٠٤ ، ولذا لم تكتف الحكومة
نسية بتأييد السياسة البريطانية وإنما ذهبت أبعد
لك وسعت ضاغطة على الباب العالى لقبول المطالب
يطانية ، أما روسيا فكانت ترتبط بفرنسا بمعاهدة
ف ، وبالنسبة إلى ألمانيا والتى يرى البعض أنها
التى حرضت تركيا فى الخفاء على إفتعال مسألة
ود لغاية فى النفس فيبدو أن إستعداد ألمانيا لم يكن
م ، ولذا لم تر أن موضوع طابا من الأهمية بحيث
زمة مع بريطانيا سيدة البحار ، لذا أرسل سفير
يا فى إنجلترا إلى السير إدوارد جراى مذكرة جاء
ان الامبراطورية الألمانية لاتؤيد موقف حكومة
العالى من المشكلة بل أن السفير الألمانى فى
ستانه نصح السلطان بأن يسلم بالمطالب البريطانية
المانيا لاتستطيع أن تنصر السلطان على بريطانيا فى
وف الراهنة وهكذا دل البلاغ النهائى على أنه
م يقدم الباب العالى الترضية المطلوبة فستضطر

بريطانيا إلى الالتجاء إلى القوة خاصة وأن فرنسا
ألمانيا وروسيا يؤيدون مطالب بريطانيا التى أخذت
تستعد للطوارىء فى مصر وسيناء بل وفى الآستانه
أيضا .

إزاء هذا الضغط الهائل للدبلوماسية البريطانية
حاولت الدبلوماسية العثمانية من جديد ـ وهى يملؤها
اليأس ـ إخراج الأزمة من محورها المحدود وطرح
مشكلة مركز بريطانيا فى مصر على بساط البحث ، ففى
٥ مايو سنة ١٩٠٦ تقدم الباب العالى بالمقترحات
التالية :

١ ـ إعتراف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر
٢ ـ إعتراف السلطان بالمعاهدات الدولية الخاصة
بمصر .
٣ ـ إشتراك القوات التركية فى الدفاع عن مصر وقناة
السويس جنبا إلى جنب مع بريطانيا .
٤ ـ فى حالة قبول هذا المقترحات يكون الباب العالى
مستعدا للجلاء عن طابا وتعيين أعضاء اللجنة المشتركة
المختصة برسم الحدود

وهكذا يبدو من هذه الطلبات أن الدبلوماسية
العثمانية كانت تبحث عن مخرج مشرف من الأزمة
ولكن بريطانيا رفضت مقترحات الباب العالى قائلة ـ
بصورة مهينة ـ إنه ليس منطقيا أن يطلب من السلطان
الاعتراف بفرمانات أصدرها هو بنفسه ..

ومن جديد حاولت الدبلوماسية العثمانية الوصول
إلى إتفاق مباشر مع الخديو إذ أرسل الصدر الأعظم
برقية فى ٩ مايو يطلب فيها من عباس التفاوض بين
الحكومتين المصرية والعثمانية . ولكن عباس رد ـ بناء
على مشورة كرومر ـ أنه ليس لديه مايضيفه إلى
ماسبق أن تقدم به . (٦٠) ومن ثم لم يبق أمام
الدبلوماسية العثمانية سوى التسليم بمطالب بريطانيا
إذ أن المهلة المحددة فى البلاغ النهائى أوشكت على
النفاذ وكمحاولة أخيرة للجهود الدبلوماسية العثمانية
للتملص من الضغوط الواقعة عليها أبلغ وزير الخارجية
العثمانية عندما إستقبل سفير بريطانيا فى الآستانه فى
١٠ مايو سنة ١٩٠٦ بأن السلطان قد أمر بانسحاب
القوات العثمانية من طابا والابقاء على الوضع الراهن
فى سيناء . واعتبر السفير البريطانى أن هذه محاول
أخرى لاضاعة الوقت وأن الأمر قد أصبح خطيرا
للغاية .. وقد قررت الدبلوماسية البريطانية فى ١٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مايو إبلاغ العثمانيين بأن عدم إستجابتهم للمتطالب البريطانية سيؤدى إلى تقديم مطالب جديدة . وبالفعل قابل أوكونور الصدر الأعظم ليبلغه التحذير الجديد ، ولكن الصدر الأعظم ابلغ السفير البريطانى بأنه قد طلب من الخديو تعيين المبعوثين الذين سيشتركون فى العمل مع المبعوثين العثمانيين لتعيين الحدود المصرية لشبه جزيرة سيناء وان الانسحاب من طابا والاماكن الأخرى سوف يبدا فى تلك الليلة . وقد صرح السلطان إلى سفير بريطانيا فى الآستانه بأنه لم يكن يعلم أن مسألة طابا قد تحرجت إلى هذا الحد وأنه لما علم أمر بقبول وجهة النظر البريطانية بشأنها . (٦١) ولم يبق أمام الباب العالى إلا التسليم بمطالب بريطانيا فى أخر ساعة فأمر باخراج الجنود العثمانيين من طابا وعاد الجنود العثمانيون فى رفح إلى حدهم ، وكانوا قد كسروا عمودى الحدود فصدر الأمر إلى قائمقام بئر سبع وقائمقام غزه بتلافى الأمر فحضرا إلى رفح ونصبا عمودين = أحدهما من الجرانيت الأسود طوله ستة اقدام والآخر من الجرانيت الرمادى طوله أربعة أمتار ـ تحت السدرة قرب مكان العمودين الأولين . (٦٢)

ولكن السفير البريطانى لم يقنع برد الصدر الأعظم شفويا على رسالته وطالبه برد رسمى وصله فعلاً فى ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ إذ بعث توفيق باشا الصدر الأعظم رسالة إلى السير نيقولاس أوكونر سفير بريطانيا العظمى فى الآستانه هذا نصها (٦٣)

« جناب السفير ـ تشرفت بالمذكرة التى تكرمتم بارسالها فى ٢ الجارى بشأن احتلال طابا فاسمحوا لى أن اخبركم أنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ ومع ذلك فان الرسالة التى تشرفت بارسالها إليكم فى ١١ الجارى كانت واضحة كل الوضوح فان إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الاوامر بذلك وقد استقر الراى على ان الضباط أركان حرب الموجودين الآن فى العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديوى يمرون معا على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطوبوغرافية ويعينوا على خريطة النقط الطبيعية التى يكون بها ضمان الحال الحاضرة وبقاء القديم على قدمه فى شتبه جزيرة سي... القاعدة التى وضعها جواد باشا فى تلغرافه الـ... الذكر وان يرسموا خطا للحدود يبتدىء من رفح العريش ويتجه جنوبا بشرق على خط مستقيم إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الاقل ثلاثة من العقبة وبذلك تكون الرغائب التى ابتدت سعادتكم فى رسالتكم المشار إليها قد تحققت فت هذا وإنا نسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك إلى الل... أن حكومة جلالة الملك تزى بذلك برهانا جديدا رغبتنا الشديدة فى دوام حفظ العلائق بيننا على المودة التامة وان فى إبداء حكومة جلالته تمام إرضائها لذلك دليلا على القيمة التى تعلقها على حفظ وتقوية العلاقات الحسنة الكائنة لحسن الحظ بين الحكومتين افندم » .

الامضاء

« توفيق »

وفى تلك الأثناء كانت بريطانيا قد إحتلت جزر لنوس وميتلين من جزر بحر إيجه وفرضت الرقابة على خط التلغراف التركى المار من العريش فقط ا... قطع الاتصالات التلغرافية مع اليمن . وأسرع الخد عباس بإرسال موافقته على المذكرة العثمانية مما أ... غضب كرومر إذ كانت مطالب المعتمد البريطانى ت... إلى أبعد مما تقدمت به حكومة الباب العالى إذ إن... اللورد كرومر الى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا الآتى :

١ ـ إستدعاء الغازى مختار باشا من معسكره

٢ ـ طرد العثمانيين من خليج السلوم

٣ ـ حرمان السلطان من حق الفيتو على طلبات... فى الاستدانة .

٤ ـ طلب التعويض عن النفقات البريطانية لتجهيز الأسطول وإجراء المناورات البحرية

ولقد عزز كرومر رفضه تسرع الخديو فى الموافقة على المذكرة العثمانية بحجة أن السلطان سيتباطأ فى تسوية أزمة طابا تمسكا بالاتفاق المتناقش بينه وبين الخديو ومن ثم فلن تكون هناك حاجة إلى الجلاء البريطانى ، وأنه أيضا فى حالة قبول هذه الصيغة فمن المحتمل جدا مواجهة المشكلة من جديد مرة أخرى إذا لم تتخذ الاحتياطات الكافية وأتهم كرومر الخديو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سعاعيه وإعاقة عمله ، وصممتم على أن يكون
شورة بين السلطات البريطانية والباب العالى
له قاراد . (٦٤)

المصرية = العثمانية المشتركة وتعيين

أمر الباب العالى إلى المندوبين العثمانيين فى
بأن يشتركا مع من تنتخبهم الحكومة المصرية
خط الحدود ، وقد تم تعديل محدود فى اعضاء
الذين إنتدبتهم مصر اولا لأسباب صحية
ت لجنة مصرية جديدة متن الأمير الاى اوين بنك
الخابرات واللواء إبراهيم باشا فتحى من ارباب
شات ، ونعب نعوم شقير لسكرتارية اللجنة
زية . وفيما يلى نص الأمر العالى الصادر فى هذا

طانلو إبراهيم باشا فتحى وعزتلوا الأميرالاى
ك إقتضت إرادتنا بتعيينكما وتعيين حضرة نعوم
ر معكما بصفة سكرتير لتسوية الحدود بين
ية ورفح وذلك بالاتحاد مع الضباط المندوبين من
الدولة العلية لهذا الغرض وهم الآن فى العقبة . وقد
لناكم تفويضا مطلقا باجراء ماترونه موافقا من
يرات الطفيفة فى خط الحدود بقصد تسهيل الادارة
الطرفين وذلك بالاتفاق مع مندوبى الدولة العلية
رين وهذا الخط الفاصل يبدأ من رفح بقرب
ريش ويتجه إلى الجنوب الشرقى حتى ينتهى فى
ا على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال من
طا ويكون خطا متعرجا يقرب من المستقيم ، ولذا
رنا أمرنا هذا لكم للعمل بمقتضاه .
٢٢ مايو سنة ١٩٠٦ ـ الختم (عباس حلمى)

وكان معنى ذلك ببساطة أن تكون طابا داخل
اضى المصرية بنحو خمسة اميال طالما انه يفصل بين
ة وطابا بطريق البحر نحو ٨ اميال كما جاء فى
ف دار المعتمد البريطانى فى القاهرة لموقع طابا
أعيت اليها مصريتها وعلى ضوء ذلك بدأت اللجنة
كة لتعيين الحدود . عملها ، فسافرت الى العقبة
ل البحر فوصلت جزيرة فرعون فى ٢٦ مايو سنة
١٩ وقد صحبت اللجنة معها ضفدع ما صحبت المستر
والمستر ويد وهما مهندسان انجليزيان فى قلم
احة المصرية لرسم خريطة فنية للحدود من العقبة
رفح ، اللذين شرعا على الفور فى رسم خريطة
العقبة وضواحيها وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ التقى اللواء رشدى باشا وعضوى اللجنة المشتركة مندوبى الحكومة العثمانية وهما الأميرالاى اركان حرب احمد مظفر بك وهو تركى الأصل واليكباشى اركان حرب محمد فهمى بك وهو كردى الأصل وبدأت اللجنة المشتركة فى المفاوضات من اجل الوصول الى مبدأ الخط الفاصل اولا ، فقال الجانب العثمانى ان الدولة العلية اخذت طابا وتركتها لمصر حفظا لكرامة مصر والدولة البريطانية وان الجانب العثمانى فى المفاوضات يأمل لقاء ذلك ان يسلم الجانب المصرى بأن يبدأ الخط المستقيم المشار اليه فى كتاب الصدر الأعظم من انف الجبل الذى على شاطىء الخليج ويطل على وادى طابا من الشرق ثم يتمشى على رؤوس تلال النقب التى تطل على العقبة الى المفرق لأن هذا الحد = من وجهة نظر الجانب العثمانى ـ هو وحده الذى يضمن سلامة العقبة من الوجهة الحربية ، ولكن الجانب المصرى اجل قراره فى هذا الموضوع الى ان تتم خريطة الحدود ، ورغم ان اللجنة المشتركة المصرية التركية كانت تجتمع كل يوم او يومين للتباحث فى خط الحدود حتى عرف كل طرف رأى الطرف الآخر ، الا أن الجانب المصرى قرر الا يبت فى امر حتى تتم الخريطة فينظر فى خط الحدود كله دفعة واحدة . (٦٥)

وانتهى المهندسان البريطانيان من رسم خريطة العقبة فى ٤ يونيو ١٩٠٦ ، ولما كانت مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تقضى باتباع « خط يقرب من المستقيم يبدأ من رفح وينتهى بنقطة تبعد ثلاثة اميال على الأقل من العقبة » رأت اللجنة أن تبدأ ـ قبل مغادرة العقبة ـ بتعيين نقطة على خليج العقبة تكون بداية الخط الذى تسير عليه اللجنة فاتفقت اللجنة المشتركة على أن تكون المرشش التى تبعد ٣ ½ ميل من قلعة العقبة هى نقطة البداية وجعلت اللجنة اول محطة لها المفرق عند رأس النقب ، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان البريطانيان امام اعضاء اللجنة المشتركة على الخط المستقيم يعينان مواقع الجبال والأماكن البارزة على جانبى الخط بالأرصاد الفلكية ويرسمان خريطة الطريق ، وسارت اللجنة فى اثرهما على الخط حتى وصلت الى رفح فى ٢٨ يونيو ، وانضم الى المهندسين المستر ميس من موظفى قلم المساحة المصرية الذى كان فى انتظارهما فرسموا خريطة للحدود خطا مستقيما من رفح الى المرشش والبلاد الواقعة على جانبيه على نحو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خمسة اميال من كل جانب .

واجتمعت اللجنة المشتركة للنظر فى تعيين الحدود ووضع كل من الجانب العثمانى والجانب المصرى مشروعيهما

وكان المشروع الذى تقدم به الجانب المصرى . خطا للحدود يقرب جدا من المستقيم وينطبق على طبيعة البلاد وتوزيع القبائل اكثر من كل خط سواه .

أما المشروع الذى تقدم به الجانب العثمانى فقد عرض خطا اسماه الخط الادارى الفاصل ويبدأ من رأس طابا على خليج العقبة ويمتد على رؤوس التلال المطلة على العقبة الى المفرق ثم يسير بطريق غزة المشهور الى ان يصل الى جبل الأحيقبة فينحرف شمالا بغرب بئر عجرود فيضمها اليه ثم يعود الى طريق غزة حتى يصل الى قرب القصيمة فينحرف غربا نحو خمسة كيلو مترات عنها ويضمها اليه ويمر فوق جبل المويلح الى الروافعة فى وادى العريش ويتمشى فى الوادى الى المقضبة ثم يسير شمالا بشرق الحد بين السواركة والترابين الى رفح ويمر بعامودى الحدود الى ان يصل الى البحر المتوسط عند تل الخرائب عند ميناء رفح على البحر المتوسط . وهكذا ادخل مشروع الجانب العثمانى فى هذا الخط كثيرا من بلاد اللحيوات والتياها والعزازمة والترابين التابعين لسيناء .

وقد عزز الجانب العثمانى مشروعه بحجة مؤداها ان قائمقامية بئر سبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩ وقائمقامية غزة من قبلها ضربنا عليها الضرائب وان مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تنص على ترك القديم على قدمه . [٦٦] ولكن الجانب المصرى فند هذه الحجة بالأدلة القاطعة والمحررات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود انفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقبة الى رفح ان البلاد التى اخرجها مشروع الجانب العثمانى من خط الجانب المصرى الذى يقرب من المستقيم وادخلها فى خط الجانب التركى المتعرج نحو الغرب كانت منذ القديم تابعة لسيناء ولم يدفع اهلها ضرائب قط الى الدولة العثمانية الا القديرات والتياها والصبحيون العزازمة الداخلين فى خط الجانب المصرى ، فقد تبين ان قائمقامية بئر سبع بعد تاسيسها سنة ١٨٩٩ ضربت عليهم بعض الضرائب ظلما واعتداء ولكن قائمقامية غزة من قبلها لم تفرض عليهم ضرائب [٦٧]

وقد استغرقت هذه المناقشات عدة جلسات بين ٨ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦ فاصر الجانب العثمانى على رأيه ولم يشأ أن يعدل موقفه ، فرفع كل من الجانب المصرى والجانب العثمانى حججه وآراءه مفصلة الى حكومته وظلت اللجنة المشتركة فى رفح تنتظر الرد حتى وصل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ برقية لكل جانب من حكومته تخبره بما تم عليه الاتفاق بين سفير بريطانيا ومجلس الوكلاء فى الاستانة وينص على ما يلى : [٦٨]

١ ـ ان النقب من رأس طابا الشرقى الى قرب المفرق يكون للعقبة ، واما المفرق نفسه وآبار ما بين وعين قديسى وعين القديرات وعين القصيمة تكون لسيناء ويكون خط الحدود من المفرق الى رفح خطا يقرب من المستقيم كما اقترحه الجانب المصرى

٢ ـ أن تقام اعمدة على طول خط الحدود للدلالة عليه وذلك بحضور مندوبى الجانبين

٣ ـ ان القبائل القاطنة على جانبى الخط يكون لها حق الانتفاع بالمياه كما جرت العادة وكذلك الجنود العثمانيون والأهالى والجندرمة ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

٤ ـ يظل الأهالى والعربان على ما كانوا عليه قبلا من حيث ملكية الاراضى والمياه كما هو متعارف بينهم .

وعقدت اللجنة المشتركة عدة جلسات لتعيين خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربعة على الخريطة ، فكان خطا يقرب جدا من المستقيم ولكنه كله يقع غربى الخط المستقيم ما عدا نقطة واحدة فيه وهى موقع عمودى رفح فانها وحدها على الخط المستقيم ، ورفع كل جانب هذا الخط مع صورة الاتفاق الى حكومته .

وفى اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ جاء لكل جانب تصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة فاجتمعت اللجنة فى اليوم نفسه ورسم الخط المتفق عليه منقطا بالحبر الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود ، ثم بحثت اللجنة فى اللغة التى يكتب بها الاتفاق ، واتفق الطرفان على أن تكون اللغة التركية لانها اللغة الرسمية بين مصر والدولة العثمانية وان تكتب نسختان ويوقع كل طرف على نسختى الاتفاق والخريطة ، وان يترجم الاتفاق الى الانجليزية والعربية فيأخذ كل جانب نسخة من كل ترجمة ليضمها الى الأصل الموقع ، وتم توقيع الاتفاق فى الساعة الثامنة مساء اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ويورد فيما يلى النص الحرفى للاتفاق كما ترجم الى العربية [٦٩]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هذه هى الاتفاقية التى وقع عليها وتبودلت فى ١٢ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ هـ الموافق ١٨ سنة ١٣٢٢ ـ اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ م بين الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية لتعيين « خط فاصل ادارى » بين ولاية الحجاز ناحية القدس ، وبين شبه جزيرة طور سيناء .

وانه قد عهد الى كل من الأمير الاى اركان حرب مظفر بك والبكباشى اركان حرب محمد فهمى بك وهما مندوبى الدولة العلية والى كل من امير اللواء ابراهيم فتحى باشا والأميرالاى روجر كرميكل روبرت اوين بصفتهما مندوبى الخديوية الجليلة المصرية تعيين خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء ـ قد اتفق المندوبان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتى

(المادة الأولى) يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو مبين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس الطويلة الكائنة على الساحل الغربى لخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابا والمنطقة المطلة على وادى طابا . ثم من قمة جبل فورت يتبع الخط الفاصل بالاستقامات الآتية

من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة الكائنة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التلة التى فى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه ب A 3 . ومن هناك الى رأس جبل الصفرا المدلول عليه ب A 4 .ومن هناك الى القمة الغربية لجبل ام قف المدلول عليها ب A 5 .ومن هناك الى نقطة مدلول عليها ب A 7 . الى الشمال من ثميلة المرجمة . ومنها الى نقطة مدلول عليها ب A 8 الى الشمال الغربى من جبل سماوى . ومن هناك الى التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة وهو بئر فى الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث تكون البئر شرقى الخط الفاصل) . ومن هناك الى . ومنها الى A 9 bis غربى جبل المقراة . ومن هناك الى راس العين المدلول عليه ب A 10 bis .ومن هناك الى نقطة على جبل ام حواويط المدلول عليها ب A 11 . ومن هناك الى منتصف المسافة بين عمودين قائمين على شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثمائة وتسعين مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفح والمدلول عليه ب A 13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية فى اتجاه (٢٨٠°) مائتين وثمانين درجة من الشمال المغناطيسى (اعنى ٨٠° الى الغرب) وعلى مسافة اربعمائة وعشرين مترا فى خط مستقيم من العمودين المذكورين . ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه (٣٣٤°) ثلثمائة واربع وثلاثين درجة من الشمال المغناطيسى (اعنى ٢٦° الى الغرب) الى شاطىء البحر الأبيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر .

(المادة الثانية) قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط اسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليها الفريقان ويتبادلانها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها .

(المادة الثالثة) تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

(المادة الرابعة) يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

(المادة الخامسة) اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الاعمدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط المدلول عليه فى الخريطة .

(المادة السادسة) جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التامينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر . وكذلك العساكر الشاهانية وافراد الأهالى والجندرمة ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل

(المادة السابعة) لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

(المادة الثامنة) تبقى اهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى فى الجهتين كما هو متعارف بينهم

مندوبون من قبل
الخديوية الجليلة المصرية
امير اللواء « ابراهيم فتحى »
اميرالاى « اوين »
مندوبون من قبل
الدولة العلية
اميرالاى اركان حرب « مظفر »
بكباشى اركان حرب « فهمى »

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وبعد توقيع الاتفاق اصبح من الضرورى ان يعود اعضاء اللجنة المشتركة على طول الحد لتخطيطه عملا بالمادة الثالثة من الاتفاقية ورأى الجانبان ان تقام عمد على طول الخط وتثبت فى الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف وبعد ذلك تبنى فى مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والأسمنت بحضور مندوبى الجانبين ، ولذا فقد احضرت من مصر عمد وفلنكات من حديد وسار الفريقان على طول الخط ونصبت العمد بحيث كان كل عمود يرى من مكان العمود الذى يليه كنص المادة الثالثة من الاتفاق وبلغ عدد العمد التى نصبت ٩١ عمودا نصب العامود رقم ١ فى ميناء رفح على تل الخرائب فى ٤ اكتوبر وآخر عمود على رأس طابا وهو العمود رقم ٩١ وذلك فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٠٦ .

وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ عاد اليوزباشى اسماعيل الفتى الى طابا مندوبا عن الجانب المصرى فى اللجنة المشتركة لبناء الاعمدة بالحجارة حسب اتفاق الجانبين ومعه عددا من الضباط والجنود المصريين يبلغ حوالى ٤٠ رجلا من الأورطة الرابعة مشاة وخمسة بنائين من قسم الاشغال العسكرية وكان القائمقام باركر بك الذى عين مديرا لسيناء قد التقى بهم فى اليوم نفسه وظلا فى انتظار المندوبين العثمانيين اللذين وصلا فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وهما مظفر باشا وفهمى بك مندوبا الجانب العثمانى فى اللجنة المشتركة وانضم اليهما اليوزباشى غالب ليرافقوا مندوبى الجانب المصرى فى اللجنة المشتركة لبناء العمد ، واتفق على ان يكون شكل العمود هرما مقطوعا تكون قاعدته مترا مربعا وارتفاعه عن سطح الارض من مترين الى مترين ونصف ومسطح راسه ٣٠ سم × ٣٠ سم وان تغرز الفلنكة الحديد فى رأس العمود ، وشرع فى بناء العمد بمصاحبة المندوبين الثلاثة عن الجانب العثمانى حتى اتوا على آخرها ، وكان اول عمود بنى على رأس طابا يوم السبت ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ واعطى نمرة ٩١ وآخر عمود بنى على تل الخرائب فى ميناء رفح فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ واعطى نمرة واحد ، وبعد ان تم بناء عمد الحدود شرعت ادارة سيناء فى اقامة نقطة الشرطة على الحدود ، وقد قسم الخط الحدودى الشرقى بقصد حراسته الى ثلاثة اقسام هى : رفح ويمتد من ميناء رفح الى وادى الأبيض ـ القصيمة ويمتد من وادى الأبيض الى راس وادى الأحيقبة ـ مشاشى الكنتلا ويمتد من راس الاحيقبة الى نقب العقبة (٧٠)

وهكذا عادت طابا مصرية بل عادت سيناء كلها مصرية ، ويمكن القول ان ازمة طابا هى التى اذكت الروح القومية والوطنية المصرية .

انعكاسات ازمة طابا الأولى على الدبلوماسية المصرية

كان لأزمة طابا سنة ١٩٠٦ انعكاساتها على الحياة السياسية والقوى السياسية فى مصر وعلى الحياة السياسية الدولية ونتناول اثر السياسية لأزمة طابا على النحو التالى :

١ ـ فى المجال الدولى :

١ ـ استفادت بريطانيا بذكاء من الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا كما استفادت من معاهدة التحالف بين فرنسا وروسيا للضغط على الباب العالى وقبوله للمطالب البريطانية وقد ساعد على ذلك ضعف الأسطول والحجج العثمانية وظهور بريطانيا بمظهر المدافع عن الحقوق المصرية ، وعلى كل فقد وضع الاتفاق الودى على محك ازمة طابا فتبين صلاحيته وفهمت الدولتان الاستعماريتان مدى الفوائد التى يمكن جنيها من تضامنهما

٢ ـ لم تتمكن المانيا من مساندة الدولة العثمانية وكان موقف الدول التى ستكون سنة ١٩١٤ معسكر الحلفاء المعادية للباب العالى ساعد على ارتماء تركيا فى احضان المانيا والنمسا

٣ ـ ساعد موقف الصحافة المصرية على التعريف بموقف الغرب لمحاربة فكرة الجامعة الاسلامية لما بدا من ان الوطنيين يفضلون فى البلاد الاسلامية تضحية بالدين عن الوقوف موقف العداء من الخلافة الاسلامية مما اظهر الحركات الوطنية والتحررية فى الدول الاسلامية على انها حركات دينية مبنية على التعصب وهذا سقط على الدول الاستعمارية ـ خاصة بريطانيا وفرنسا ـ ضرب الحركات التحررية وفكرة الجامعة الاسلامية بحجة انها تضرب التعصب الدينى .

٤ ـ ضعف الباب العالى ثم تعاون الدول الكبرى وقبل ضعفه مطامع الدول البلقانية التى كانت ما تزال خاضعة لنفوذ الدولة العثمانية ففتح ذلك الباب للحرب البلقانية وهكذا عرفت الدول الكبرى ضعف الدولة العثمانية فهى تبدى التشدد اولا ثم ما تلبث ان تفرط فى القضية كلها .

٥ ـ ان الدولة العثمانية لم تكن تتصل ـ حتى ازمة طابا ـ بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

طابا اضطرتها الى الاتصال المباشر مع بريطانيا
ر على نفوذ الدولة العثمانية فى مصر . (٧١) وهذا
الصدر الاعظم

ى المجال الداخلى :

الانعكاسات القوية لأزمة طابا على الحياة
سية المصرية تتلخص فى الآتى ·

موقف الصحافة المصرية فى تلك الوقت من ازمة
تحدد على النحو التالى · (٧٢)

جاهرت الصحف المعادية للاحتلال البريطانى
تبانها الشديد من تدخل بريطانيا وقالت إنه ليس
جلترا حق الدفاع عن استقلال مصر الادارى فى وجه
ولة العلية لانها لو تغلبت عليها فى هذا المضمار فقدت
ولة العلية معنى السيادة الحقيقى على مصر .

قالت الصحف الموالية للاحتلال البريطانى : ان
جلترا الحق الكامل فى الدفاع عن استقلال مصر
دارى فى وجه الدولة العلية والا فان بريطانيا تفقد
السيادة الاحتلالية ويكون بعد ذلك للدولة العلية
حق فى ان تنقص ما شاءت من استقلال مصر
الادارى

أيدت بعض الصحف المعتدلة قول الصحف الموالية
للاحتلال وزادت عليه ان حق انجلترا هذا يدوم حتى
تنهض الدولة العلية وتكره بريطانيا على الجلاء عن
مصر واما فى مسألة سيناء فالامر ليس كذلك لأن سيناء
ليست جزءا من مصر ولا امتياز لها بل هى وديعة
اعطيت لها مؤقتا تسهيلا للحج المصرى ففى احتلال
الدولة العلية لطابا تكون قد استردت جزءا من سيناء
ايجاد دائرة حول العقبة لا يكون لاحد كلمة فيها غير
الاتراك كما استردت من قبل الوجه والمويلح وضبا
العقبة

اما الصحف المؤيدة لموقف مصر فقالت بأن سيناء
كانت فى معظم عصور التاريخ بل وبعد الاسلام كانت فى
كل العصور تابعة لمصر وجزءاً متمما لها غير منفصل
عنها وتشهد بذلك آثار مصر الباقية فى سيناء منذ عهد
الدولة المصرية الأولى الى هذا العهد .

وعلى كل فقد اثارت الصحف المحلية بعض الشغب
بمصر خاصة وقد اتهم بعضها الانجليز بانهم يسعون
لاحباط مشروع سكة الحجاز الحديدية فزادت الحكومة
البريطانية حاميتها حتى بلغت نحو ٦ آلاف رجل ،
وصرحت الحكومة البريطانية بأنها لا تسمح باقل تغيير
يحصل فى امتيازات مصر الممنوحة لها فى الفرمانات الا
اذا صدقته واقرته بريطانيا وقالت اننا دخلنا مصر
وسيناء جزءا منها وتحت ادارتها وسترى انها تبقى
كذلك ما دمنا فيها

٢ ـ ادت ازمة طابا الى وضع بذور وارهاصات نشوء
القومية المصرية والانتماء المصرى والولاء الموحد
لمصر ، او بعبارة اخرى تحديد الذات او الشخصية
المصرية ، ففى عصر الهيمنة العثمانية سيطر عامل
الدين او عامل القومية الدينية ولم تكن هناك حساسيات
اقليمية فكان مركز القوة يتحرك من قطر الى اخر وكان
القطر الواحد تابعا يوما ومتبوعا غدا على التناوب دون
حرج ، ولقد اعترفت الحكومة البريطانية ـ رغم
احتلالها لمصر ـ بالتبعية المصرية للدولة العثمانية
وحتى الحرب العالمية الأولى عندما فرضت حمايتها
على مصر ... وابان ازمة طابا سنة ١٩٠٦ كانت هناك
ثلاث سلطات فى مصر ، سلطة فعلية يمثلها الاحتلال
البريطانى ، وسلطة شرعية يمثلها الخديو ، وسلطة
قانونية يمثلها السلطان العثمانى ، وكانت السلطة
القانونية للدولة العثمانية تتخذ عدة مظاهر اولها :
الصلاحيات التى منحتها تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١
للسلطان باصدار فرمان تعيين ابناء اسرة محمد على فى
ولاية مصر كلما خلت ، وهذه الصلاحيات لم تتح
الفرصة للباب العالى لاستخدامها الا مرة واحدة فقط
عند تولية عباس الثانى فى يناير سنة ١٨٩٢ ، وفى
العادة ان ولاية حاكم جديد من اسرة محمد على كانت
فرصة ينتهزها السلطان العثمانى لكسب يدعم به تبعية
مصر للدولة العثمانية او للرجوع فى تنازل يكون
السلطان قد منحه للحاكم السابق (٧٣) وقد عمدت
سلطات الاحتلال البريطانى الى تضييع تلك الفرصة
على السلطان ونجحت فى ذلك ، فعند وفاة الخديو توفيق
اتخذ اللورد كرومر كافة الترتيبات لاعلان الأمير عباس
خديو يا لمصر مما اصبح معه من الصعب بل ومن
المستحيل تدخل السلطان ، الذى لم يعد امامه سوى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

التصديق على كل ما تم وارسال فرمان التولية [٧٤] ، وهكذا نجحت السلطة الفعلية فى حد بل وحرمان السلطة القانونية من ممارسة فعالياتها .قانيها : اقامة مندوب سامى تركى فى القاهرة منذ عام ١٨٨٥ وقد جاء فى البداية بهدف التفاوض لاخراج الانجليز فيما عرف بمفاوضات مختار ـ وولف (١٨٨٥ ـ ١٨٨٧) وبعد شل المفاوضات استقر فى القاهرة باعتباره الرمز الحى للسلطة القانونية فى مصر وكان يطلق عليه لقب « قوميسيير عثمانى » وكان واجبه حماية الحقوق التى كانت تركيا لا تزال تمتلكها ضد توغل بريطانيا العظمى [٧٥] وكان استمرار هذا المنصب شوكة فى حلق الوجود البريطانى فى مصر حيث اقام الغازى مختار باشا علاقة خاصة مع القوى السياسية المصرية المناهضة للوجود البريطانى ، سواء تمثلت هذه القوى فى عباس الثانى شخصيا الذى التزم بخطة العداء نحو كرومر وقد وجد فى الغازى مختار سندا قويا فى هذا الصدد ، او تمثلت فى الحزب الوطنى وتشجيع مصطفى كامل على الاتجاه نحو تبنى فكرة الجامعة الاسلامية ، ومنها ايضا موقف القومسيير العثمانى خلال ازمة طابا من تحريض للسلطان على الاحتفاظ بالمواقع المصرية التى احتلتها القوات العثمانية على خليج العقبة [٧٦] وقد دفعت هذه الحادثة الى تفجير ازمة سياسية كادت تنقلب الى صدام عسكرى فى الخليج ، ولقد ادى نجاح بريطانيا فى ازمة طابا إلى أن اندفعت الى شل فاعلية هذا المنصب ايام الغازى مختار باشا وعدم تعامل بريطانيا معه باعتبار ان الخديو هو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى مصر ، وبالجملة قضت ازمة طابا على نفوذ المندوب العثمانى فى مصر واصبحت الهيمنة الكبرى للانجليز .

ثالثها : ما خوله الباب العالى لنفسه من حقوق على الاراضى المصرية باعتبارها فى النهاية جزءا لا يتجزأ من اراضى الامبراطورية العثمانية وبالذات الاراضى المتاخمة لفلسطين حيث كانت الدولة العثمانية لا زالت تمارس سيادتها الفعلية ، وقد حاول السلطان استخدام حقه فى انتزاع بعض الاراضى المصرية مرتين فى عهد الاحتلال البريطانى الاولى عام ١٨٩٢ عند تولية الخديو عباس وفى هذه المرة بعد ان افلتت الباب العالى فرصة المساومة على تعيين عباس الثانى فى الخديوية حاول تعويضها بأن ادخل فى فرمان التولية بعض التغييرات على حدود الأراضى التى يمنح الخديو باقتطاع سيناء من هذه الأراضى ولكن المندوب البريطانى نجح فى اجبار السلطان على التراجع كما سبق ان اشرنا [٧٧] والثانية سنة ١٩٠٦ فى ازمة طابا تلك الازمة التى تجاوز فيها الباب العالى مرة الادعاءات كما حدث فى ازمة فرمان التولية سنة ١٨٩٢ الى مرحلة العمل باحتلال قواته ميناء طابا المصرى على خليج العقبة وفى هذه المرة ايضا وقفت سلطات الاحتلال البريطانى بصلابة فى مواجهة العمل العثمانى مما اسفر عن تراجع مخز ـ كما رأينا ـ للدبلوماسية العثمانية وقد نجم عن هذا التراجع نصر كبير للسلطة الفعلية على السلطة القانونية ليس فقط فى نطاق ازمة طابا ولكن ايضا ـ وهذا هو الاهم ـ فى طبيعة العلاقات العثمانية والبريطانية مع مصر ، وهذا ما عاشر لديه السفير البريطانى فى الاستانة من ان ازمة طابا قد اقرت مبدأ اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية بالتدخل فى شئون مصر وفى المفاوضات التى يمكن ان تجرى بين الحكومة العثمانية وبين الخديو وهذا ما يعنى تنازل الدولة العثمانية عن جانب هام من سلطاتها القانونية على مصر لسلطات الاحتلال البريطانى .

٣ ـ فقدت بريطانيا ثقتها فى الخديو عباس بعد حصول كرومر على صور المراسلات السرية المتبادلة بين الخديو عباس والسلطان اثناء ازمة طابا والتى يلمح منها بأن الخديو كان يتظاهر بأنه يعمل مع المصالح البريطانية فى الوقت الذى كان فى تعامله مع السلطان العثمانى يبين له انه لا يوافق على السلوك البريطانى فى الأزمة ، وقد حاول الخديو ان يبرر موقفه هذا فى حديث ادلى به الى مراسل جريدة الديلى تلجراف البريطانية فى اواخر مارس سنة ١٩٠٧ بعد انفراج الازمة بقوله انه رغم احترامه للسلطان باعتباره الرئيس الدينى لا يمكن ان يتنازل لتركيا عن اى امتياز ناله اجداده ولن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بريين يؤيدونه فى ذلك ، وعلى ذلك فـــانه ـ اى ديو ـ يرى ان اتهـامه فى ارمـة طـابا بـالاشتغال لح تركيا مردود وليس له اصل [٧٩] بالرغم مـن كل اخذت سلطات الاحتلال البريطانى تتحين الفـرصة لائمـة لخلع الخـديو عبـاس والتخلص منه وكان فى وب الحرب العـالمية الأولى الفـرصة المواتية وكان ديو عباس وقتها كعادته يقضى الصيف فى الاسـتانة ى عام وطلب عباس من الحكومة البريطانية مسـاعدته ى العودة الى مصر فنصحته بالاتجاه الى بلد محـايد فى وقت الحاضر وليكن ايطاليا ولكن الخـديو رفض وفى هـذا الرفض كان يمضى نفيه السياسى وانتحـاره السياسى ، والواقع ان بريطانيا لم تـرغب فى مسـاعدة الخـديو فى العـودة الى مصر لأنه لم يكن فى مـاضيه السياسى بالنسبة لها مـا يشـجعها على اجـابة طلبـه فثبت اذا هو عاد فى هذه الظروف ان يزداد مـركزها حرجا فى مصر خاصة خـلال فتـرة الحـرب ، فعـزلته بريطانيا وعينت بدلا منه السلطان حسين كامـل فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد جاء فى التبليغ الذى ارسـله السير ملن سميتهام نائب الحكومة البـريطانية فى مصر الى الحاكم الجديد فى نفس التاريخ « ان لدى حـكومة جلالة الملك ادلة وافرة على ان سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالته منذ اول نشوب الحرب مع المانيا وبـذلك تـكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا للخديو السـابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما والت الى جلالته » [٨٠]

٤ ـ ادت ازمة طابا الى غلبة تزايد مشـاعر الانتمـاء المصرى على مشاعر الانتماء العثمانى واضـحى جليا ان الانتمـاء الاسـلامى لا يعنى بـالضرورة التبعية او الانتماء العثمانى ، ومع الوقت اخذت الوطنية المصرية تعبر عن ذاتها ويتحول اليهـا تـدريجيا ولاء جمـاهير المصريين بدلا من الولاء للدولة العثمانية مما كان مقدمة للدعوة الى فكرة الاستقلال الوطنى وعلى كل فقـد غيرت ازمة طابا التيارات الفكرية فى مصر وكانت سببا فى اضمحلال الحزب الوطنى وتـوجيه حـركة التحـرر الوطنى نحو آفاق جديدة فقد كان موقف الحزب الوطنى من ازمة طابا مؤيدا للدولة العثمانية ومضحيا بالمصالح المصرية وسـلخ جـزء مـن التـراب الوطنى المصرى واعطائه للدولة العثمانية كان موقف الحزب الوطنى هذا مثـار نقـد مـن غالبية المثقفين المصريين وقـد احس مصطفى كامل بذلك فحاول مقـاومة هـذا التيار بحملة دعائية واسعة فى اوربا ليثبت للرأى العـام الغـربى ان العالم الاسلامى بعيد عن التعصب ، ولم يستطع القول بان الدولة العلية والقومسيير العثمانى فى مصر الغازى مختار باشا كانا يمدانه بـالمال للقيام بـالدعاية ضـد الاحتلال البريطانى . وعلى ذلك بدأت تـظهر فى الأفـق احزاب سياسية ذات برامج وطنية واكثر تحـررا مـن التبعية العثمانية منها على سبيل المثال حزب الامة الذى انشىء سنة ١٩٠٧ معبرا عن الانتمـاء المصرى كبـديل للانتماء العثمانى

وهكذا نرى البصمات البعيدة الغور التـى تـركتها ازمة طابا سواء على المسـتوى الوطنى المحلى فى مصر او على المستوى السياسى الدولى

ازمة طابا الثانية سنة ١٩٨٢

لقد قدر لطابا مرة ثـانية ان تـكون مـركز اهتمـام الدبلومـاسية المصرية والدبلومـاسية الاسرائيلية وذلك خلال ترتيبات الانسحاب النهائى لاسرائيل مـن شـبه جزيرة سيناء .

مقدمات الازمة :

فى اعقاب الغـزو الاسرائيلى لسـيناء سـنة ١٩٥٦ كانت هناك محاولات مـن بعض الكتـاب للتشـكيك فى خضوع سيناء نفسها للسيادة القانونية لمصر [٨١] ، منها محـاولة الكاتـب الكندى اليهـودى الكولونيل بلومفيلد الذى الف كتابا لهذا الغرض سنة ١٩٥٧ [٨٢] وبـالرغم من ضعف الحجج الواردة فى هذا الكتاب فقـد نقلت منه عبـارات فى الفصـل الخـامس بـاكتساب الاقليم فى موسوعة وايتمان [٨٣] كما نادى بنفس الفـكرة اللورد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

Soulbury اليهودي البريطاني في خطابه الي جريدة التيمز اللندنية[٨٤] والمنشور كملحق في كتاب بلومفيلد وقد عاد بلومفيلد الى الإدعاء نفسه في خطاب نشرته له جريدة نيويورك تيمز الامريكية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧[٨٥] وتستند محاولة التشكيك هذه الي النص في ملحق معاهدة لندن على الخط المجازي لخليجي العقبة والسويس (أى المحدد لجنوب سيناء) كجزء من « سوريا الجنوبية » وليس من مصر[٨٦] والي نص فرمان ٢٣ مايو سنة ١٨٤١ بتثبيت محمد علي والبا علي مصر مع رسم حدود هذه الولاية في خريطة مرفقة تتضمن خطا بين السويس ورفح والي اغفال ذكر سيناء كاملة في الفرمانات اللاحقة بتعيين الخديو ، الا انه لايمكن تجاهل التطورات اللاحقة ، فقد ظلت سيناء كلها منذ عهد محمد علي تحت ولاية الحكومة المصرية دون انقطاع[٨٧] وفي سنة ١٨٩٢ صدر فرمان الباب العالي بتعيين الخديو عباس حلمي ونص هذا الفرمان على اعتباره خديو لمصر « بحدودها القديمة المعروفة في فرمان سنة ١٨٤١ مع الاضافات الواردة في فرمان سنة ١٨٦٥ . فقامت الحكومة البريطانية صاحبة السيادة الفعلية على مصر بالاتصال بالحكومة العثمانية طالبة توضيح وضع سيناء التي كانت ضمن الاقاليم الخاضعة فعلا لحكومة الخديو . وجاء رد الصدر الاعظم الي الخديو عباس في برقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٢ التي نصت على انه « فيما يتعلق بطور سيناء بسنجق العقبة الوضع القائم وتقوم الخديوية بادارتها بنفس الطريقة التي كانت تدار بها في عهد جدك اسماعيل باشا وولده محمد توفيق باشا »[٨٨] .

وبناء على ذلك اصدر القنصل العام البريطاني السير بارنج (لورد كرومر فيما بعد) الي وزير الخارجية المصري مذكرة تفيد موافقة الحكومة البريطانية على « الحدود » المذكورة في الفرمان « مكملة ومعدلة وموضحة ببرقية ٨ ابريل » اي بما يشمل سيناء كلها . وقد استمر هذا الوضع دون منازعة حتى سنة ١٩٠٦ عندما نشب خلاف بين الحكومة العثمانية من جهة والحكومتين البريطانية والمصرية من جهة اخرى حول وضع بعض الاجزاء شرقي سيناء ، وانتهى الخلاف بصدور الارادة السلطانية بقبول الخط من رفح الى العقبة (ثلاثة اميال غربي العقبة) كالخط المحدد للمنطقة الخاضعة لادارة الخديو . وتم توقيع اتفاق وخرائط بناء على ذلك بين المندوبين الاتراك والمصريين واعتمدت هذه النتيجة من جانب المعتمد البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢ اكتوبر ١٩٠٦[٨٩] وقد اعتبر هذا الخط هو الحدود الدولية بين مصر وفلسطين اثناء الانتداب البريطاني على فلسطين . وبعد ان استقلت مصر في فبراير سنة ١٩٢٢ ، تنازلت تركيا بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣[٩٠] عن كل حقوقها وادعاءاتها على مصر والسودان من تاريخ ٥ نوفمبر ١٩١٤ (اى قبيل اعلان الحماية البريطانية) ولم تنازع اية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في السيادة المصرية على سيناء ابتداء من الخط الموصل بين رفح ونقطة على راس خليج العقبة تقع على بعد ثلاثة اميال غربي ميناء العقبة . تم اتت اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل في فبراير سنة ١٩٤٩ لتصف كما يجيء هذا الخط بانه « الحدود المصرية (المادة ٦) مما يفيد اعتراف اسرائيل نفسها بهذه الصفة له .

أما الادعاء بان سيناء لم تخضع للسيادة المصرية الا بستند بعد ذلك الا الى القول بان السلطان العثماني سلم فقط بوضعها تحت « ادارة » الحكومة المصرية دون « سيادتها » ويتناسى هذا الادعاء انه في الوقت الذي استعمل فيه لفظ « الادارة » للتعبير عن سلطات الحكومة المصرية على سيناء سواء في ١٨٤٠ او في ١٨٩٢ ، لم تكن للحكومة المصرية سوى سلطات الادارة على اقليم مصر كلها . وقد استعمل نفس اللفظ في معاهدة سنة ١٨٤٠ بشأن سلطات محمد على فوق مصر وليس فقط فوق جنوب سوريا . ذلك ان سلطة الحكومة المصرية لم تتحول الي سيادة قانونية الا بالاستقلال في سنة ١٩٢٢ الذي تنازلت بعده تركيا في معاهدة لوزان عن اية حقوق كانت لها على مصر بحدودها المعروفة وقت المعاهدة وباثر رجعي .

كيف نشأت ازمة طابا الثانية :

فقد انسحبت اسرائيل سنة ١٩٥٧ من سيناء الى حدود مصر الدولية بما فيها طابا ذلك ان حدود مصر الدولية قد اكتسبت هذه الصفة قبل انتهاء اسرائيل برمن طويل . وعادت مسألة الحدود الأمة تطرحها اسرائيل مرة اخرى في اعقاب حرب الايام الستة يونيو سنة ١٩٦٧ تم حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى ان عقدت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في مارس سنة ١٩٧٩ ، والتي نصت في مادتها الاولى على ان « تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء »[٩١] ثم اكدت ذلك المادة التاسعة من نفس المعاهدة بقولها « ان الحدود الدائمية بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني »[٩٢] ونص الملحق العسكري المرفق بالمعاهدة في مادته الاولى على ان يتم الانسحاب الاسرائيلي على مرحلتين الاولى الانسحاب المرحلي الى الخط الممتد شرق العريش رأس محمد تم في المرحلة الثانية يتم الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية .

كما نص الملحق العسكري في مادته الاولى ايضا على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ان يتم تشكيل لجنة مصرية ـ اسرائيلية مشتركة للاشراف على عمليات الانسحاب على ان تحل هذه اللجنة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى ، ومهمة هذه اللجنة المشتركة كما حددتها المادة الرابعة من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هو تسهيل تنفيذ هذه المعاهدة ، وتنص المادة الرابعة من تنظيم التحركات فى سيناء على ان اللجنة المشتركة هذه تختص ايضا بمواجهة والسعى الى حل اى مشكلات قد تنشأ خلال تنفيذ الانسحاب كما تقوم هذه اللجنةبتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية

وعقب ابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٧٩ قرر الجانب الاسرائيلى ان يوسع الاقاليم التى تحيط بميناء ايلات التى ليست لها شواطىء فتقرر بناء فندق سياحى فى وادى طابا وقد سمحت اسرائيل للرأسمالى الاسرائيلى راف نيلسون باقامة هذا الفندق الكبير وفى الوقت ذاته انتهز الفرصة لاقامة شاطىء (بلاج) خاص قرب الفندق يأتى اليه الاسرائيليون المقيمون فى ايلات ، وقد تم ذلك بعد توقيع الاتفاقية ودون ابلاغ الحكومة المصرية بذلك مما يدل على سوء نية الجانب الاسرائيلى وتراخى واهمال الجانب المصرى الذى لم يعترض على اقامة مثل هذا الفندق فى الاراضى المصرية

وفى اكتوبر سنة ١٩٨١ وخلال احدى الاجتماعات المستمرة بين الجانبين المصى والاسرائيلى فى اللجنة الوزارية العليا لترتيبات الانسحاب النهائى واستلام وتسلم المناطق والاراضى والمنشآت كانت اللجنة المشتركة المصرية ـ الاسرائيلية تحاول ان ترسم الخط الفاصل للحدود الدولية المصرية بداءة برفح على البحر المتوسط الى خليج العقبة تم الاتفاق على وضع كل العلامات على الحدود ماعدا العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا فوقع خلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وحاولت اللجنة العسكرية المصرية الاسرائيلية جاهدة خلال اجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانية لخط الحدود لاعادة تعليم نقاط الحدود ان تصل الى اتفاق ، وفى مارس سنة ١٩٨٢ اعلن اللواء محسن حمدى رئيس الجانب المصرى فى اللجنة العسكرية ان هناك خلافات بين مصر واسرائيل على بعض النقاط وان هذه الخلافات يتم بحثها وان الموقف المصرى محدد وواضح فى مسألة نقاط وعلامات الحدود حيث ان كل شىء يتم وفقا للخرائط والوثائق التاريخية الموجودة والتى توضح بلا ادنى شك او غموض حد الحدود الدولية لمصر وقال انه لاخلاف بين الجانبين على ان الانسحاب سيتم حتى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين تحت الانتداب ولكن الخلاف يتركز حول تفسير وجهة نظر كل جانب لوضع نقاط وعلامات الحدود على هذا الخط وان الخلاف فى التفسير بين الجانبين المصرى والاسرائيلى يقل عن بضعة امتار فى بعض النقاط ولايزيد عن ١٠٢٠ مترا فى اكبرها ، وان هناك خلافات حول نقاط وعلامات الحدود عند منطقة طابا وكانت هذه اول مرة يعلن فيها رسميا عن وجود هذا الخلاف حول طابا ، وبعدها بأيام اعترف كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية بعد لقائه مع ايريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى فى سيناء ـ وهما رئيسا الجانبين المصرى والاسرائيلى فى اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب ـ بأن هناك خلافا فى وجهات النظر حول طابا ، وانه واثق من انه سيحل وان مصر لن تتنازل او تفرط فى سنتيمتر واحد من اراضيها وان الحفاظ على وحدة التراب الوطنى المصرى هدف اساسى وركيزة لكل تحرك[٩٣] واشار الى ان هذا الخلاف نشأ حول تفسير كلمة الميول الشرقية لتل طابا حيث ان الوثائق التاريخية والخرائط الموجودة لدى الجانبين المصرى والاسرائيلى توضح خط الحدود بالتفصيل فى كافة المواقع ، وفى منطقة طابا تؤكد ان نقطة الحدود تقع على الميول الشرقية لتل طابا وان الخلاف ينحصر حول تفسير اسرائيل لهذه الكلمة حيث يحددون لها موقعا مخالفا لموقعها المحدد الذى تعرفه وان مساحة الخلاف هذه لاتتجاوز ١٠٢٠ مترا ، واشار السيد كمال حسن على بأن الجانبين سيواصلان المباحثات حول هذه النقطة من اجل التوصل الى حلها وان مصر متأكدة انها ستتمكن من ازالة هذه العقبة حيث ان الحق فى جانبها وفقا للواقع وعلى اساس ماتوضحه اتفاقية سنة ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث ان طابا مصرية مائة فى المائة ، وان مسألة طابا ستبحث بالتفصيل فى مباحثات اللجنة الوزارية لترتيبات الانسحاب التى تعقد فى اسرائيل بعد ايام وبالفعل بعد ايام سافر كمال حسن على والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الى اسرائيل وعقدت اجتماعات ودارت مفاوضات طويلة ومكثفة مع مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى وايريل شارون وزير الدفاع واسحق شامير وزير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وجهة الاسرائيلى وعرضت مصر موقفها السلمى
الحة ووضوح وهو انه لاتنازل ولاتفريط فى حبة رمل
ة من شيناء وان اى خلاف حول الحدود يجب ان
وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام المصرية ـ
سرائيلية والتى تنص على انه « ١ ـ تحل الخلافات
ق تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق
فاوضة ٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن
ق المفاوضة تحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم[٩٤]
كما تحدد هذه المادة ثلاث وسائل لحل اى خلاف
ما - مزيد من المفاوضات ثانيهما التوفيق عن
ق وسيط ثالث ثالثتها التحكيم الدولى وأبدت
ر رغبتها فى اللجوء الى التحكيم حيث ان الخلاف لم
م حله عن طريق المفاوضات ورفض الجانب
سرائيلى زعبة مصر فى اللجوء الى التحكيم بحجة انه
م بعد استنفاد وسيلة المفاوضة او وسيلة التوفيق
تنص عليها المادة السابعة . وفى هذا الوقت
ر الحانب المصرى ان اسرائيل قامت ببناء فندق
م فى وادى طابا وان هذا الفندق بدأت انشاءاته بعد
بادئ اتفاقية السلام ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن
وقبل الانسحاب الاسرائيلى قامت مصر بنشاط
واسع مكثف وقدمت اسانيدها وحججها وفى
د ان العلامة رقم ٩١ موجودة فى طابا
ة الخرائط تؤكد حق مصر فى طابا وان طابا
صرية
د وقعت المنطقة التى تضمنته الاتفاقات والوثائق
ولية يؤكد مصرية طابا
ه ان اسرائيل عقبت عدوان سنة ١٩٥٦ وعند
نسحابها من سيناء سنة ١٩٥٧ الى الحدود الدولية
صرية تم انسحابها وفق المفهوم المصرى
ن ان المشكلة فنية يمكن ان يتم توسيتها عن طريق
راء فى بضعة ساعات
ما الجانب الاسرائيلى فقد ادعى انه كان هناك خطأ
رسم الحدود الدولية لمصر وان موقف اسرائيل ليس
ى تصحيح لهذا الخطأ ، ومن ثم لابد من الرجوع
المادة السابعة فى معاهدة السلام بين اسرائيل
ر والتى تقول فى فقرتها الاولى ان المنازعات
ئلة بتطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها يجب ان تتم
ويتها عن طريق المفاوضات وانشاء لجنة وان هذا
اوض قد يستمر بضعة اشهر ، اما الفقرة الثانية
هذه المادة فهى تقول ان المنازعات التى لايمكن
تسويتها عن طريق المفاوضات يجب تسويتها عن طريق
التوفيق او التحكيم ويرد الجانب المصرى على هذا
الادعاء الاسرائيلى بان النزاع حول طابا هو نزاع فنى
متعلق بتفسير نصوص وقراءة خرائط وبالتالى فيجب
ان تتم تسويته وفقا للتحكيم وقرار التحكيم ملزم ،
بينما يرد الجانب الاسرائيلى الذى يريد كسب الوقت
على هذا الاقتراح المصرى بأن النزاع يجب تسويته اولا
عن طريق التوفيق . وهو غير ملزم وادا رفض احد
الطرفين او كل من الطرفين قرار لجنة التوفيق حينئذ
يأتى دور التحكيم فى حل الازمة وهكذا تبدو سوء نية
الجانب الاسرائيلى الذى يريد كسب الوقت لان القاعدة
انه لايجوز الالتجاء الى الاسلوب الاولى وهو التوفيق
او الاسلوب الثانى وهو التحكيم الا بموافقة طرفى
النزاع

اجراء مؤقت حتى يتم الحل النهائى :

و وحسما للخلاف وحتى لاتعرقل ازمة طابا عملية
الانسحاب الاسرائيلى النهائى عن سيناء عن موعده
المحدد تقدمت مصر بالمقترحات التالية .

١ ـ ان تنسحب اسرائيل من المناطق المتنازع عليها فى
طابا الى خط الحدود الذى تراه مصر

٢ ـ ان تتقدم السلطة المصرية الى خط الحدود الذى
تراه اسرائيل فى هذه المناطق

٣ ـ ان تجمد الحياة فى طابا وتدخلها قوات حفظ
السلام حتى يتم التوصل الى اتفاق حلها

٤ ـ ان يتم حل الخلاف على اساس المادة السابعة من
معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وتستمر الجهود
والاتصالات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل والولايات
المتحدة الامريكية على اعلى مستوى تم كانت ليلة ٢٤
ابريل سنة ١٩٨٢ وقبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى
من سيناء بساعات ادا وصل الوفدان الامريكى
والاسرائيلى الى القاهرة وعقدت فى وزارة الخارجية
المصرية جلسة مباحثات ثلاثية استمرت حتى منتصف
الليل وغادر الوفدان القاهرة الى تل ابيب لعرض
الافكار النهائية على الجانب الاسرائيلى

وفى مساء ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ وقع كل من السفير
شافعى عبد الحميد وكيل الخارجية المصرية وديفيد
كيمحا سكرتير عام الخارجية الاسرائيلية اتفاقا بين
مصر واسرائيل حول اسلوب واسس تسوية الخلاف
حول نهاية خط الحدود فى منطقة رأس طابا على خليج
العقبة وذلك وفقا للاسس التالية [٩٥]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

١ ـ الانسحاب الاسرائيلى الى ماوراء خط الحدود الدولى الذى تراه مصر .
٢ ـ ان تتواجد القوات المتعددة الجنسيات والمراقبون فى المنطقة المختلف عليها الى ان يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود .
٣ ـ عدم قيام اسرائيل باية انشاءات جديدة فى المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائى للخلاف بالتوفيق او التحكيم .
٤ ـ تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وهى التى تنص على التوفيق او التحكيم وذلك بعد ان استنفدالطرفان سبل التفاوض حول هذا الخلاف .
٥ ـ تشترك الولايات المتحدة الامريكية فى هذه الاجتماعات هى بناء على طلب الفريقين .

هده هى المبادىء الخمسة التى تحكم الاوضاع فى منطقة طابا المتنارع عليها حتى يتم التوصل الى حل نهائى للمشكلة بقرار من لجنة التوفيق او لجنة التحكيم .

ان طابا تقع على بعد عشرة كيلومترات بعد ميناء ايلات الاسرائيلى بالقرب من نهاية خليج العقبة ويبدأ منها خط الحدود شبه المستقيم الممتد حتى مدينة رفح على ساحل البحر المتوسط وليست طابا مجرد موقع على الحدود الدولية ولكنها تقع على منعطف طبيعى على ساحل حليج العقبة ومنها يرى المرء بوضوح ميناء العقبة الاردنى ومنشأته على الجانب الآخر من الخليج ومنها ايضا يمكن رؤية اضواء ميناء ايلات الاسرائيلى فى الليل[٩٦] ولقد كان من المقرر افتتاح فندق راف نيلسون السياحى فى طابا قبيل الانسحاب الاسرائيلى بأيام الا ان الجانب المصرى رفض ذلك لانه يقع داخل الاراضى المصرية وحتى تتم تسوية الخلاف بين الطرفين وفقا لاتفاقية اجراءات تسوية ازمة طابا فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ فقد انتقلت وحدة للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر فى مساحة كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق[٩٧] وتحددت مهمة هذه القوة التى يتراوح عددها بين ١٣ ، ١٥ فردا يتمركزون فى المنطقة المتنازع عليها بأنها الحفاظ على الامن وسلامة المنطقة ومراقبة من ينتهك الشروط المتفق عليها واعادته الى السلطات التابع لها سواء أكانت مصرية ام اسرائيلية نظرا لعدم وجود اية سلطة مدنية فى هذه المنطقة [٩٨]

وقد اقيم عند طابا مركزان موقتان للحدود ، ويعرف المركز المصرى باسم شجرة الدوم امـا المركز الاسرائيلى فيعرف باسم راف نيلسون ويفصل بين المركزين المصرى والاسرائيلى ٩٠٠ مترا تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والاسرائيلى على اعتبارها منطقة مشتركة مؤقتا للمصريين والاسرائيليين الى ان يتم حل المشكلة ويجب ان نشير هنا الى ان المركز الاسرائيلى قد اقيم خارج حدود مصر الدولية عند النقطة ٩١ الى ان تحسم المشكلة .[٩٩]

وقد شكلت مصر لجنة قانونية تضم مجموعة من الاساتذة والخبراء المتخصصين فى القانون الدولى برئاسة الدكتور وحيد رأفت لدراسة الجواس القانونية للتوفيق والتحكيم والنواحى المكملة له الخاصة بموضوع طابا .[١٠٠] كما شكلت لجنة فنية برئاسة اللواء محسن حمدى للاتفاق على النظام الذى سيسود هذه المناطق المتنازع عليها خلال المرحلة الانتقالية ، وترى مصر اللجوء الى التحكيم فى المقام الاول لحل المشكلة .

والملاحظ انه حتى الآن (اكتوبر سنة ١٩٨٢) لم يتم الاتفاق على الاسلوب الذى سيتم بمقتضاه تسوية هذا الخلاف وان كان من الارجح ان يبدأ بالتوفيق ثم ينتقل الى التحكيم ، كما ان الجانب المصرى يرحب فى تحديد وقت زمنى سواء بالنسبة لعملية التوفيق ، كتكوين لجنة التوفيق والمدة او الفترة التى فى خلالها يمكن ان يصدر قرار لجنة التوفيق وربط التوفيق بالتحكيم بمدة زمنية ايضا بينما الجانب الاسرائيلى يريد كسبا للوقت عدم ربط التوفيق او التحكيم بأى مدة زمنية ، بل ان الجانب الاسرائيلى مازال يأمل ويوحى باجراء حل وسط وهو تقسيم منطقة طابا المتنازع عليها مناصفة بين كل مصر واسرائيل بحيث يقع الفندق فى الجانب الذى سيؤول الى اسرائيل فى حالة تطبيق هذا الاقتراح وهذا يدل على ان الجانب الاسرائيلى غير واثق من نتيجة التوفيق او التحكيم لضعف حجته واسانيده ، بينما نجد ان الجانب المصرى مستميت بمصرية طابا وانه لاتفريط فى ذرة رمل واحدة مما يدل على انه واثق فى ان قرار التوفيق او التحكيم سيكون فى صالحه كما نلاحظ ايضا ان الجانب المصرى يسعى لادخال الجانب الامريكى كطرف شريك فى الازمة بينما يسعى الجانب الاسرائيلى الى عدم اشتراك الجانب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يكى حتى لايأخـد النزاع على طـابا طـابعا دوليا
عن الطابع الثنائى

من المتوقع ان عملية حل ازمة طـابا سـتطول لان
ن الاسرائيلى يماطل حتى يفرض الامـر الواقـع
الجانب المصرى الذى احس بخطورة هذا الوضـع
جه كمـال حسـن على نائب رئيس الوزراء ووزير
جية مصر خطابا الى اسحق شامير وزير خـارجية
ائيل فى مايو سنة ١٩٨٢ يتضمن وجهة نظر الجانب
رى فى ضرورة الالتجاء الى التحكيم فى اسرع وقت
ن حتى لايؤثر مثل هذا الخلاف على تعليم الحـدود
العلاقات الطبيعية بين البلدين وتطورها مسـتقبلا
ى لايتولد الشعور لدى الشعب المصرى بالاحباط فى
اية مـرحلة العـلاقات الطبيعية بين البلدين تجـاه
زام احكام معاهدة السلام التى نصـت بـوضوح فى
تها السابعة على اللجوء الى التـوفيق او التحـكيم

على مايطرأ من خـلاف حـول تـطبيق او تفسـير المعاهدة (١٠١)

ومهما يكن من امر فانه لايصح التهوين بحـال مـن اهمية عنصر الزمـن فى مسـألة الحـدود خـاصة وان القانون الدولى نفسه لايملك تجاهله فاذا كان القانون يغلب على الواقع فى الزمن القصـير طبقـا لقـاعدة ان الخطأ لايصبح مشروعا فى نظر القانون Ex Injuria tus non oritur فان الواقع قد يغلب على القـانون مع مضى الزمن Ex factis tus oritur

وقد سبق لاسرائيل ان اعتمـدت بنجـاح على هـذا العنصر الهام فى الماضى فقـد ادعت سـنة ١٩٤٨ انهـا تحتفظ بالاراضى الخارجة عن حدود الدولة الاسرائيلية كاجراء مؤقت الى ان يتم التوصل الى حدود دائمة وهى الآن تطالب بحدود وراء هذه الاراضى نفسها ، ولايجب ان يترك عنصر الزمن الآن ليتحول معه الاحتلال المؤقت الى حيازة دائمة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثانيا : مصر واسرائيل

بانتهاء آخر جولة للمفاوضات المصرية الاسرائيلية حول طابا فى ديسمبر ١٩٨٥ أضحى على اسرائيل أن تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولى كوسيلة لتسوية النزاع وقد أعلنت مصر أنها لن تستأنف محادثاتها مع اسرائيل إلا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق مدد سنة ١٩٨٣ ولم يبق الا اللجوء إلى التحكيم الذى يعتبر ـ على خلاف التوفيق ـ ملزما للطرفين .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى أكثر من مناسبة أن مطلب مصر هو احالة مشكلة طابا للتحكيم . ونظرا للبعد القومى للمشكلة ، كان هناك حرص على الاستئناس بآراء جميع أساتذة القانون والمتخصصين فى مصر ، أيا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية . وقد اتفقت معظم الآراء على أن أحالة المشكلة للتحكيم الدولى هى السبيل الأمثل لحسمها ، استنادا إلى الحق التاريخى والوطنى ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علامات الحدود المختلف على مواضعها .

وخلال المفاوضات التى جرت منذ شهر مايو ١٩٨٥ بين الوفدين المصرى والاسرائيلى ، وبمشاركة الوفد الأمريكى ، طرحت عدة أفكار ومقترحات للتوصل إلى حل للمشكلة ، كما تم تبادل عدة رسائل شفوية وخطية بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز لهذا الغرض ، وأكد الجانب المصرى باستمرار ، فى تلك المفاوضات والاتصالات ، على موقفه المحبذ للتحكيم الدولى .

والجدير بالذكر أن مشكلة طابا نشأت قبيل الانسحاب الأخير للقوات الاسرائيلية من سيناء ، ورغم أن اسرائيل لم تثر هذه المشكلة عند انسحاب قواتها من سيناء عام ١٩٥٦ الا أنها زعمت فى أبريل ١٩٨٢ أنه يوجد خطأ فى موقع العلامتين رقمى ٩٠ و ٩١ على الحدود الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وافق بمقتضاه البلدان على الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، كما وافق الطرفان على حل الخلاف طبقا للمادة السابعة من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التى تنص على أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

وبناء على ذلك ، أى أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام دخل الطرفان فى مفاوضات استمرت ما يزيد على ثلاث سنوات ، ولكنها فشلت فى حل النزاع ، مما ترتب عليه ضرورة اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم . وفى حين رأت مصر اللجوء إلى التحكيم ، رأت اسرائيل اللجوء إلى التوفيق أولا ، ثم التحكيم إذا فشل التوصل إلى اتفاق عن طريق التوفيق .

ولقد استند طلب مصر اللجوء إلى التحكيم إلى الأسباب التالية

ـ أن البند السابع فى اتفاقية السلام يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم وليس ثلاث مراحل وهى التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم .

ـ كما هو معروف دوليا فان التوفيق غير ملزم لأى من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الطرفين علاوة على أنه يتطلب اجراءات شبيهة باجراءات التحكيم .

- أن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه بل ينحصر فى تحديد لموقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أى أنه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقا للمستندات التى سيتقدم بها الطرفان .

كذلك تجدر الاشارة إلى أن موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، إذ أنه سبق أن حدد خط اعترف به دوليا عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى فى اتفاقية السلام الموقعة فى مارس عام ١٩٧٩ ، والتى ارفقت بها خريطة معتمدة من الدولتين توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التى طبعت فى اسرائيل ومازالت متداولة حتى الآن تبين هذا الخط الدولى .

- أن التوفيق سيأخذ وقتا لا جدوى من اضاعته ، وستكون النتيجة فى النهاية هى اللجوء إلى التحكيم .

وكانت محصلة التطورات مع بداية عام ١٩٨٦ بشأن طابا هى القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى المصغر للحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٦ والمتضمن أربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة . وقد أبلغت مصر بتلك النقاط رسميا عن طريق السفارة المصرية فى تل أبيب مع رسالة شفوية من رئيس الوزراء الاسرائيلى للرئيس مبارك تتعلق بمضمون تلك النقاط .

وقد تم بحث ذلك الأمر فى اجتماع دعا اليه الرئيس مبارك صباح يوم ١٤ يناير ، وكان أهم ما جاء فى القرار الاسرائيلى هو البند الذى تصدره والذى نص على « أن مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بوسيلة التحكيم » .

ولقد اعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم يعتبر خطوة ايجابية تؤدى إلى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يتيح ظروفا أفضل لانجاح الجهود المبذولة لاحلال السلام فى المنطقة على أن البنود الثلاثة عشر الأخرى التى تضمنها القرار الاسرائيلى المشار اليه ، غطت قضايا ليس لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا وأسلوب حلها .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ودعت مصر الجانب الاسرائيلى إلى اجتماع لمناقشة تلك البنود وتوضيح الموقف بشأنها .

وفى حديث السيد وزير الخارجية المصرى يوم ١٩ يناير عام ١٩٨٦ أمام لجان الشئون الخارجية والأمن القومى والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب أوضح ان مصر فى تعاملها مع أى طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا وأن صياغة القرار الاسرائيلى تتفادى ايراد البنود الاضافية المشار اليها باعتبارها شروطا تقترن بالاستجابة لاحالة المشكلة إلى التحكيم ، وتوضح أن الحكومة الاسرائيلية استجابت للمطلب المصرى ، ووضعت تصورها لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجهة نظرها .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قبول مبدأ التحكيم يعتبر أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ وهذا يعنى ان الحكومة الاسرائيلية قد نفذت ما سبق أن التزمت به فى هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام المصرية . وانها لم تقدم تنازلا يمكن معه أن تطلب تنازلات مقابلة .

وقد أبلغت مصر ردها على النقاط الاسرائيلية يوم ١٦ يناير ١٩٨٦ وطلبت عقد اجتماع بين الجانبين لبحث الموقف ، وكان هذا اللقاء التاسع فى سلسلة اللقاءات المصرية الاسرائيلية حول حل مشكلة طابا وكان اللقاء الأول قد عقد فى مارس عام ١٩٨٢ .

ولقد كانت وجهة النظر المصرية هى أن موضوع التحكيم بشأن طابا يجب أن يظل موضوعا مستقلا قائما بذاته والا يكون فرصة لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

كما رأى رجال القانون المصريون أن ربط اسرائيل موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر غير جائز قانونا ، وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن نية . أما العلاقات الثنائية فتخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف وتخضع لتقديره وظروفه ، وتتم تسويتها بمفاوضات خاصة لا تتعلق بموضوع التحكيم فى طابا .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وكان هدف المباحثات (طوال شهور عديدة من عام ١٩٨٦) هو التوصل إلى « مشارطة التحكيم » التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التى ستوجه إلى المحكمين ، وعدد وأسماء المحكمين أنفسهم . وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى تم التوقيع فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ على

الاتفاق النهائى حول مشارطة التحكيم وكانت أكثر النقاط أثارة للجدل فى المباحثات تتعلق بصيغة السؤال الذى يوجه إلى المحكمين ، والتى تمسك الجانب المصرى بأنها ـ أى الصيغة ـ يجب أن تطلب الكشف عن حق موجود ، لا أن تنشىء حقا جديدا

لقاء مبارك . . بيريز :

عادت الصحف الاسرائيلية إلى الحديث عن عقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى حينئذ شيمون بيريز منذ مطلع عام ١٩٨٦ وذلك عندما أرسل الرئيس مبارك رسالة شفوية إلى بيريز رأى فيها الأخير قواعد طيبة للتوصل إلى اتفاق شامل مع مصر يسمح بتحسين العلاقات بين البلدين .

وكان الرئيس مبارك قد أوضح قبل ذلك مرارا أنه لا يمانع فى لقاء بيريز ، ولكن هذا اللقاء لا يمكن أن يكون ذا جدوى قبل تسوية الخلافات المعلقة بين البلدين وفى مقدمتها مشكلة طابا وبالفعل ، جاء لقاء مبارك ـ بيريز بعد ساعات قليلة من اعلان التوصل لاتفاق مشارطة التحكيم فى ١ سبتمبر ١٩٨٦ ، والذى كان أول لقاء بين زعيمى مصر واسرائيل منذ عام ١٩٨١ اى منذ تولى مبارك السلطة .

وقد أكد البيان المشترك لمحادثات مبارك وبيريز أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات السلام ، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما فى هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وأقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وصرح الرئيس مبارك عقب تلاوة البيان المشترك أنه خلال زيارة بيريز للاسكندرية لم يتم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولى للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها ، الا أن هناك بعض المشاكل التى تحتاج إلى وقت لمناقشتها وسيظل الطرفان على اتصال حتى يتم التوصل لحل لهذه المشاكل .

وفى حين قابلت أحزاب وقوى المعارضة فى مصر اللقاء المصرى ـ الاسرائيل بالرفض أو الفتور ، فان قبول رئيس الوزراء الاسرائيلى لفكرة « المؤتمر الدولى » أثارت هناك أيضا ردود فعل معاكسة كثيرة .

كذلك فقد رفضت اسرائيل عقد مؤتمر دولى بشأن

احلال السلام فى الشرق الأوسط فى خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية فى نوفمبر ١٩٨٦ .

وعلل المندوب الاسرائيلى هذا الرفض بأن المؤتمر يهدف إل فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية ، وكرر أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشرة حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والواقع أن البيان المشترك الذى صدر بعد لقاء مبارك وبيريز لم يتضمن أية أشارة إلى المؤتمر الدولى وأن تصريحات الرئيسين هى التى تناولت تلك القضية وسرعان ما وضع بيريز شروطا وتحفظات على ما قيل حول موافقته على فكرة المؤتمر الدولى بحيث سلب مضمونها . ففى المؤتمر الصحفى الذى عقده قبل مغادرته اسرائيل إلى الولايات المتحدة ، أكد بيريز أن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى المقترح مشروط بقبول موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واتخاذ موقف ايجابى من مشكلة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى كما وأوضح بيريز فى محاولة لتهدئة المعارضة التى تتزعمها كتلة ليكود لمبدأ المؤتمر الدولى ، أن هذا المؤتمر لن يعقد فى القريب العاجل ، كما سيتوقف تماما فى جميع مراحله على الموافقة الاسرائيلية ، وأن اسرائيل يمكنها الاعتراض فى كل مرة ترى فيها أن ذلك ضروريا .

وفى خطابه أمام الكنيست قبل تبادل المناصب مع اسحاق شامير قال بيريز أنه يرجو أن تلتزم الحكومة التى سيرأسها شامير بفكرة « المنتدى » الدولى ، وأن المحادثات جارية مع الأردن من خلال الولايات المتحدة للأعداد للمفاوضات ، التى يجب أن تتم ولو حتى فى مراحلها الأولى فى أطار منتدى دولى ، والا فان الأردن والفلسطينيين ومصر سيرفضون المشاركة .

وجدير بالذكر أن بيريز تعمد أن يجعل فكرة المؤتمر الدولى التى يرفضها الليكود أكثر قبولا بعدم ذكر كلمة « مؤتمر » واستخدم كلمة « منتدى » بدلا منها وأوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه حتى لو شاركت فى هذا المنتدى الدول الكبرى ، فانه لن يكون أداة لفرض تسوية سلمية من الخارج . وأوضح بيريز أيضا أن هذا المنتدى لن تكون له أى سلطات الزامية أو اجبارية ، كما أنه لا يستطيع أن يلغى أو يبطل أية اتفاقيات تتوصل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثانيا : مصـــر واسرائيـــل

اتسمت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية حلال عام ١٩٨٧ بشيء من الجمود ، وارتبط ذلك بتعدت الموقف الاسرائيلى ازاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولى ، ومن ناحية أخرى بالتطورات الايجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية والتي وصلت الى ذروتها فى الربع الأخير من العام ولا سيما فى أعقاب قمة عمان غير العادية . وقد اتصحت معالم هدا التدهور فى عدة صور مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتزايد الادانات المصرية لسلوكيات اسرائيل خاصة احراءات القمع التى اتحذت فى مواجهة الشعب الفلسطينى فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما أن الجانب المصرى رفض عدة مرات تلبية أو قبول أية دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال مسئولين اسرائيليين على مستوى عال فى القاهرة . وفى حلال العام اتسمت ردود الفعل الشعبية تجاه مظاهر الوحود الاسرائيلى فى القاهرة أو فى سيناء وفى المناطق السياحية المحتلفة بالحدة والتوتر وأثناء المواجهة الاسرائيلية الفمعية لثورة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى بدأت اواحر ١٩٨٧ ، عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية عن سحطها البالغ وادانتها الشديدة للسلوك الاسرائيلى المنافى لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة ، ووصل الأمر الى ذروته عندما أدان مجلس الشعب المصرى بالاجماع فى ١٢/٢٦ سياسة القمع الاسرائيلية صد الشعب الفلسطينى ، كما أخذ التعاطف المصرى رسميا وشعبيا مع تورة الشعب الفلسطيني فى التصاعد المطرد .

وعند استعراص التفاعلات بين البلدين يمكن الاشارة الى القضايا الرئيسية الآتية :

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

١ ـ قضيـــة طابـــا :

شهد هذا العام تنفيذ إجراءات عملية التحكيم حيث دخلت القوة متعددة الجنسيات الى منطقة طابا فى ٧ يناير تنفيذا لنص المادة ١١ من مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل .

وأثناء سير اجراءات التحكيم رفضت مصر بشكل قاطع أى نوع من انواع السيادة المشتركة مع اسرائيل على منطقة طابا ، ففى مصدر مصرى رسمى ما نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية فى ٥/٩ من أن الولايات المتحدة قد اقترحت حلا لتسوية النزاع ينص على سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على منطقة طابا ، وتكرر الرفض المصرى فى اغسطس حيث رفضت مصر اقتراحا امريكيا بنفس المعنى .

واتجهت مصر من جانبها الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع وقدمتها لهيئة التحكيم ، وفى نفس الوقت قدمت طعنا فى ١٢ خريطة اسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعة التزوير .

وبعد أن تأكدت اسرائيل من قوة الموقف القانونى المصرى ، حاولت الالتفاف حول هذا الموقف بالتنسيق مع الولايات المتحدة حيث قدمت الأخيرة فى منتصف ديسمبر اقتراحات من أجل التوفيق فى القضية وذلك فى محاولة لايجاد تسوية سياسية خارج نطاق التحكيم ، وأعلنت مصر على لسان الرئيس مبارك أنها تدرس هذه المقترحات فى ظل مبدأ مصر الوحيد فى هذا الصدد وهو انه لا مساومة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

٢ ـ لقاء مبارك ـ بيريـــز :

التقى الرئيس مبارك مع شيمون بيرير وزير الخارجية الاسرائيلى مرتين على مدار العام وكان اللقاء الأول فى القاهره فى ٢/٢٥ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام ، وفى نهاية تلك الزيارة تلى بيان مشترك للصحفيين جاء فيه أن مصر واسرائيل تدعوان إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد تمت زيارة بيريز للقاهرة أثناء تواجد اسحق شامير رئيس الحكومة فى الولايات المتحدة ، وفى اعقاب تصاعد الخلاف الحربى بينهما ، وهو ما حاول بيريز جاهدا استغلاله فى صراعه الداخلى مع شامير لحسابات حزبية داخلية تتعلق بالرأى العام الاسرائيلى . وقد ادركت مصر ذلك وسارعت بالاعلان بأن مصر لا علاقة لها بالصراعات الداخلية فى اسرائيل وانها لا تبنى سياستها على مثل هذه الصراعات ، وأن تصريحات بيرير التى سبق أن أدلى بها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى الاسكندرية والقاهرة هى تصريحات رسمية صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى وأن مصر تأخذ هذه التصريحات بهذا المعنى . وكان ذلك بمثابة الرد المصرى على تصريحات شامير التى قال فيها أن بيريز لا يحمل صفة رسمية فى مفاوضاته ومحادثاته مع المسئولين المصريين .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز فى حيف فى ٧/٩ على هامش مؤتمر الأنكتاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بأن هذا اللقاء قد تم بناء على طلب وزير الخارجية الاسرائيلى . ويمكن القول أن هذا اللقاء لم يضف جديدا للمواقف السابقة وهو ما يفهم من تصريح بيريز عقب اللقاء بأن هناك تقدما أكثر قد تحقق بالنسبة للمشاكل التى تعترض عملية السلام ، إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع المشاكل قد تم حلها .

٣ ـ القضية الفلسطينية :

دارت تفاعلات البلدين حول القضية الفلسطينية فى اطار ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالى :

أ ـ المؤتمر الدولى للسلام : حيث تصر مصر على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، على حين تصر اسرائيل ـ ممثلة فى الليكود ـ على فكرة المفاوضات المباشرة بين الدول العربية فرادى وبين اسرائيل . ويتحفظ المعراخ على فكرة المؤتمر الدولى وينادى بفكرة المؤتمر الأقليمى وهى الفكرة التى رفضتها مصر تماما فى يوليو وأكدت أنها ترى فى عقد المؤتمر الدولى الوسيلة الوحيدة لاقرار السلام فى المنطقة . وقد عادت مصر فى أغسطس لترفض الفكرة نفسها والتى حملها السفير الاسرائيلى بالقاهرة ضمن رسالة من رئيس الوزراء شامير تطالب بعقد قمة ثلاثية بين مصر واسرائيل والأردن بالقاهرة .

ورفضت مصر فى أواخر اغسطس عرضا اسرائيليا بالانسحاب من الضفة والقطاع ـ باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية ـ مقابل الموافقة على عقد مؤتمر اقليمى مصغر يستثنى مشاركة منظمة التحرير وكذلك التخلى عن فكرة المؤتمر الدولى .

ب ـ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى التسوية السلمية المرتقبة : يتمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة أو على الأقل أن تتمتع بحق تسمية ممثلى الجانب الفلسطينى فى اطار الوفد الاردنى الفلسطينى ، وهو ما أكدته مصر أكثر من مرة ، لا سيما أثناء لقاء مبارك ـ بيريز فى حيف حيث أكد الرئيس مبارك لوزير الخارجية الاسرائيلى على موقف مصر الثابت من أن منظمة التحرير هى الجهة الوحيدة المنوط بها اختيار اعضاء الوفد الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، وفى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المقابل نجد أن الجانب الاسرائيلى بصفة عامة يرفض باصرار أن يكون للمنظمة أى دور فى أطار هذه المفاوضات ، ويطالب بأن يقتصر التمثيل الفلسطينى على فلسطينى الضفة والقطاع مع موافقة اسرائيل عليهم ابتداء .

جـ - الاوضاع الفلسطينية فى الاراضى المحتلة : حيث طالبت مصر أكثر من مرة بضرورة قيام اسرائيل بتحسين احوال هؤلاء السكان والتخلى عن سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها تجاه سكان هذه المناطق ، والأعمال القمعية والارهابية التى تمارسها سلطات الاحتلال هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية ، وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الاراضى العربية المصادرة . وقد كانت هذه القضية محلا لعدة احتجاجات رسمية مصرية على مدار العام ١٩٨٧ .

ففى ٦/٩ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة وأبلغته قلق مصر حكومة وشعبا من الاجراءات القمعية التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وطلبت منه ابلاغ حكومته أسف مصر الشديد لاطلاق المستوطنين النار على سكان مخيم الدهيشة وكذلك على قرارات الادارة الاسرائيلية باغلاق الجامعة الاسلامية بقطاع غزة والخليل وجامعة النجاح فى نابلس .

كما أدان د . بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ٦/٢٦ تصريحات شامير التى قال فيها أن قطاع غزة المحتل قد أصبح جزءا من اسرائيل وأكد د . غالى أن مثل هذه التصريحات تشكل تهديدا خطيرا للسلام فى الشرق الاوسط وانتهاكا لروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأكد على اسرائيل أن تزيل مستوطنات قطاع غزة كما ازالت مستوطنات سيناء وأن السلام بين مصر واسرائيل سيظل هشا . كما ستظل العلاقات بين الدولتين باردة حتى تستوعب اسرائيل المفهوم الحقيقى للسلام القائم على العدل بين جميع الأطراف .

وفى ٧/٤ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى وابلغته بوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالانباء التى ترددت حول عزم السلطات الاسرائيلية حفر بئر بالقرب من بيت لحم لامداد القدس بالماء وابلاغه أن مثل هذا الاجراء من شأنه اعاقة الجهود الدولية الرامية الى تهيئة المناخ للتوصل الى تسوية سلمية ، كما أنه يتنافى مع قواعد القانون الدولى حيث لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلال الموارد والثروات الطبيعية الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال . كما أدانت مصر فى ٧/٩ الغارة الاسرائيلية على جنوب لبنان واعتبرتها بمثابة عرقلة لمسيرة السلام .

ومع توتر الاوضاع فى الارض الفلسطينية المحتلة حاولت الدبلوماسية المصرية التأكيد على أن اجراءات اسرائيل القمعية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والتعسفية وعياب التسوية السلمية هى أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطينى ، كما طالبت اسرائيل بوضع حد لهذه الاجراءات مثلما حدث حين استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى ١٠/١١ وابلغته رغبة مصر فى وضع حد لأحداث القمع فى قطاع غزة ، كما أرسل د . عصمت عبد المجيد برسالة فى ١٢/١٢ الى شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى طالبه فيها بوضع حد لممارسات اسرائيل فى الاراضى المحتلة وأكد له أن العنف لن يسفر الا عن مزيد من المقاومة . وفى نفس الاطار حاءت ادانات مندوب مصر لدى الأمم المتحدة فى ١٢/١٤ ، وادانة لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى ١٢/١٦ ، وادانة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ١٢/١٧ ، كما اعتبر بيان رسمى مصرى فى ١٩ /١٢ - هو الرابع من نوعه فى عصور الانتفاضة الفلسطينية - أساليب القمع الاسرائيلية بمثابة خرق للالتزامات الدولية وتهديد لمسيرة السلام فى الشرق الأوسط وتحد للمجتمع الدولى .

٤ - تطورات عملية التطبيع :

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لعملية التطبيع ، التى يبدو من محصلة تفاعلات العام ١٩٨٧ أنها تراجعت كثيرا للوراء ، ويظهر ذلك فى رفض مصر الكثير من المطالب والدعوات الاسرائيلية ، وأيضا إقدام الطرف الاسرائيلى على تقديم الكثير من الاحتجاجات بمناسبة وبدون مناسبة والتى رفضها الجانب المصرى لأنها تعد من قبيل التدخل المرفوض فى الشئون الداخلية المصرية . ومما رفضته القيادة المصرية اقتراحا اسرائيليا فى ٣/٢٩ بتبادل رسائل التهنئة بين الرئيس مبارك واسحق شامير بمناسبة مرور ثمانى سنوات على توقيع اتفاقية ١٩٧٩ ، كما تم تأجيل زيارة شامير لمصر وكان مقررا لها أول يونيه بطرا لعدم مواتاة الظروف الداخلية لمثل هذا الحدث . وفى ٦/٤ تردد رفض مصر لطلب امريكى - اسرائيلى بعقد اتفاقية أمنية مشتركة يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الأمنية بين الدول الثلاث . كذلك لم تتجاوب مصر مع عرض اسرائيلى بالاشتراك فى تمويل بعض المشروعات المصرية المدرجة فى الخطة الخمسية الثانية . كما لم تتجاوب القاهرة مع اقتراح للرئيس الرومانى تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير فى العاصمة الرومانية بوخارست ، وأعلن الرئيس مبارك فى ٩/١ أن لقاءه مع شامير سوف يتحدد فى ضوء تعبير شامير لموقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولى للسلام . وقد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حاولت اسرائيل نسف التغيرات الايجابية فى علاقات مصر العربية والتى أحدث فى الدرور فى الربع الأحير من العام عبر توحيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير ابو عرالة وزير الدفاع المصرى لزيارة اسرائيل وبحث التعاون العسكرى بين البلدين ، وكان الرفض المصرى الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات ، فصلا عن أنه فى أوائل ديسمبر ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالصعط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناطرة لها ، بأنها لا تتدحل فى تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

الجانب الاسرائيلى بدوره حاول التعبير عن استيائه مما أسماه بطء سير احراءات التطبيع بين مصر واسرائيل ، وقد وصل الأمر بشامير فى ٩/٢٥ الى القول بأن اسرائيل لم تتوصل بعد الى سلام حقيقى أو تطبيع للعلاقات مع مصر ، وكانت وسيلة اسرائيل فى اطهار الاستياء هى تقديم الاحتجاجات ، ومنها احتجاج قدم فى اوائل فبراير على تصريحات نسبت للمشير أبو عرالة أمام لجنتى الأمن القومى والشئون العربية والخارجية لمجلسى الشعب والشورى وجاء فيها حسب المراعم الاسرائيلية قوله ان اسرائيل هى العدو الرئيسى وأن التعاون العسكرى بين مصر وسوريا يمكن أن يؤدى الى هزيمة اسرائيل ، وفى نهاية مارس قدم السفير الاسرائيلى احتجاجا رسميا على تصريحات للدكتور بطرس غالى أشار فيها الى عرقلة اسرائيل تنفيد معاهدة السلام وعدم التزامها بنصوصها رغم مرور تمانى سنوات على توقيعها ، وأشارت صحيفة الوفد ٦/١٢ الى أن اسرائيل قد احتجت على ما أسمته بطء اجراءات تطبيع العلاقات بين البلدين ورفض مصر لعدة عروض اسرائيلية لاقامة مشروعات استثمارية فى سيناء والصحراء الغربية ، وأن اسرائيل تشعر بالقلق من جراء رفض المسئولين المصريين تلبية جميع الدعوات الرسمية التى وجهت لهم لزيارة اسرائيل وفى مقدمتهم الرئيس مبارك . كما بعثت اسرائيل برسالة احتجاج فى ٨/٧ حول موافقة مصر على قرار اصدرته منظمة الوحدة الافريقية بادانة السياسة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع المحتلين .

لم تكن الاحتجاجات هى الوسيلة الاسرائيلية الوحيدة للتعبير عن استيائها من التوقف الفعلى فى احراءات التطبيع ، بل أخذ المسئولون الاسرائيليون على عاتقهم انتقاد بعض تحركات الدبلوماسية المصرية ودلك على خلاف ما يقتضيه العرف الدبلوماسى نفسه وما تفترضه اللياقة السياسية . وكان من المثير أن يبيح شامير لنفسه انتقاد قرار مصر فى منتصف يوليه بدعوة فالدهايم رئيس النمسا لزيارة القاهرة مشيرا الى أن هده الدعوة المصرية تندرج تحت الاعمال العدائية لاسرائيل ، الأمر الدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حدا بالدكتور عصمت عبد المجيد فى ١٨/٧ إلى القول بأن دعوة فالدهايم قرار سيادى ومن حق القاهرة وحدها ولا تسمح لأى دولة كانت بأن تتدخل فيه أو تتعرض له . كذلك انتقد اريير وزير الدولة الاسرائيلى ما أسماه بتدخل د . عصمت عبد المجيد في

الأمن لجميع دول المنطقة واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين ، وأن تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائى وليست محاولة لاحياء فكرة الحكم الذاتى التى ترى مصر أن الأحداث قد تجاوزتها .

وفى البداية نقلت هذه النقاط العشر إلى الاسرائيليين بطريق غير رسمى من خلال ذات الوفد من الكونجرس الأمريكى غير ان نصها سلم رسميا للحكومة الاسرائيلية من خلال السفارة المصرية فى تل أبيب عندما أعلن شامير فى شهر سبتمبر أنه لم يتلق النقاط العشر بصفة رسمية وانه يصعب من ثم ان يدلى برأى حولها . وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد كان من الواضح انها لم تنجح حتى نهاية العام فى حشد التأييد الكافى من جانب الأطراف المعنية للنقاط العشر ، فظل الموقف الاسرائيلى منقسما بين صقور رافضين وحمائم يغلفون رفضهم ببعض العبارات الدبلوماسية المائعة ، وبقى الموقف الفلسطينى ملتبسا ، واستمر « التفهم » الأمريكى الذى لايغير شيئا من حقائق الانحياز الامريكى لاسرائيل وصنوه « التفهم » الأوربى الغربى الذى لايرتبط بقدرة على الفعل .

٢ ـ العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية :

اكد عام ١٩٨٩ مناخ « السلام البارد » بل التوتر الدائم الذى يحيط بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، وفضلا عن الخلاف المصرى ـ الاسرائيلى بصدد القضية الفلسطينية وايضا بسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على الأغلب الأعم من قضايا هذه العلاقات سواء تمثلت فى تنفيذ الحكم الخاص بطابا أو فى العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدولتيين بما تضمنته من مؤشرات لتوتر مستمر فى هذه العلاقات .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تنفيذ حكم طابا :

فى التاسع عشر من شهر مارس رفع الرئيس مبارك العلم المصرى فوق طابا معلنا بهذا عودة السيادة المصرية على هذه البقعة من أرض مصر التى ماطلت اسرائيلى طويلا فى إعادتها لمصر ، ثم ماطلت بعد ذلك فى تنفيذ حكم قضائى دولى ملزم يقضى باعداتها لمصر على نحو جعل من تنفيذ مثل هذا الحكم عملية عسيرة ، وقد اتخذت اسرائيل من المطالبة بتعويضات مغالى فيها عن الفندق الذى افادته بغير سند قانونى على طابا وبمعاملة خاصة للسياح الاسرائيليين فى طابا ذريعة للمماطلة فى الانسحاب مما سبب أزمة فى العلاقات امتدت طيلة شهرى يناير وفبراير تقريبا .

أما الموقف المصرى فقد بدأ برفض الربط بين الأنسحاب الاسرائيلى وبين الاتفاق على المسائل المثارة من اسرائيل ، ففى ٢١ يناير أكد الدكتور عصمت عبد المجيد على أنه لامساس بالسيادة المصرية على طابا ، وأن على اسرائيل أن تنسحب من طابا أولا ثم يبدأ التفاوض للاتفاق حول بقية المسائل المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالفندق والمنشآت السياحية وتأشيرات دخول الأفواج السياحية الاسرائيلية لطابا .

غير أن الموقف الاسرائيلى ثابر على التمسك بضرورة حسم هذه المسائيل قبل الانسحاب والمغالاة فى مطالبة كما سبقت الاشارة ، وهنا اظهرت الدبلوماسية المصرية مرونة واضحة فبدأت مفاوضات لمحاولة الاتفاق حول المسائيل المثارة من الجانب الاسرائيلى ، وعلى الرغم من ذلك كان من الواضح ان التشدد الاسرائيلى قد استمر الى الدرجة التى جعلت الرئيس مبارك يدلى فى الثانى من قبراير بتصريحات شديدة اللهجة اعلن فيها أن مراوغات اسرائيل حول الانسحاب من طابا تهدم الثقة فى الالتزمات والتعهدات الاسرائيلية ، وأن اسرائيل لن تستطيع إجبار مصر على التطبيع بالمراوغة والضغط ، وعاد إلى تأكيد الموقف المصرى المبدئى بوجوب الانسحاب أولا ثم يتم بعد ذلك التفاوض حول الفندق ، وعلى الرغم مما تحدثت عنه التقارير عن رفض اسرائيلى حاد للاتهامات المصرية وما أسمته الدوائر الحاكمة فى اسرائيل بلغة التهديد والانذارات فإنه من الواضح ان جهود الوساطة الأمريكية قد نشطت بعد هذه التصريحات وأن المباحثات بين الجانبين قد تلقت دفعة ما ، وقد استمرت المفاوضات حتى تم التوصل الى اتفاق صرح وزير السياحة الذى كان يرأس الجانب المصرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انه قد تضمن الجانب الخاص بالوضع العسكرى والشق المتعلق بتعويض المنشآت السياحية ، كما أشار الى ان الاتفاق قد تضمن السماح للاسرائيليين بدخول طابا بدون تأشيرة دخول والتزام اسرائيلى بسحب كافة اشكال الوجود الاسرائيلى من طابا .

وقد انتقدت قوى المعارضة السياسية فى مصر بشدة مضمون الاتفاق واعتبرت انه يعكس استجابة للابتزازات الاسرائيلية وتفريط فى السيادة المصرية ، وبغض النظر عن هذه الانتقادات فقد كان من المحير حقا أن تثير اسرائيل كل هذه الضجة حول التعويض عن فندق بنته بغير حق على أرض لاتخصها بينما افلتت هى دون حساب بما استنزفته من ثروات مصر الطبيعية وعلى راسها البترول طيلة مايقرب من خمسة عشر عاما من احتلالها لسيناء .

مؤشرات على توتر دائم

استمر التوتر الدائم فى العلاقات المصرية - الاسرائيلية طيلة العام باستثناءات محدودة للغاية ، واخلت ازمة مفاوضات تنفيذ حكم طابا مكانها بعد انتهائها لعديد من الأزمات الأخرى التى تقل عنها او تساويها فى الاهمية بما جعل التوتر بالفعل عرضا مزمنا من أعراض هذه العلاقات وعلى الرغم من تبادل بعض الزيارات الهامة على المستوى الوزارى بين البلدين كان اهمها زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لاسرائيل فى يونيو ، وزيارة اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى لمصر فى شهر سبتمبر فقد كان من الواضح ان هذه الزيارات لم تؤد إلى تغيير فى المناخ العام للعلاقات الذى بقى محكوما بالموقف الاسرائيلى المتشدد ، بل المتطرف ، من قضايا التسوية .

وطيلة العام ظلت هناك بؤرة دائمة للتوتر فى العلاقات على مستوى القمة بسبب اصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى ، وقد تمثل موقف مبارك فى أن الزيارة ليست مطلوبة لذاتها ، وانها لايمكن ان تكون ذات فائدة مالم يغير شامير موقفه من عملية السلام وقبول عقد المؤتمر الدولى والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا فضلا عن ضرورة الاعداد الجيد لمثل هذه الزيارة ، وقد صرح الرئيس مبارك فى الثانى عشر من ابريل تعليقا على تصريح سابق لشامير يصف فيه رفض مبارك الاجتماع به بأنه عمل غير لائق بقوله أن غير اللائق حقا هو أن يذهب إلى اسرائيل بينما أوصد شامير كل الابواب . ومن منظور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السياسة المصرية من المؤكد أن موقف الرئيس مبارك سليم مائة بالمائة ، ذلك انه فى ضوء الخبرة الأكيدة بموقف شامير من عملية التسوية لايمكن توقع ادنى تقدم على طريقها تحدثه هذه الزيارة ان تمت فى ضوء المعطيات الراهنة للموقف الاسرائيلى ، ويبدو مؤكدا أن الهدف الاسرائيلى من الضغط لاتمامها هو نوع من العلاقات العامة لاسرائيل فضلا عن دق اسفين بين مصر والأقطار العربية إن امكن بسبب ماسوف تتيحه هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المختلفين معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى

معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى .

وكأن الموقف الاسرائيلى المتعنت لم يكن كافيا كمصدر للتوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة فأضاف شامير فى شهر ديسمبر زيتا الى النار المشتعلة بتصريحاته التى ذهب فيها الى أن الأردن هى ارض فلسطين ، وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دهشته من صدورها من شامير فى هذا الوقت بالذات الذى تبذل فيه المساعى الجادة لدفع عملية السلام ، واشار الى أن كلام شامير يعنى العودة إلى البداية التاريخية للصراع العربى الاسرائيلى فى تلميح واضح الى أن العرب يستطيعون هم الآخرون العودة الى مواقفهم الأصلية التى ترفض الوجود الاسرائيلى على أرض فلسطين اصلا .

وبالاضافة الى ماسبق تعددت طيلة العام مؤشرات التوتر فى العلاقات ، فتابرث الدبلوماسية المصرية على ادانة الممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة سواء من خلال التصريحات الرسمية او القنوات الدبلوماسية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولية للطاقة الدرية ، والاعراب عن القلق الدائم من التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ولايمكن القول مع ذلك بأن العلاقات المصرية - الاسرائيلية لم تشهد سوى التوتر طيلة العام ، وانما المقصود انه كان يمثل ملمحها العام ، وهناك على سبيل المثال التفاعلات الروتينية اليومية كما فى حركة السياحة من اسرائيل الى مصر وكذلك التبادل التجارى - وان يكن المحدود - واستمرار التعاون فى بعض المجالات خاصة الزراعة ، وهناك ايضا قبول مصر فى شهر فبراير عبر السفارة المصرية فى تل ابيب او فى الاتصالات مع الجانب الامريكى او على منبر الأمم المتحدة ، كما أدانت مصر قيام اسرائيل باختطاف الزعيم الشيعى اللبنانى عبد الكريم عبيد واثنين من مساعديه ، ووصف الدكتور بطرس غالى فى تصريح له يوم ٢٩ يوليو هذا العمل بأنه من أعمال الارهاب الذى يدينه المجتمع الدولى ولايستقيم مع شجب اسرائيل للارهاب فى نفس الوقت الذى تمارس فيه ابشع صور الارهاب التى تتناقض مع جميع القوانين والشرائع الدولية ، واكد أن هذه الممارسات لاتخدم عملية السلام .

كما شهد شهر يونيو ازمة فى إطار الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى المياه الاقليمية المصرية فى خليج العقبة ، ففى الثالث من يونيو اضطرت قوات السواحل المصرية لاطلاق النار على لنش صيد اسرائيلى انتهك المياة الاقليمية ورفض الاستجابة لتحذيرات القوات المصرية ، ويبدو وفقا لشهود العيان ان الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى هذه المنطقة تمثل بدورها بؤرة توتر دائم فى العلاقات . وتكررت اثناء العام اكثر من مرة ادانة الدبلوماسية المصرية لسياسة اسرائيل النووية باعتبارها مسئولة عن اعاقة الجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووى فى الشرق الاوسط ، ومطالبة المجتمع الدولى وبخاصة الدول الكبرى بالضغط على اسرائيل للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة التى وضعتها الوكالة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية